كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد / جامعة اليرموك

الصناعات الصغيرة في الاردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

عدنان فضل ابو الهيجاء

باشراف

د. محمد نصر

آب ١٩٩١

٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية

عدنان فضل أبو الهيجـــاء

بكالوريوس اقتصاد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في

جامعة اليرموك – قسم الاقتصاد

دكتور محمـــد نصر ..... (مشرفا)

دكتور عبد الرزاق بني هاني ..... (عضوا)

دكتور رياض المومني ..... (عضوا)

آب ١٩٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل شكري و تقديري لأستاذي الكريم المشرف على البحث الدكتور محمد نصر على الجهد المضني ألذي بذله أثناء إعداد هذا البحث، وأشكر بحرارة أعضاء لجنة المناقشة، ألأستاذين الفاضلين الدكتور عبد الرزاق بني هاني ، والدكتور رياض المومني . كما وأشكر جميع من ساعدني في هذا البحث من أساتذتي في جامعة اليرموك وزملائي وخصوصا رمزي ابو غزالةومحمد البيطار.

وأزجي شكري وتقديري للصديق عمر هاكوز على جهوده الجبارة التي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذا البحث ، وكذلك لأسرة مركز إبن الهيثم للطباعة وخصوصا المهندس نصر محمود النصر.

وأخيرا ، وليس اخرا، أتقدم بجزيل شكري وحبي لوالدتي ووالدي وأخواني وخصوصا أخي أحمد ، وإلى زهرة حياتي على ما أحاطوني به من رعاية وتشجيع أثناء دراستي.

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الإهداء

الى أخي العزيز أحمـــد ...

رمز الاخلاص والوفاء

مع حبي وتقديري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المحتويات

الصفحة

ملخص

الفصل الاول : مقدمة ١

١-١ تمهيد ٢

١-٢ اهمية الدراسة ٣

١-٣ تنظيم الدراسة ٦

الفصل الثاني : الاقتصاد الصناعي الاردني ٩

٢-١ الاقتصاد الاردني ٩

٢-١-١ السكان والموارد ٩

٢-١-٢ الناتج المحلي الاجمالي ١١

٢-١-٣ سوق العمل الاردني ١٤

٢-١-٤ التجارة الخارجية ١٨

٢-١-٤-١ الصادرات والواردات ١٨

٢-١-٤-٢ ميزان المدفوعات ٢٠

٢-١-٥ الاستهلاك ، الادخار والاستثمار ٢٢

٢-١-٦ مشكلات الاقتصاد الاردني ٢٣

٢-٢ القطاع الصناعي الاردني ٢٤

٢-٢-١ عدد المؤسسات ٢٥

٢-٢-٢ الانتاج الصناعي ٢٨

٢-٢-٣ العمالة الصناعية ٣٤

٢-٢-٤ عوائد العاملين ٤٠

٢-٢-٥ التراكم الرأسمالي الثابت ٤٠

٢-٢-٦ الصادرات الصناعية ٤٣

٢-٢-٧ الواردات من المنتجات الصناعية ٤٦

٢-٢-٨ تمويل الصناعة ٤٦

٢-٢-٨-١ البنوك التجارية والشركات المالية ٤٧

٢-٢-٨-٢ بنك الانماء الصناعي ٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢-٢-٩ المناخ الاستثماري والبنية التحتية ٥٠
٢-٢-٩-١ المناخ الاستثماري ٥٠
٢-٢-٩-٢ البنية التحتية للقطاع الصناعي ٥١
٢-٢-١٠ معوقات التنمية الصناعية ٥٢

الفصل الثالث : الصناعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاد الاردني ٥٩
٣-١ تعريف الصناعات الصغيرة. ٥٩
٣-٢ خصائص الصناعات الصغيرة في الاردن ٦٧
٣-٢-١ عدد المؤسسات ٦٧
٣-٢-٢ الانتاج ٦٩
٣-٢-٣ العمالة وعوائد العاملين ٧٠
٣-٢-٤ حجم رأس المال والكثافة الرأسمالية للانتاج والعمل ٧٤
٣-٢-٥ التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة. ٧٨
٣-٣- الدراسات السابقة ٧٩
٣-٣-١ تطور أهمية الصناعات الصغيرة ٧٩
٣-٣-٢ أهمية الصناعات الصغيرة في عملية التنمية ٨١
* ٣-٣-٣ المشكلات والعوائق الرئيسة التي يواجهها قطاع الصناعات الصغيرة ٩٤

الفصل الرابع : دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية :
نتائج الدراسة ١١٢
٤-١ فرضيات الدراسة ١١٢
٤-٢ مصادر البيانات ١١٣
٤-٣ الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة ١١٤
٤-٣-١ مفهوم الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية ١١٤
٤-٣-٢ قياس الكفاءة الاقتصادية (الاجتماعية) ١٢١
النسبية للصناعات الصغيرة
٤-٣-٢-١ معيار " فارل " الاجتماعي ١٢٢
النتائج ١٢٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣-٢-٢ المعدل الاحدي لاحلال عوامل الانتاج ١٣٠
النتائج ١٣١
٤-٣-٢-٣ مقاييس الانتاجية الجزئية والكلية لعناصر الانتاج ١٣٤
أولاً : المقاييس الجزئية ١٣٤
النتائج ١٣٤
ثانيا : مقياس الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج ١٤٢
النتائج ١٤٣
ثالثا : مقاييس نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج ١٤٥
أ- مؤشر سولو الهندسي ١٤٦
النتائج ١٤٦
ب- الاسلوب غير التحديدي ١٤٨
النتائج ١٥٠
٤-٤ الصناعات الصغيرة وتحقيق النمو في العمالة والانتاج ١٥٣
النتائج ١٥٦
٤-٥ أثر التغيرات في أسعار عناصر الانتاج على العمالة في الصناعات الصغيرة والكبيرة ١٥٩
٤-٥-١ قياس مرونة الاحلال ١٥٩
النتائج ١٦٠
٤-٥-٢ تطبيقات مرونة الاحلال علي العمالة ١٦٤
النتائج ١٦٤
٤-٦ دور الصناعات الصغيرة في تحسين توزيع الدخل ١٦٨
النتائج ١٦٨

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات ١٧٢
٥-١ ملخص نتائج الدراسة ١٧٢
٥-٢ التوصيات ١٧٥
الملاحق الاحصائية ١٨٥
المراجع العربية ١٩٣
المراجع الأجنبية ١٩٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول ..... رقم الصفحة

(٢ – ١) الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة وبالاسعار الجارية لبعض سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ١٢

(٢ – ٢) الاهمية النسبية للعمال في القطاعات الاقتصادية لبعض سنوات الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٧). ١٦

(٢ – ٣) الاهمية النسبية لمكونات الصادرات الوطنية لبعض سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ١٩

(٢ – ٤) ميزان الموضوعات الاردني خلال بعض سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) وبالاسعار الجارية. ٢١

(٢ – ٥) عدد المؤسسات الصناعية وتوزيعها النسبي في الانشطة الصناعية لعام ١٩٨٧ ومعدلات النمو السنوية خلال الفترات (١٩٧٥ – ١٩٨٢) و (١٩٨٢ – ١٩٨٧) و (١٩٧٥ – ١٩٨٧) ٢٦

(٢ – ٦) الانتاج القائم والقيمة المضافة للقطاع الصناعي بالاسعار الجارية والثابتة، ومعدلات نموها السنوية للسنوات (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ٢٩

(٢ – ٧) القيمة المضافة بالاسعار الجارية لعدد من السنوات وتوزيعها النسبي على الانشطة الصناعية ومعدلات النمو السنوية للفترات (١٩٧٥ – ١٩٨٢) و (١٩٨٢ – ١٩٨٧) و (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٢ – ٨) معدلات النمو السنوية الحقيقية للقيمة المضافة بأسعار عام ١٩٧٩ الثابتة للانشطة الصناعية ولمجمل القطاع الصناعي للفترات (١٩٧٥ – ١٩٨٢) و (١٩٨٢ – ١٩٨٧) و (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ٣٥

(٢ – ٩) مجمل العماله الصناعية خلال سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧)، ومعدلات نموها السنوية. ٣٦

(٢ – ١٠) العماله الصناعية وتوزيعها النسبي لعام ١٩٨٧ ومعدلات نموها السنوية ٣٧

(٢ – ١١) معدلات النمو السنوية الحقيقية حسب أسعار عام ١٩٨٦ لمتوسط اجور العمل في القطاع الصناعي لسنوات الفترة (٦٧٩١–٧٨٩١ .....

(٢ – ١٢) حصة العاملين من القيمة المضافة الحقيقية المتولدة في القطاع الصناعي لسنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ٤٢

(٢ – ١٣) توزيع معدلات النمو السنوية للتكوين الرأسمالي الثابت على الانشطة الصناعية بالاسعار الجارية وباسعار عام ١٩٧٩ الثابتة، خلال الفترة الزمنية (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ٤٤

(٢ – ١٤) الصادرات والواردات الصناعية الأردنية خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ٤٥

(٢ – ١٥) القروض التي منحها بنك الإنماء الصناعي ومعدلاتها خلال السنوات (١٩٦٥–١٩٨٨). ٤٩

(٣ – ١) عدد المؤسسات وأهميتها النسبية موزعة حسب فئات حجم الصناعة لعام (١٩٨٧) ٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٣ – ٢) الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئات حجم الصناعة الصغيرة وأهميتها النسبية الى المجموع في مجمل الصناعات الصغيرة (١٩٨٧). ٦٩

(٣ – ٣) الإنتاج القائم والقيمة المضافة للصناعات الصغيرة، موزعة حسب الأنشطة الصناعية (١٩٨٧). ٧١

(٣ – ٤) عدد العاملين وتوزيعهم النسبي وعوائدهم السنوية والشهرية، موزعة حسب فئة حجم الصناعة (١٩٨٧). ٧٢

(٣ – ٥) نسبة عوائد العاملين الى القيمة المضافة، حسب فئة حجم الصناعة (١٩٨٧). ٧٤

(٣ – ٦) حجم ورأس المال الثابتة في فئات الصناعات الصغيرة (١٩٨٧). ٧٥

(٣ – ٧) الكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل موزعة حسب أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة (١٩٨٧). ٧٧

(٣ – ٨) الكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل في القطاعات الصناعيةالمختلفة حسب الحجم (١٩٨٧). ٧٨

(٤ – ١) مؤشر معيار فارل لكفاءة فئات حجم الصناعات الأردنية، حسب أرقام عام ١٩٨٧. ..... ١٢٣

(٤ – ٢) نتائج تقدير قيم (c) و (m) والمؤشرات الاحصائية لقياس دالة الإنتاج (٤ – ٤). ١٢٧

(٤ – ٣) متوسط الأجر الحقيقي السنوي المحسوب والفعلي لعام ١٩٨٧ ..... ١٢٨

(٤ – ٤) نتائج معيار فارل الاجتماعي لفئات حجم الصناعة الأردنية. ١٢٩

(٤ – ٥) نتائج معادلة الانحدار للصيغة الخطية لدالة 'كوب دوجلاس'. ١٣٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٤ – ٦) المعدل الحدي لإحلال العمل محل رأس المال لفئات حجم الصناعة. ١٣٣

(٤ – ٧) الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل و رأس المال بإستخدام الإنتاج
والقيمة المضافة للصناعات الصغيرة ونسبة العمل الى رأس المال
موزعة حسب الأنشطة الصناعية لسنة ١٩٨٧. ..... ١٣٥

(٤ – ٨) الإنتاجيةالمتوسطة لعنصري العمل و رأس المال باستخدام الإنتاج
والقيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي ونسبة العمل الى رأس المال
موزعة حسب الأنشطة الصناعية الإجمالية لسنة ١٩٨٧ ..... ١٣٦

(٤ – ٩) الإنتاجية المتوسطة لعنصري رأس المال والعمل باستخدام الإنتاج القائم
والقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة موزعة حسب
الأنشطة (١٩٨٧). ١٣٩

(٤ – ١٠) الإنتاجية المتوسطة لكل من عنصري العمل و رأس المال باستخدام
الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة–المتوسطة موزعة
حسب الأنشطة الصناعية لعام ١٩٨٧. ..... ١٤٠

(٤ – ١١) الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال بإستخدام الإنتاج
القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة–الكبيرة موزعة حسب
الأنشطة (١٩٨٧) ١٤١

(٤ – ١٢) الإنتاجية الكلية لعناصر الانتاج موزعة حسب فئات الصناعة باستخدام
بيانات ١٩٨٧ ..... ١٤٤

(٤ – ١٣) نتائج مؤشر سولو للصناعات الصغيرة–الصغيرة وبقية الفئات الصناعية. ١٤٧

(٤ – ١٤) نتائج تقدير معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. ١٥١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٤ – ١٥) عدد الفرص التي يمكن ايجادها في الصناعات الصغيرة بدل فرصة عمل واحدة في الصناعات الكبيرة على مستوى النشاط الواحد وعلى المستوى الإجمالي (١٩٨٧). ١٥٧

(٤ – ١٦) نتائج معادلة الإنحدار ومرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة وحسب بيانات ١٩٨٧ ..... ١٦١

(٤ – ١٧) نتائج معادلات الإنحدار ومرونة الإحلال لأنشطة الصناعة الإجمالية للفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ١٦٣

(٤ – ١٨) أثر زيادة الأجور بنسبة (١٠٪) على تكلفة فرصة العمل الواحدة ومستوى العمالة حسب فئات حجم الصناعة حسب احصائيات عام (١٩٨٧). ١٦٦

(٤ – ١٩) اثر زيادة سعر الفائدة بنسبة (١٠٪) على تكلفة فرصة العمل ومستوى العمالة، موزعة حسب فئات حجم الصناعة حسب احصائيات عام ١٩٨٧ ..... ١٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

قائمة الاشكال

رقم الشكل ..... رقم الصفحة

(٣ – ١) التغيرات في بنية أحجام الصناعة عبر الـزمـن ٨٠

(٤ – ١) منحنى الإنتاج المتساوي وخط 'التكلفة المتساويـة'
والقرارات الإنتاجيـة..... ١١٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملخص

تمتاز الصناعات الصغيرة عن غيرها من الصناعات في كثافة استخدامها لعنصر العمل مقابل عنصر رأس المال، وحيث أن معظم الأقطار النامية ومنها الأردن تمتاز بوفرة نسبية في عنصر العمل، فيمكن اعتبار الصناعات الصغيرة أكثر ما يلائم ظروف تلك الأقطار الاقتصادية.

كما تمتاز هذه الصناعات أيضا بقدرة نسبية في الإنتشار ما بين الأقاليم وتساهم بالتالي في تحقيق التوازن الأقليمي في التنمية وتوسيع دائرة المستفيدين من مكتسبات التصنيع، إضافة لذلك فان هذه الصناعات تعتمد في الغالب بشكل أكبر على الموارد المحلية وتحتاج إلى قدر أقل من البنى التحتية ومن المهارات الإدارية النادرة، مقارنة بالصناعات الكبيرة، كما أن صغر حجم السوق في أكثرية الأقطار النامية لايحتاج لصناعات كبيرة، حيث أن الإنتاج في هذه الحالة يكون فاعلا في تحقيق الكفاءة الاقتصادية على مستويات صغيرة نسبيا.

ونظرا لتلك الميزات، فقد أولى العديد من الباحثين الاقتصاديين وعدد من الهيئات الدولية أهمية خاصة بالصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وقد وجدت العديد من الدراسات أن الصناعات الصغيرة تتمتع بكفاءة اقتصادية لاتقل عن كفاءة الصناعات الكبيرة، بل تتمتع بكفاءة أكبر في معظم الحالات، وتساهم إلى حد كبير في إيجاد فرص العمل لقسم كبير من القوى العاملة المحلية.

وظهرت في الاردن عدة دراسات تناولت موضوع الصناعات الصغيرة كان من أبرزها دراسة البنك الدولي في عام ١٩٨٧، لكن تلك الدراسات لم تبحث أدوار هذه الصناعات في التنمية الاقتصادية، وخصوصا دورها في تحقيق معدلات نمو العمالة والإنتاج، وتوزيع الدخل وغيرها،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بل اكتفت بالاشارة إلى بعض تلك القضايا دون اعطائها أي محتوى تحليلي يستند إلى فرضيات واختبارات علمية تطبيقية.

وفي ضوء المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأردني في هذه الفترة، ومن أبرزها إرتفاع معدلات البطالة، ومشكلة العجز في الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، والاختلالات في ميزان المدفوعات، وارتفاع مستويات المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات التضخم، برز الاهتمام باهمية الصناعات كأحد الوسائل الفعالة في الحد من تلك المشكلات.

وهدفت هذه الدراسة الى اختبار مدى الكفاءة التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة في استخدامها للموارد الانتاجية، والى اختبار القدرة النسبية لهذه الصناعات في ايجاد فرص العمل ومدى استجابتها في تغيير تقنياتها الانتاجية نتيجة لتغير اسعار عناصر الانتاج، مقارنة بالصناعات الكبيرة، كما هدفت ايضا لاختبار قدرة الصناعات الصغيرة في تحقيق توزيع اوسع للدخول الصناعية.

واظهرت هذه الدراسة باستخدام النماذج المناسبة وباجراء التحاليل العلمية ان الصناعات الصغيرة في الاردن(ما تشغل مؤسساتها اقل من عشرين عاملا) تتمتع بكفاءة اقتصادية اجتماعية تفوق ما تتمتع به الصناعات الكبيرة وتحقق انتاجية اعلى لعناصر الانتاج.

و بينت هذه الدراسة ان توزيع عنصري رأس المال والعمل لا يتم بكفاءة بين قطاعي الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة، ويمكن زيادة إنتاجية عنصر العمل بتوجيهه نحو الصناعات الكبيرة وزيادة انتاجية رأس المال بتوجيهه نحو الصناعات الصغيرة، كما اظهرت هذه الدراسة ان فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة (ما تشغل مؤسساتها اقل من خمسة عمال) تحقق معدلات اعلى في نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج من بقية الصناعات.

ووجدت هذه الدراسة ان تكلفة خلق فرصة عمل واحدة في الصناعات الصغيرة لاتتجاوز (١٠٪) من تكلفتها في الصناعات الكبيرة، وان زيادة العمالة في هذه الصناعات تعزز معدلات نمو الانتاج، ووجدت هذه الدراسة من ناحية اخرى، ان القطاع الصناعي بشكل عام يتمتع بامكانيات رحبة لاحلال العمل محل رأس المال، حيث تم تقدير مرونة الاحلال بحوالي (١ر٢١)، و سجلت

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الكبيرة مرونة احلال اكبر من الصناعات الصغيرة (٣٨ر١ مقابل ٨١ر٠)، وهذا يعني ان الصناعات الصغيرة اقل استجابة من الصناعات الكبيرة لتغيرات اسعار عناصر الانتاج.

واشارت هذه الدراسة الى ان زيادة اسعار عناصر الانتاج النسبية التي تواجهها الصناعات الكبيرة وباتجاه سعر رأس المال، سيؤدى على المدى الطويل الى زيادة العمالة في القطاع الصناعي بنسبة كبيرة.

واظهرت هذه الدراسة ، من ناحية اخرى ، ان حصة العمال من القيمة المضافة التي يتم توليدها في الصناعات الصغيرة اكبر من تلك المتحققة في الصناعات الكبيرة، وهذا يشير الى قدرة هذه الصناعات النسبية على تحقيق مساواة اكبر في توزيع مكتسبات التصنيع.

وخرجت هذه الدراسة باستنتاج مفاده أن الصناعات الصغيرة تستحق الدعم والرعاية من جانب الحكومة من أجل توفير مناخ أفضل للمنافسة، ولهذا فقد اقترحت مجموعة من التوصيات، من اهمها ضرورة ايجاد الاطار المؤسسي الخاص بالصناعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لها ، وتحسين انتاجية العمل، وتوفير التقنيات الملائمة وتسهيل الحصول على مستلزمات الانتاج، واعادة هيكلية الحوافز المتعلقة بالانظمة والقوانين الحكومية، وتشجيع اقامة مراكز تعنى بدراسات الجدوى الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمـــة

١-١ تمهيد

ركزت الأقطار النامية ولعقود كثيرة جهودها لتنمية وتعزيز القطاع الصناعي وتوسيع قاعدته في اقتصاداتها من حيث الإنتاج والعمالة. وتعود أسباب الاهتمام بهذا القطاع إلى الاعتقاد السائد بأن هناك علاقة سببية بين التصنيع والتقدم الاقتصادي، وسبب هذا الاعتقاد يعود إلى تجربة الأقطار المتقدمة التي أصبحت كذلك بعد أن نجحت في ثورتها الصناعية. ومن العوامل التي تفسر فرضية العلاقة السببية التي تربط التقدم الاقتصادي بالتصنيع أن القطاع الصناعي يمتاز بطبيعة ديناميكية أكثر من القطاعات الأخرى وخصوصا القطاع الزراعي في قدرته على استيعاب الفوائض العمالية التي تتصف بها معظم الأقطار النامية. كما أن هذا القطاع يقوم بدور فعال في تثقيف وتدريب القوى العاملة ويفتح آفاقا رحبة لتدريب العمال وإكسابهم خبرات ومهارات جديدة ويساعد على تحقيق معدلات نمو متسارعة في الإنتاج من خلال قدرته على خلق المزيد من فرص العمل غير المباشرة في القطاعات الأخرى ويحقق بالتالي مفهوم 'النمو المعزز ذاتيا' (self-sustaind growth). كما أن التصنيع يساهم بخلق تنويع أكبر في الهياكل الإنتاجية ويساعد على التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول الصناعية الكبرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولجملة هذه الأسباب، أو بعضها، أعطت أكثرية الأقطار النامية جل اهتمامها لهذا القطاع من خلال إعطائه الأولوية القصوى في استثماراتها التنموية، واتبعت في ذلك استراتيجية 'الاستثمارات الضخمة' أو ما بات يعرف بـ 'استراتيجية الدفعة القوية'، والتي تقوم على أساس إحداث أقصى حد ممكن من التراكم الرأسمالي. وتركزت هذه الاستثمارات على إقامة المصانع الكبيرة والحديثة التي تستخدم الآلات، والمعدات المستوردة، وعلى إقامة شبكات ضخمة من البنى التحتية في وحول المدن الرئيسة[١]. وفي السنوات الأخيرة بات واضحا فشل هذه الاستراتيجية من الناحية العملية، حيث أن نتائجها كانت مخيبة للآمال في أكثرية الأقطار النامية التي اتبعتها. فالمشكلات التي كان من المفترض أن تحلها كمشكلة البطالة مثلا قد زادتها حدة[٢]. ومن هنا جاء الاهتمام بالصناعات الصغيرة كأحد النماذج البديلة للتنمية الصناعية. وتبلور هذا الاهتمام بشكل عام في عقد السبعينيات حيث أولت العديد من الأبحاث العلمية وخطط التنمية الاقتصادية عناية خاصة بهذا القطاع، واعتبر العديد من الباحثين المؤسسة الصناعية الصغيرة هوالنموذج الأكفأ في معظم الأنشطة الصناعية في الأقطار النامية بسبب أنه أكثر ما يلائم ظروف تلك الأقطار من النواحي الاقتصادية والاجتماعية[٣]

فالمؤسسة الصغيرة وهي نواة الصناعات الصغيرة تتميز بشكل عام عن تلك الكبيرة في استخدامها لتقنيات ذات كثافة عمالية، وهي التقنيات الملائمة للأقطار النامية، حيث أن هذه الأقطار تمتاز عادة بوفرة عنصر العمل وندرة رأس المال. وبالتالي فإن الاهتمام بتنمية الصناعات الصغيرة يمكن اعتباره أحد الوسائل الفعالة للخروج من مشكلة البطالة التي أضحت في العديد من الأقطار النامية هدفا تنمويا بحد ذاته. أضف إلى ذلك أن هذه المؤسسات تحتاج إلى قدر أقل من البنى التحتية ومن المهارات الإدارية النادرة وتعتمد بشكل أكبر على استغلال الموارد المحلية وتنتشر بشكل أكبر في الأقاليم، مقارنة بنظيراتها من المؤسسات الكبيرة. كما أن صغر حجم السوق في أكثرية الأقطار النامية لايحتاج لمؤسسات كبيرة، حيث أن الإنتاج يكون كفؤا في هذه الحالة على مستويات صغيرة نسبيا.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

١-٢ أهمية الدراسة

لقد أظهرت الكثير من الدراسات أهمية الصناعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية، وتحديدا من حيث كفاءتها الاقتصادية النسبية مقارنة بالصناعات الكبيرة، واستخدامها لتقنيات انتاجية تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأقطار التي تعمل فيها، ودورها في ايجاد فرص العمل وتحسين مكتسبات التصنيع وتحسين الميزان التجاري، وتنمية الريادة المحلية وصقل الكفاءات الإدارية والفنية، واستخدام الموارد المحلية، وتحقيق الانتشار الصناعي وتنمية الأقاليم، وغيرها.

وبالنسبة لتجربة الأردن الصناعية، فيمكن اعتبار أن التنمية الصناعية قد بدأت على نطاق محدود في فترة الخمسينيات، حيث تم إنشاء عدد قليل من الشركات الصناعية الكبيرة بدعم من الحكومة، كان من أهمها شركة مصانع الإسمنت وشركة مصفاة البترول، وفي تلك الفترة تم إصدار أول قانون لتشجيع الاستثمار. كما تم اصدار قانون آخر لتشجيع اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. لكن التنمية الصناعية لم تحتل مكانا بارزا ضمن أولويات الخطط التنموية الأردنية قبل بداية الخطة الثلاثية (للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٥). وركز الأردن شأنه شأن الأقطار النامية الأخرى توجهاته في التصنيع نحو استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع إقامة المشاريع الكبيرة، حيث أن الأولوية في الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرهما من الحوافز والتسهيلات كانت، ولا زالت، تعطى للمشاريع الكبيرة وفقا لقانون تشجيع الاستثمار وغيره من التشريعات.

وحقق القطاع الصناعي في الأردن مكانة بارزة في الاقتصاد خلال فترة السبعينيات ومطلع الثمانينيات (أي في فترة الرواج الاقتصادي)، وسجل خلال هذه الفترة معدلات نمو فاقت ما حققته القطاعات الاقتصادية الأخرى. أما في فترة التباطؤ الاقتصادي التي بدأ يمر بها الأردن منذ العام ١٩٨٣ فقد شهدت تراجعا في مساهمة هذا القطاع بشقيه التحويلي والاستخراجي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من (٥ر١٨٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٤ر١٧٪) في عام ١٩٨٧، إلا أن مساهمته في مجمل العمالة قد ارتفعت من (١ر٩٪) في عام ١٩٧٥ إلى (١٠٪) فقط في عام ١٩٨٧ بالرغم من الاستثمارات الضخمة التي تم توجيهها الى هذا القطاع والتي تركزت في الأغلب على إقامة المشاريع الكبيرة، وبالرغم أيضا من التشريعات والحوافز التي وفرتها الحكومة لهذا القطاع والتي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تخدم تلك المشاريع الكبيرة في الدرجة الاولى. وفي هذه الفترة تكشفت العديد من نقاط الضعف في بنية القطاع الصناعي كان من أبرزها ضعف القدرة التنافسية لمنتجات هذا القطاع في الأسواق الإقليمية التقليدية (أسواق الخليج العربي) والأسواق العالمية. وتتصف الأسواق الإقليمية كما أثبتت الوقائع السياسية والاقتصادية التي مرت على المنطقة بأنها غير مستقرة ومتاحة للمصدرين الأردنيين. ويعود ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الأردنية بالأساس إلى ارتفاع تكلفة مدخلاتها وخصوصا من المواد الخام والوقود اللذين يتم استيرادهما من الخارج. كما أظهر القطاع الصناعي ضعفا في ترابطه الأمامي والخلفي ما بين أنشطته من ناحية، وما بين القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية ثانية. بالإضافة لذلك فإن الإنتاج الصناعي يتركز في عدد محدود من الصناعات، كالصناعات الإنشائية مثلا، مما يعني بقاء مستويات هذا الانتاج عرضة للتقلبات التي تحصل في الطلب على منتجات هذه الصناعات. ومن جهة أخرى، فبالإضافة للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بالأصل، مثل العجز المزمن في الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة، فقد برز خلال فترة التباطؤ الاقتصادي مشكلات أخرى فرضت نفسها بقوة، مثل ارتفاع معدلات البطالة ومستويات المديونية الداخلية والخارجية وتقلص احتياطات المملكة من العملات الصعبة الذي أدى في مرحلة لاحقة إلى انهيار أسعار صرف الدينار، وواكب ذلك تقلص المساعدات العربية للأردن وانخفاض الطلب على القوة العاملة الأردنية في الأسواق العربية المجاورة، وتراجع الطلب العالمي على المنتجات الصناعية الأردنية.

ومن هنا تبرز أهمية الصناعات الصغيرة كأحد الوسائل الفعالة في الحد من هذه المشكلات. فإذا كانت هذه الصناعات تتمتع بكفاءة اقتصادية لاتقل عن كفاءة الصناعات الكبيرة، كما تفترض هذه الدراسة، فإن تنميتها وتشجيعها يعني توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من القوى العاملة التي تعاني من البطالة نظرا لما تتميز به هذه الصناعات في أنها كثيفة في استخدام عنصر العمل وأن الاستثمار فيها يتطلب حجما صغيرا نسبيا من رأس المال مقارنة بالصناعات الكبيرة. وهذا بالتالي يعزز نمو الإنتاج، ويؤثر ايجابيا على الدخول والقوة الشرائية للسكان، مما يساعد على الخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد ويحقق له نموا مستقرا في المستقبل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ان هذه الدراسة تفترض أن تعزيز وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة سيساهم، بسبب كثافته العمالية وكفاءته في استخدام الموارد الاقتصادية، في تحسين توزيع الدخول، أو القيم المضافة التي يتم خلقها في مؤسساته، على شريحة واسعة من المواطنين، ويساهم أيضا في تحسين توزيع مكتسبات التنمية الصناعية على الأقاليم وتحقيق التوازن التنموي بسبب ما يميز هذا القطاع من قدرة على الانتشار الجغرافي. إضافة لذلك، فان استخدام الصناعات الصغيرة لمدخلات أكبر من المصادر المحلية، وتبنيها لتقنيات تنسجم ووفرة عناصر الإنتاج النسبية، يجعلها تساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري. كما أن للمؤسسات الصغيرة، وبسبب صغر حجم الاستثمار المطلوب لإقامتها، آثارا إيجابية أخرى تتمثل في تحريك المدخرات الشخصية والحفاظ على العناصر الإنتاجية النادرة، وخلق المواهب الريادية والقدرات الإدارية والمهارات الفنية المحلية، مما يبرز الدور الهام الذي يلعبه قطاع الصناعات الصغيرة في عملية التنمية.

وقد ظهرت عدة دراسات حول موضوع الصناعات الصغيرة في الاردن كان من أبرزها دراسة 'منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية' (UNIDO) عن الصناعات الصغيرة في أقطار الشرق الأوسط العربية عام ١٩٧٠ . وتناولت هذه الدراسة بحث الصناعات الصغيرة في العراق، والأردن، والكويت، ولبنان، والسعودية، وسوريا،من حيث تعريفها وحجم الإنتاج والقيمة المضافة ومستوى الأجور فيها ومقارنتها ببقية فئات حجم الصناعة الأخرى. وتناولت هذه الدراسة أيضا استعراض خصائص ومشكلات هذه الصناعات، وناقشت السياسات الحكومية والحوافز المتاحة، وخرجت بمجموعة من التوصيات تشكل برنامجا لتنمية الصناعات الصغيرة(٤).

والدراسة الثانية التي بحثت الصناعات الصغيرة في الأردن هي تلك المقدمة لبنك الإنماء الصناعي عام ١٩٧٦ التي تطرقت بإسهاب، ومن خلال مسح إحصائي خاص للمؤسسات الصناعية التي تشغل أقل من خمسة عمال، بعض خصائص ومشكلات هذه المؤسسات(٥).

أما دراسة البنك الدولي بعنوان 'سياسات وآفاق الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة' عام ١٩٨٧ فتعتبر أحدى المحاولات الجادة التي تناولت بالتحليل الإحصائي بنية هذا القطاع وأهميته النسبية من حيث الإنتاج والقيمة المضافة، والسياسات والبنية المؤسسية المتاحة للقطاع الصناعي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وأثر هذه السياسات على الصناعات الصغيرة. كما تناولت مشكلات هذه الصناعات وبعض القضايا الأخرى المتعلقة بدورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والميزان التجاري لكن بمنهجية وصفية تخلو في أغلب الأحوال من النهج العلمي الاختباري. ورسمت هذه الدراسة في نهايتها الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الصغيرة-المتوسطة. ولكن هذه الدراسة لم تشر مطلقا إلى المعيار الذي استخدمته في تعريفها للصناعات الصغيرة والمتوسطة(٦).

ومن جهة أخرى، فقد بحثت دراستان اخريان، الأولى للباحث 'خان' (Khan) وحملت عنوان 'التعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة -تقرير فني-' عام ١٩٨٨ ، والثانية صادرة عن الجمعية العلمية الملكية وتحمل عنوان 'ملامح لمشاريع استثمارية مع التركيز الخاص على الصناعات الصغيرة والمتوسطة' عام ١٩٨٩ ، مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة مقترحة بناءا على دراسات جدوى اقتصادية وفنية(٧).

ويلاحظ على هذه الدراسات أنها لم تتطرق بالبحث العلمي والمسهب لجدوى الصناعات الصغيرة بشكلها العام مقارنة بالصناعات الكبيرة، ولم تبحث أدوارها في التنمية الاقتصادية وخصوصا دورها في تحقيق معدلات نمو العمالة والإنتاج وتوزيع الدخل، وغيرها، بل اكتفت بالإشارة لبعض هذه القضايا بدون إعطائها أي محتوى تحليلي يستند إلى افتراضات واختبارات علمية تطبيقية.

وهذا ما يميز دراستنا هذه في بحثها لهذه القضايا التي أغفلتها تلك الدراسات السابقة، وتأتي هذه الدراسة محاولة لسد النقص الحاصل بدور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني ومسيرته التنموية.

١ - ٣ تنظيم الدراسة

سوف نستعرض في الفصل التالي الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني ومشكلاته من حيث السكان، والموارد المتاحة، والإنتاج والعمالة وتوزيعهما القطاعي، والبطالة ومكوناتها، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ونماذج الاستهلاك، والادخار والاستثمار، بالاضافة الى الملامح الرئيسية للقطاع الصناعي ونموه في الأردن من حيث عدد المؤسسات، والإنتاج القائم، والقيمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المضافة، والعمالة، وعوائد العاملين، والتراكم الرأسمالي الثابت، والصادرات الصناعية، والواردات من المنتجات الصناعية، والتمويل، والمناخ الاستثماري والبنية التحتية، وذلك بهدف التعرف على واقع الاقتصاد الأردني بشكل عام، وواقع القطاع الصناعي بشكل خاص، باعتبار ذلك مدخلا رئيسا لدراستنا عن الصناعات الصغيرة التي هي جزء من هذا الواقع وأحد معطياته الرئيسة.

وفي الفصل الثالث نتناول تعريف الصناعات الصغيرة والمعايير المستخدمة في ذلك على المستوى العالمي، وتعريفنا للصناعات الصغيرة في الأردن وخصائص هذه الصناعات. ويتناول هذا الفصل أيضا أهم الدراسات التي تمت حول تطور أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصادات العالمية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والمعوقات التي تواجهها على المستويين العالمي والمحلي.

وفي الفصل الرابع، وهو الفصل الأساس في هذه الدراسة، نستعرض أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة وسوف يتضمن ذلك الفصل عرضا للإطار النظري الذي يعالج فرضيات الدراسة، يلي ذلك الاختبار التطبيقي لفرضيات هذه الدراسة والمرتبطة ببعض هذه الأدوار. ويشمل هذا الاختبار تحليل البيانات المتوفرة وقياس بعض النماذج القياسية وعدد آخر من المؤشرات ذات العلاقة بهذه الفرضيات.

وفي الفصل الخامس، وهو الأخير، نبرز أهم استنتاجات هذه الدراسة، ونقوم بناء على ذلك باقتراح عدد من التوصيات التي نعتقد أنها ستكون ذات أثر إيجابي على مسيرة تنمية الصناعات الصغيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

1) Chuta and Liedholm (1985), p.1.; Morawetz (1974), pp.491-496.

2) Morawetz (1974), pp.491-496.

3) White (1978), pp.27-28; Pack (1974), pp.388-403.

4) Morawetz (1974), p.499; Chuta and Liedholm (1985), pp.1-2.

5) UNIDO (1970).

6) Malallah and others (1976).

7) World Bank (1987).

8) Khan (1988); RSS (1989).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

الاقتصاد الصناعي الأردني

سوف نستعرض في هذا الفصل أولا بعض الملامح الرئيسة للاقتصاد الأردني والمشكلات التي تواجهه والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، ثم نستعرض بعد ذلك واقع القطاع الصناعي الأردني ونموه خلال السنوات الماضية للتعرف على دور الصناعة في عملية التنمية الاقتصادية الأردنية، مما يمهد السبيل لمناقشة وتحليل دور الصناعات الصغيرة في هذه التنمية.

٢-١ الاقتصاد الأردني

٢-١-١ السكان والموارد

يتصف الاقتصاد الأردني، بالإضافة لكونه اقتصادا ناميا، بأنه صغير الحجم نسبيا من حيث عدد السكان والموارد الطبيعية المتاحة. فعدد سكانه لايتجاوز الثلاثة ملايين نسمة[١] ومساحته تقدر بحوالي (٩٢) ألف كيلو متر مربع. ويتركز أكثر من نصف السكان في منطقة عمان والزرقاء،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يشكلون ما نسبته (٥٦٪) من مجموع السكان. ويشكل سكان الحضر بشكل عام حوالي (٧٠٪) من مجموع السكان[٢]. أما معدل النمو السنوي للسكان في الأردن فيقدر بحوالي (٣٦ر٣٪) خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)[٣].

وتعتبر المصادر المائية والموارد الطبيعية المتاحة للاقتصاد الأردني محدودة جدا. فالمصادر المائية تتألف من مياه الأمطار التي يقدر معدل سقوطها السنوي بحوالي (٨٥٠٠) مليون متر مكعب، ومن المياه الجوفية التي يقدر مخزونها بحوالي (١١) مليار متر مكعب. أما المياه التي يجري اعتبارها قابلة للاستغلال سنويا فتقدر بحوالي (١١٢٠) مليون متر مكعب منها (٨٧٨) مليون متر مكعب مياه سطحية و (٢٤٢) مليون متر مكعب مياه جوفية. واستنادا إلى تقديرات خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، فإن استهلاك الأردن من المياه قدر بحوالي (٥٢٠) مليون متر مكعب في عام ١٩٨٥ يذهب منها حوالي (١١١) مليون متر مكعب، أي ما نسبته (٤ر٢١٪)، لاستعمالات القطاع الصناعي والقطاع المنزلي والبلدي، والباقي (أي ٤٠٩ مليون متر مكعب)، أو ما نسبته (٦ر٧٨٪)، يذهب للزراعة المروية داخل وخارج منطقة وادي الأردن.[٤]

أما الخامات الطبيعية المتاحة في الأردن فتشمل الخامات المعدنية التي من أهمها النحاس باحتياطي قدره (٦٠) مليون طن، والمنغنيز (باحتياطي مقدر بحوالي ٥ ملايين طن)، وحديد (باحتياطي مقدر بحوالي ٦٠ ألف طن)، والخامات غير المعدنية والتي من أهمها الفوسفات (باحتياطي قدره ١٠٣١ مليون طن) موزعة على أربع مناطق رئيسة هي الرصيفة، الحسا، الأبيض، والشيديه. ويعتبر الفوسفات من أهم الخامات الطبيعية المتاحة للأردن من حيث حجم الاحتياطي والاستغلال.

وبالإضافة للفوسفات، هناك اليورانيوم الموجود في طبقات الفوسفات (ويقدر الاحتياطي منه بحوالي ٥ ملايين طن)، والبوتاس في مياه البحر الميت (وتحوي مياه هذا البحر أيضا على نسبة عالية من الأملاح مثل كلوريد الصوديوم وكلوريد المغنيسيوم). ومن الخامات غير المعدنية المتوفرة أيضا في الأردن الصخر الزيتي (باحتياطي قدره ٣٠ بليون طن)، والرمال الزيتية. كما توجد كميات محدودة جدا من البترول والغاز الطبيعي، حيث تم اكتشاف النفط في عام ١٩٨٢ في حقل حمزة في الأزرق، وتقدر قيمة الاحتياطي منه بحوالي ٣٠ مليون طن. أما الغاز الطبيعي الذي تم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

اكتشافه في منطقة الريشة في عام ١٩٨٧ فيقدر الاحتياطي منه بحوالي (٥٨) بليون قدم مكعب. ومن أهم الخامات الأخرى المتوفرة في الأردن الجبس، الصلصال، الرمل الزجاجي، الفلدسبار، الرخام، حجارة البناء وخامات الإسمنت(٥).

٢-١-٢ الناتج المحلي الإجمالي

تشير الإحصاءات المتوفرة الى أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد زاد وبالأسعار الجارية من حوالي (١ر٣١٢) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٣ر١٦٨٦) مليون دينار في عام ١٩٨٧ ، بمعدل نمو سنوي حقيقي قدره (٧٦ر٧٪) باستخدام أسعار عام ١٩٨٦ الثابتة خلال تلك الفترة. وبلغ متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٥ حوالي (٩ر١٥٩) دينار، ارتفعت لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٥ حيث بلغت (٥٩٦) دينارا، ثم انخفضت بعدها لتصل إلى (٥٨٢) دينارا في عام ١٩٨٧ . وبلغ معدل النمو السنوي الحقيقي للدخل الفردي حوالي (٢٨ر٤٪) خلال فترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧). أما متوسط الدخل الفردي من الدخل القومي الإجمالي (GNP) فقد زاد من (١٩٣) دينارا في عام ١٩٧٥ إلى (٦٤٥) دينارا في عام ١٩٨٧، وبمعدل نمو حقيقي قدره (٨٢ر٣٪) سنويا خلال نفس الفترة(٦).

ويتوزع الناتج المحلي الإجمالي إلى قطاعات اقتصادية رئيسة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى وتشمل قطاعات الإنتاج السلعي والتي تتألف من الزراعة والغابات وصيد الأسماك، والمقالع والتعدين والصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه، والإنشاءات، والمجموعة الثانية وتشمل قطاعات الإنتاج الخدمي مثل التجارة، والسياحة، والنقل والاتصالات، والخدمات المالية والعقارية وخدمات الأعمال، وخدمات اجتماعية وشخصية وخدمات حكومية وغيرها من الخدمات. والجدول رقم (٢ - ١) يوضح الهيمنة النسبية للمجموعة الثانية، أي قطاعات الخدمات، على القسم الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، حيث بلغت حصة هذه المجموعة (٦ر٦٥٪) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٥ انخفضت إلى (٢ر٦٠٪) في العام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٢ - ١)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة وبالأسعار الجارية لبعض سنوات الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) (نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
القطاع الزراعي	٨ر٦	٩ر٥	٦ر٥	٧ر٢	٨ر٩	٨ر٥	٨ر٨
قطاع المقالع والتعدين	٥ر٤	٤ر٥	٤ر١	٤ر١	٣ر١	٤ر٥	٤ر٥
قطاع الصناعات التحويلية	١٣ر١	١٣ر٢	١٤ر١	١٥ر٩	١٤ر٢	١٣ر٧	١٢ر٩
الكهرباء والمياه	١ر٠	١ر٢	١ر٥	٢ر٠	٢ر٣	٢ر٥	٣ر١
الإنشاءات	٦ر٣	٨ر٤	١٠ر٥	١٠ر٦	١٠ر٢	٨ر٢	٧ر٠
مجمل القطاعات السلعية	٣٤ر٤	٣٦ر٨	٣٦ر٧	٣٩ر٨	٣٨ر٧	٣٧ر٤	٣٦ر٣
مجمل قطاعات الخدمات	٦٥ر٦	٦٣ر٢	٦٣ر٣	٦٠ر٢	٦١ر٣	٦٢ر٦	٦٣ر٧

المصدر: Buhbe, & Zreigat, 'The industrialization of Jordan' P 143

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

١٩٨١ وهو العام الذي بلغ فيه الرواج الاقتصادي في الأردن أوجه، وعادت هذه الحصة لترتفع حتى وصلت إلى (٧ر٦٣٪) في عام ١٩٨٧ .

ونلاحظ من الجدول رقم (٢ – ١) أيضا أن الأهمية النسبية لقطاع الكهرباء والمياه قد زادت بانتظام خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧)، حيث كانت تقدر بـ (١٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٥ ووصلت إلى (١ر٣٪) في عام ١٩٨٧ . أما قطاع الإنشاءات فقد سجل ارتفاعا مهما في أهميته النسبية خلال فترة الرواج (١٩٧٥ – ١٩٨٢)، حيث ارتفعت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من (٣ر٦٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٦ر١٠٪) في عام ١٩٨١ ، بدأت بعدها بالانخفاض مع تأثر الاقتصاد المحلي بالركود الإقليمي والعالمي حتى وصلت إلى (٧٪) عام ١٩٨٧ . وهذا ما حدث أيضا بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، حيث ارتفعت حصتها النسبية من الناتج المحلي الإجمالي في فترة الرواج من (١ر١٣٪) في عام ١٩٧٥ لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ ، حيث بلغت (٩ر١٥٪)، ثم عادت لتنخفض بعد انقضاء فترة الرواج حتى وصلت إلى (٩ر١٢٪) في عام ١٩٨٧ وهي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٧٥.وبشكل عام، فإن القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والإستخراجي باستثناء نشاط إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها، قد شهد تراجعا في حصته النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من ٥ر١٨ في عام ١٩٧٥ إلى ٤ر١٧ في عام ١٩٨٧.

ومقابل التقدم النسبي الذي حققته القطاعات الحديثة (غير التقليدية) مثل الصناعات التحويلية والإنشاءات خلال فترة الرواج الاقتصادي، فإن القطاعات التقليدية، مثل المقالع والتعدين والقطاع الزراعي، شهدت تراجعا ملموسا في أهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. ففي حين بلغت الحصة النسبية للمقالع والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي (٤ر٥٪) في عام ١٩٧٥ ، انخفضت بعدها لتصل إلى (١ر٣٪) في عام ١٩٨٣ ، ثم بدأت بعدها بالارتفاع حتى وصلت إلى (٥ر٤٪) في عام ١٩٨٧ . أما قطاع الزراعة فتراجعت حصته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي من (٦ر٨٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٢ر٧٪) في عام ١٩٨١ ، ثم ارتفعت بعدها لتصل إلى (٨ر٨٪) في عام ١٩٨٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبشكل عام، يمكننا أن نستخلص من الجدول (٢ - ١) أن بنية الاقتصاد الأردني حافظت على ثباتها النسبي، ولم تشهد خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) أية تحولات مهمة فيما يتعلق بالأهمية النسبية للإنتاج السلعي مقابل الإنتاج الخدمي أو فيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي تكون هذا الإنتاج. مما يعني فشل أهداف خطط التنمية التعاقبة والتي سعت الى زيادة الاهمية النسبية للإنتاج السلعي مقابل الانتاج الخدمي وتعزيز دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الاردني.

٢-١-٣ سوق العمل الأردني

ان من أبرز ما يميز سوق العمل الأردني انفتاحه بدرجة كبيرة على اسواق العمالة الخارجية من حيث استيعابه لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وبوجود جزء كبير من العمالة الأردنية المغتربة في الخارج وخصوصا في اقطار مجلس التعاون الخليجي. وتشير الإحصاءات المتوفرة لعام ١٩٨٧ أن نسبة مشاركة السكان في القوى العاملة تبلغ (٢٢٪)[٨]، وهذه النسبة تعتبر متدنية قياسا بالأقطار العالمية الأخرى. وهذا عائد إلى أن أكثر من نصف السكان هم تحت سن (١٥) سنة، إضافة إلى المشاركة المتدنية من جانب الإناث في القوى العاملة[٩]. وحسب إحصائيات عام ١٩٧٣ ، فقد بلغ العدد الإجمالي للعمالة في السوق الاردني حوالي (٣٣٠) ألف عامل، أرتفع في السنوات اللاحقة ليصل أعلى مستوى له في عام ١٩٨٥ حيث قدر عدد العاملين بحوالي (٦٤٥) ألف عامل، لكن هذا العدد انخفض ليصل إلى (٦٣٢) ألف عامل عام ١٩٨٧ .

أما معدل النمو السنوي للعمالة فقد انخفض من (٣ر٦٪) خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٢) إلى (١ر٢٪) خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) ، وذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي بدأ يعيشه الاقتصاد المحلي في أوائل الثمانينيات. وبشكل عام فإن معدل النمو السنوي للعمالة بلغ حوالي (٨ر٤٪) خلال سنوات الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧)[١٠]. وحقق قطاع الكهرباء والمياه أعلى معدل نمو سنوي لتشغيل الأيدي العاملة خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧) حيث قدر هذا المعدل بـ (٩ر١٢٪) خلال هذه الفترة، تلاه في ذلك قطاع الخدمات المالية (٩٪) ثم النقل والمواصلات (٩ر٧٪) خلال نفس الفترة. بينما حقق القطاع الزراعي أقل معدل نمو سنوي في تشغيل الأيدي العاملة، حيث

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

بلغ (٨ر٢٪) خلال سنوات الفترة المذكورة[١١]. وقد يرجع ذلك الى الاهمال النسبي الذي يجده هذا القطاع في خطط التنمية الاقتصادية الاردنية وفي الاستثمارات والسياسات الحكومية.

وفيما يتعلق بأهمية القطاعات الاقتصادية النسبية في تشغيل الأيدي العاملة، فقد شهدت بعض التغيرات خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٧). وكما يتضح من الجدول رقم (٢ - ٢)، فانه في حين أرتفعت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي (بشقيه الاستخراجي والتحويلي) في تشغيل الأيدي العاملة من (٩٪) من مجمل العمالة في الأردن في عام ١٩٧٣ إلى (١٠٪) في عام ١٩٨٧ ، وارتفعت في قطاع الإنشاءات من (١٢٪) إلى(٥ر١٤٪)، وفي النقل والمواصلات من (٦ر٥٪) إلى (٥ر٨٪)، وفي الخدمات المالية من (٨ر١٪) إلى (١ر٣٪)، وفي الكهرباء والمياه من (٦ر٠٪) إلى (٥ر١٪) في العامين المذكورين، نجد أن هذه الأهمية النسبية قد انخفضت للقطاع الزراعي من (٤ر١٦٪) إلى (٧ر١٢٪) ولقطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة والدفاع من (٤٥٪) إلى (٤٠٪) للعامين ١٩٧٣ و ١٩٨٧ على التوالي.

ومن ناحية أخرى، فقد زادت العمالة الوافدة من (٤١) ألف عامل في عام ١٩٧٩ (أي ما نسبته ٩٪ من العمالة الإجمالية في الأردن) إلى (١٥٤) ألف عامل في عام ١٩٨٤ (أي ٢٤٪ من مجمل العمالة). لكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى (١٢٣) ألف عامل في عام ١٩٨٧ (أي ما نسبته ١٩٪ من مجمل العمالة)[١٢]. وجاء هذا الانخفاض نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي يمر به الأردن منذ أوائل الثمانينيات. ويتوقع لهذه العمالة الوافدة أن تنخفض بشكل حاد في الوقت الحالي نتيجة لانخفاض سعر صرف الدينار والإجراءات الإدارية التي تتخذها وزارة العمل بهدف تنظيم سوق العمل الأردني.

أما العمالة الأردنية المغتربة، فقدرت بحوالي (١٩٨) ألف عامل عام ١٩٧٥ ، أرتفعت إلى (٣٣٩) ألف عامل في عام ١٩٨٥ . وقدرت وزارة العمل في تقريرها السنوي لعام ١٩٨٧ عدد العمال المغتربين بحوالي (٣٣٠) ألف عامل، يعمل حوالي (٨٤٪) منهم في الأقطار العربية وخصوصا في اقطار مجلس التعاون الخليجي. وتأتي في المرتبة الأولى من هذه الأقطار السعودية حيث يستوعب سوق العمل فيها حوالي (٩ر١٦٠) ألف عامل أردني[١٣].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٢)

الأهمية النسبية للعمالة في القطاعات الاقتصادية لبعض سنوات الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧) (نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٧٣	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
الزراعة	١٦ر٤	١١ر٣	١٠ر١	١٣ر٤	١٤ر١	١٢ر٧
التعدين والصناعة التحويلية	٩ر١	٨ر٤	٧ر٥	٩ر٤	٩ر٩	١٠ر٠
الكهرباء والماء	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٩	١ر١	١ر٥
الإنشاءات	١٢ر٠	١٥ر٧	١٤ر٠	١٨ر١	١٥ر٧	١٤ر٥
التجارة	٩ر٤	١٠ر٢	٩ر١	٩ر٨	٩ر٧	٩ر٥
النقل والمواصلات	٥ر٦	٦ر٦	٥ر٩	٧ر٦	٨ر٥	٨ر٥
الخدمات المالية	١ر٨	٢ر٠	١ر٨	٢ر٦	٣ر١	٣ر١
الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة والدفاع	٤٥ر١	٤٥ر١	٤٠ر٣	٣٨ر٢	٣٨ر٠	٤٠ر٢

المصدر: الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 'التنمية الصناعية في المملكة الأردنية الهاشمية'، ص (٩٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد امتازت فترة الرواج الاقتصادي الذي شهدها الأردن في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات بتوفير التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة المحلية بالإضافة لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة وخصوصا من ذوي المهارات الدنيا لتعويض النقص الحاصل بسبب اغتراب أعداد كبيرة من العمالة المحلية إلى الخارج. وعقب هذه الفترة، أي خلال فترة التباطؤ الاقتصادي، بدأت البطالة تفرض نفسها كأحد المشكلات الأساسية للاقتصاد المحلي نتيجة لتناقص قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل وتناقص الطلب الخارجي على العمالة المحلية، وخصوصا من جانب اقطار مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى المعدلات العالية لتزايد القوى العاملة، وضعف المواءمة بين المهارات المعروضة، وخصوصا ذات التأهيل العالي منها، وحاجات الاقتصاد المحلي.

وقد تفاوتت تقديرات البطالة في الأردن لعام ١٩٨٧ ما بين (٣ر٨٪) حسب تقديرات وزارة العمل[١٤] و (١ر١٥٪) وفق نتائج مسح الصحة والتغذية والقوة البشرية والفقر. وحتى بعد استبعاد الفئات العمرية (أقل من ١٥ سنة وفوق ٦٤ سنة) واستبعاد المتقاعدين الباحثين عن العمل، فقد قدر الدكتور محمود عيسى من وزارة التخطيط، نسبة البطالة بـ (٤ر١٣٪) ، وذلك اعتمادا على نتائج مسح الصحة والتغذية. وأوضح في دراسته أن معدلات البطالة ترتفع بين فئتي العمر (١٥ – ١٩ سنة) و (٢٠ – ٢٤ سنة)، حيث تصل إلى (٥ر١٨٪) في الفئة الأولى و (٣ر٢٤٪) في الفئة الثانية. وعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الأناث حيث تصل إلى (٨ر٦٤٪) في الفئة العمرية الأولى و (٥ر٤٦٪) في الفئة الثانية، وهذا عائد إلى ارتفاع معدلات انضمام الأناث إلى سوق العمل في تلك الأعمار[١٥].

وأشارت تلك الدراسة الى أن معدلات البطالة تختلف من مستوى تعليمي لآخر، حيث تبلغ أقصى حد لها بين حملة دبلوم كليات المجتمع (بنسبة ٢٢٪) وحملة دبلوم التدريب المهني (بنسبة ٥ر١٩٪). ويرتفع معدل البطالة بين الأناث من حملة دبلوم كليات المجتمع إلى الضعف تقريبا (٤٣٪). كذلك فقد أشارت الدراسة الى أن معدل البطالة يصل إلى (٢ر١٦٪) في المناطق الحضرية مقابل (٣ر١٢٪) في المناطق الريفية. أما توزيع معدلات البطالة حسب القطاعات الاقتصادية التي ينتمي إليها العاطلون عن العمل، فقد أشارت تلك الدراسة الى أن نسبة البطالة عام ١٩٨٧ بلغت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

اقصاها في قطاع الإنشاءات (٥ر١٩٪) نتيجة لكساد حركة البناء، يلي ذلك قطاع المقالع والتعدين وقطاع الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة البطالة فيهما (٦ر١١) و (٥ر٨) في المائة، على التوالي. أما القطاع الزراعي فقد حقق النسبة الأدنى في البطالة وهي (١ر٥) في المائة[١٦]. وهذا الأمر يؤكد أن القطاع الزراعي هو أقل القطاعات تأثرا بموجات الكساد التي قد تعصف بالاقتصاد الأردني.

٢-١-٤ التجارة الخارجية

يمتاز الاقتصاد الأردني بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق العالمية، حيث أن درجة الانفتاح بالتجارة السلعية، والتي تقاس بحاصل قسمة مجموع الواردات والصادرات على الدخل القومي الاجمالي، قد بلغت في عام ١٩٨٧ حوالي (٣ر٦٢٪)[١٧]. وتعتبر هذه النسبة عالية جدا في المقاييس الدولية. ومن شأن ذلك جعل الاقتصاد الأردني عرضة للتقلبات والتبدلات الحاصلة في الأسواق الخارجية وخصوصا من حيث أسعار المستوردات وأسواق التصدير.

٢-١-٤-١ الصادرات والواردات

ارتفعت قيمة الصادرات الأردنية بالأسعار الجارية من (٤٠) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى (٢٤٩) مليون دينار عام ١٩٨٧[١٨]، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٤ر١٦٪) خلال تلك الفترة. وحققت المنتجات الاستهلاكية أعلى معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل النمو في هذه المنتجات (٢٠٪) مقابل (٣ر١٢٪) و (٨ر٩٪) حققتها كل من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، على التوالي[١٩].

وقد شهدت تلك الفترة تبدلات في الأهمية النسبية لهذه السلع في مجمل الصادرات الوطنية. وكما يظهر من الجدول رقم (٢ - ٣) فقد ارتفعت حصة المنتجات الاستهلاكية من (٤٠٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٢ر٥٧٪) في عام ١٩٨٧. كما حققت الصادرات من السلع الرأسمالية زيادة ملحوظة في مساهمتها في الصادرات الوطنية من (٢ر٦٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٧ر٧٪) عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٣)

الأهمية النسبية لمكونات الصادرات الوطنية لبعض سنوات الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

ع السلع / السنة	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧
منتجات الاستهلاكية	٤٠ر٠	٥٣ر٤	٥٠ر٨	٤٥ر٤	٥٨ر٩	٦٢ر٩	٥٧ر٢
مواد الخام	٥٣ر٨	٣٤ر٢	٣٦ر٠	٤٥ر٤	٣٧ر٢	٣١ر٦	٣٥ر١
سلع الرأسمالية	٦ر٢	١٢ر٤	١٣ر٢	٩ر٢	٣ر٩	٥ر٥	٧ر٧

المصدر: Buhbe, & Zreigat, 'The industrialization of Jordan', p:149

١٩٨٧ . ومقابل ذلك انخفضت حصة المواد الأولية (وخصوصا الفوسفات والبوتاس) من (٨ر٥٣٪) في عام ١٩٧٥ إلى (١ر٣٥٪) من مجمل الصادرات الوطنية في عام ١٩٨٧ .

ويعتمد الأردن في تصدير معظم منتجاته، وخصوصا المنتجات الاستهلاكية، على الأقطار العربية، حيث أشارت تقديرات عام ١٩٨٧ أن (٢ر٥٢٪) من مجمل الصادرات الأردنية يذهب إلى الأسواق العربية، في حين يذهب حوالي (٦ر١٢٪) من تلك الصادرات إلى الأقطار الاشتراكية (معظمها مواد خام)[٢٠].

أما الواردات من السلع فقد زادت بالأسعار الجارية من (٢٣٣) مليون دينار عام ١٩٧٥ إلى أعلى مستوى لها في عام ١٩٨٢ حيث بلغت (١١٤١) مليون دينار، وبدأت بعدها بالانخفاض حتى وصلت إلى (٩١٣) مليون دينار في عام ١٩٨٧[٢١]. وقد بلغ معدل النمو السنوي للواردات خلال فترة الرواج الاقتصادي (١٩٧٥ - ١٩٨٢) ما يزيد على (٢٥٪)، مقابل معدلات نمو سنوية سالبة تقدر بـ (- ٣ر٤٪) خلال فترة التباطؤ الاقتصادي (١٩٨٢ - ١٩٨٧)، وقد يعود ذلك الى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

انخفاض الدخول الحقيقية للسكان في هذه الفترة والى الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة على مجموعة من السلع الاستهلاكية وخصوصا ما تم اعتبارها سلعا كمالية.

من جهة أخرى، فقد شكلت الواردات من السلع الاستهلاكية ما نسبته (٤ر٣٦٪) من مجمل الواردات في عام ١٩٨٧ مقابل (٧ر٣٨٪) عام ١٩٧٥ ، وانخفضت كذلك نسبة السلع الرأسمالية في مجمل الواردات من (٤ر٣٥٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٢ر٢٤٪) في عام ١٩٨٧، ومقابل ذلك ارتفعت الحصة النسبية للواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام من (٤ر٢٤٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٢ر٣٧٪) في عام ١٩٨٧[٢٢]. مما يشير الى تزايد اعتماد الاسواق الاردنية على السلع المنتجة محليا.

وفيما يتعلق بنسبة الصادرات والواردات إلى الدخل القومي الإجمالي (GNP) فقد ارتفعت الأولى من (٦ر١٠٪) عام ١٩٧٥ إلى (٣ر١٣٪) عام ١٩٨٧ ، مقابل انخفاض نسبة الواردات من الدخل القومي الإجمالي من (٢ر٦٢٪) إلى (٤٩٪) خلال نفس الفترة[٢٣].

وبشكل عام، فإن الميزان التجاري، وكما يظهر الجدول (٢ - ٤)، شهد تحسنا ملموسا في فترة التباطؤ الاقتصادي. فمقابل ارتفاع العجز في هذا الميزان خلال فترة الرواج من حوالي (١٨٤) مليون دينار عام ١٩٧٥ إلى (٨٧٧) مليون دينار عام ١٩٨٢[٢٤]، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٢٤٪) خلال هذه الفترة، انخفض هذا العجز ليصل إلى (٥٩٧) مليون دينار عام ١٩٨٧[٢٥]. أي أنه قد تقلص بمعدل سنوي قدره (٣ر٧) في المائة خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧).

٢-١-٤-٢ ميزان المدفوعات

بالرغم من العجز المستمر في الميزان التجاري، فإن ميزان الخدمات، وكما نلاحظ من الجدول (٢ - ٤)، بقي يحقق فائضا تراوح من (٧ر٦٥) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٤٥٥) مليون دينار في عام ١٩٨٣ ، حيث وصل أعلى مستوى له، وبدأ بعدها بالانخفاض حتى وصل إلى (٢ر٢٧٩) مليون دينار في عام ١٩٨٧ . ويأتي هذا الفائض بشكل رئيس نتيجة لزيادة حوالات العاملين الأردنيين في الخارج حيث شكلت في عام ١٩٨٧ حوالي (١٧٪) من الدخل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢ - ٤)

ميزان المدفوعات الأردني خلال بعض سنوات الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) وبالأسعار الجارية.
(مليون دينار)

الميزان /السنة	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الميزان التجاري السلعي	-٠٦١٨٤	-٤٦٧ر٤٠	-٨٠٣ر٧٤	-٨٧٦ر٥٩	-٨٩١ر٣٧	-٧٦١ر٦٢	-٥٩١ر٨٠	-٥٩٦ر٨٧
ميزان الخدمات	٦٥ر٧٣	١٥٠ر٨٩	٣٨٥ر٠٣	٤٥٥ر١٢	٣٥٩ر٢٥	٣٤٦ر٧١	٣٣٧ر٨٥	٢٧٩ر٢٣
الحساب الجاري	٢١ر٤٧	-٢ر٠٨	-١١٨ر٢٧	-١٤١ر٣٢	-١٣ر٦٩	-٩٩ر٩٠	-١٥ر٩٥	-١١٨ر٣٥
حساب رأس المال	٤٤ر١١	٥٨ر٣٠	١١٣ر٤٠	١٥٦ر٧٦	٦٩ر٠٤	١٣٧ر٦٤	٥٠ر٩٥	٧٥ر٩٤
الميزان الإجمالي ميزان المدفوعات	٦٥ر٥٨	٥٧ر٤٣	- ٤ر٨٧	١٥ر٤٤	٥٦ر٥٦	٣٧ر٧٤	٣٥ر٠٠	-٤٢ر٤١

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)، عدد خاص ١٩٨٩ ، ص ص(٢٦ - ٢٩) .
- : تعني عجز.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

القومي الإجمالي[٢٦]. ورغم الفائض الذي حققه ميزان الخدمات، إلا أنه لم يكن كافيا خلال معظم سنوات الفترة (١٩٧٧ – ١٩٨٧)، مما أبقى صافي الحساب الجاري في حالة عجز خلال تلك السنوات، باستثناء سنة ١٩٨٠ .

أما صافي حساب رأس المال، فقد بقي يحقق فائضا خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). وقد شهد حجم هذا الفائض تذبذبا واضحا خلال هذه الفترة كما يتضح من الجدول رقم (٢ – ٤). وبشكل عام فإن ميزان المدفوعات الأردني حقق فوائضا في بعض السنوات وعجزا في سنوات أخرى، حيث بلغ الفائض (٤ر١٥) و (٧ر٣٧) و (٣٥) مليون دينار في السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، و ١٩٨٦ ، على التوالي، مقابل عجز قدره (٨٧ر٤)، (٨ر٣٩) و (٤ر٤٢) في السنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ، على التوالي أيضا.

٢-١-٥ الاستهلاك والادخار والاستثمار

من أبرز ما يميز الاقتصاد الأردني أن الإنفاق الاستهلاكي يتجاوز حجم الناتج المحلي الاجمالي. فقد شكل هذا الانفاق ما نسبته (١٢٩٪) من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٥، وقد شهدت هذه النسبة بعض التذبذب والانخفاض في السنوات اللاحقة حيث بلغت في عام ١٩٨٧ حوالي (١٠٣٪). وبشكل عام، فإن هذه النسبة لم تقل عن (١٠٠٪) لجميع سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). وكان من نتائج هذه الظاهرة تحقيق معدلات ادخارات محلية سالبة، حيث بلغت هذه الادخارات السالبة وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ (٢٨١) مليون دينار في عام ١٩٨٦ و (١٨٩) مليون دينار في عام ١٩٨٧ . ونتيجة للتحويلات الخارجية وخصوصا تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج والتحويلات الرسمية (المساعدات العربية والاجنبية) وعوائد الاستثمارات الأردنية في الخارج، فقد تكونت ادخارات قومية موجبة بلغت بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة (٢٢٩) مليون دينار في عام ١٩٨٧[٢٧].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من ناحية اخرى، فقد زاد الانفاق على التكوين الرأسمالي الثابت بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة من (١٤٦) مليون دينار عام ١٩٧٥ إلى (٥٥٦) مليون دينار عام ١٩٨٢ ، وانخفض بعد ذلك إلى (٣٥٠) مليون دينار عام ١٩٨٧ ، أي بمعدل نمو سنوي حقيقي قدره (٦ر٧٪) خلال الفترة. ويستأثر قطاع الانشاءات بأهمية نسبية كبيرة في مجمل الاستثمار حيث بلغت نسبته (٤ر٦٣٪) من مجمل الاستثمارات في عام ١٩٨٧ ، بينما بلغت نسبة الاستثمار في معدات النقل والآلات (٦ر٣٦٪) من مجمل الاستثمارات في نفس العام(٢٨).

٢-١-٦ مشكلات الاقتصاد الأردني

من خلال المعطيات السابقة، يمكن تلخيص أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الأردني على النحو التالي:

١ - محدودية الموارد الطبيعية

٢ - صغر حجم السوق المحلي.

٣ - ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية وخصوصا ما بين القطاع الزراعي والصناعي.

٤ - الخلل الهيكلي للاقتصاد بسبب هيمنة قطاع الخدمات على الناتج المحلي الاجمالي.

٥ - ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني والتي يعود أهم اسبابها إلى عدم مواءمة العرض من المهارات والمؤهلات لحاجات السوق المحلي.

٦ - درجة الانفتاح الكبيرة للاقتصاد الأردني على الاقتصادات الخارجية، مما يجعله عرضة لكل التغيرات الاقليمية والعالمية.

٧ - اعتماد الأردن بدرجة كبيرة، وبسبب الأنماط الاستهلاكية السائدة، على الأقطار الأخرى في توفير مدخراته القومية، إما من خلال تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج أو المساعدات العربية والأجنبية أو من القروض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٨ – العجز المزمن في الميزان التجاري السلعي للأردن الناجم بصورة اساسية عن ارتفاع حجم الواردات السلعية.

٩ – الاختلالات في ميزان المدفوعات الناجمة عن عدم ثبات التحويلات الخارجية، سواء من المصادر الرسمية أو الشعبية، بالاضافة لمشكلة الديون الخارجية وارتفاع حجم خدمة هذه الديون.

١٠– التضخم: والذي عاد يؤثر على الاقتصاد الاردني في أواخر الثمانينيات نتيجة لارتفاع سعر المدخلات والسلع التي يتم استيرادها من الخارج، والى انهيار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية الاخرى، والى ارتفاع مستويات التعرفة الجمركية للعديد من السلع.

٢-٢ القطاع الصناعي الأردني

تعتبر الصناعة في الأردن حديثة العهد. وقد بدأ الاهتمام بهذا القطاع من جانب الحكومة في أوائل الخمسينيات حيث تم إنشاء عدد من الصناعات التابعة للقطاع العام، وخصوصا الصناعات الاستخراجية. كما تم إصدار أول قانون لتشجيع الصناعة في عام ١٩٥٥ ، بالإضافة لعدد آخر من القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية وتنظيم وتشجيع هذا القطاع(٢٩).

واحتل القطاع الصناعي جزءا هاما في الخطط التنموية التي بدأت في أوائل الستينيات ببرنامج السنوات الخمس (١٩٦٣ – ١٩٦٧) وبرنامج السنوات السبع (١٩٦٤ – ١٩٧٠). وتوقف العمل في برنامج السنوات السبع بسبب العدوان الإسرائيلي في عام (١٩٦٧). وفي بداية السبعينيات بدأت الخطط التنموية تأخذ طابع التخطيط العلمي والمنظم بدءا بالخطة الثلاثية (١٩٧٣ – ١٩٧٥) ومرورا بالخطط الخمسية المتعاقبة (١٩٧٦ – ١٩٨٠)، (١٩٨١ – ١٩٨٥) و (١٩٨٦ – ١٩٩٠)(٣٠).

ويمكن تلخيص أبرز الأهداف المتعلقة بالقطاع الصناعي التي سعت الخطط التنموية المختلفة لتحقيقها بالنقاط التالية:–

– استغلال المواد الأولية المحلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- تطوير وإنشاء صناعات تحويلية جديدة وتوسيع الصناعات القائمة لإنتاج سلع استهلاكية للاحلال محل السلع المستوردة ولأغراض التصدير.

- تحقيق الترابط والتكامل بين الأنشطة الصناعية المختلفة من جهة، وبين القطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصاديةمن جهة أخرى.

- تشجيع إنشاء صناعات تصديرية وإعطاء الحوافز للصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير.

- زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي.

- تشجيع نقل التقنيات وتطويرها ورفع مستوى القدرة المحلية في التخطيط الصناعي والتشغيل والإدارة.

- خلق توازن في التوزيع الجغرافي لمواقع المشاريع الصناعية.

وفيما يلي استعراض موجز لأبرز المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني.

٢ - ٢ - ١ عدد المؤسسات

زاد عدد المؤسسات الصناعية، الاستخراجية منها والتحويلية، من (٤٦٩٩) مؤسسة في عام (١٩٧٥) إلى (٩٧٦٩) مؤسسة في عام (١٩٨٧)[٣١] أي بنسبة (١٠٨٪)، وبمعدل نمو سنوي قدره (٦٤ر٦٪) خلال هذه الفترة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ - ٥) فان معدل النمو السنوي لعدد المؤسسات قد زاد من (٩٣ر٤٪) خلال الفترة الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٢) وهي فترة الرواج الاقتصادي في الأردن الى (٠٤ر٩٪) خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) وهي فترة التباطؤ التي عاشها الاقتصاد الأردني. وقد تكون هذه الزيادة نتيجة معدلات الحماية الجمركية التي وفرتها الحكومة لعدد من السلع المنتجة محليا خلال هذه الفترة بهدف تمكينها من تجاوز فترة الركود الاقتصادي التي تعيشها الأقطار المجاورة والتي أثرت سلبيا على الاقتصاد الأردني من حيث الدخل والإنتاج. فمقابل معدلات النمو السنوية السالبة التي حققتها بعض الأنشطة الصناعية في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم(٢ - ٥)

عدد المؤسسات الصناعية وتوزيعها النسبي في الأنشطة الصناعية لعام ١٩٨٧، ومعدلات النمو السنوية خلال الفترات (١٩٧٥ - ١٩٨٢)و(١٩٨٢ - ١٩٨٧)و(١٩٧٥ - ١٩٨٧)

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	الاهمية النسبية الى مجمل عدد المؤسسات (٪)	معدل النمو السنوي(٪) ٨٢-٧٥	معدل النمو السنوي(٪) ٨٧-٨٢	معدل النمو السنوي(٪) ٨٧-٧٥
المقالع والتعدين	١٦٩	١ر٧٣	١٤ر١٩	- ٢ر٠٥	٧ر٤٣
المواد الغذائية	٩٩٨	١٠ر٢٢	- ٢ر٩٢	١٠ر٤٨	٢ر٦٧
المشروبات	١٤	٠ر١٤	٨ر٣٣	- ٠ر٦١	٤ر٦١
التبغ والسجاير	٤	٠ر٠٤	٠ر٢٤	٦ر٦٧	٢ر٩٢
الغزل والنسيج	١١٩	١ر٢٢	- ٠ر٣٠	١٠ر٧٣	٤ر٣٠
الملبوسات الجاهزة	٨٥١	٨ر٧١	- ١ر٤٤	٢٠ر٩٠	٧ر٨٧
الدباغة والجلود	٣٢	٠ر٣٣	- ٤ر٢٦	٢٤ر٩٨	٧ر٩٢
الأحذية	١٤٥	١ر٤٨	- ٣ر٢٨	١٧ر١٨	٥ر٢٤
الأخشاب والأثاث	١٤٧١	١٥ر٠٦	- ١ر٠٤	١٦ر٧٠	٦ر٣٥
الورق ومنتجاته	١٨	٠ر١٨	٦ر٨٧	٥ر٥٦	٦ر٣٢
الطباعة والنشر	١١٣	١ر١٦	١٣ر٥٨	٥ر١٣	١٠ر٠٦
الصناعات الكيماوية	٧٢	٠ر٧٤	١٧ر٤١	١٤ر٩٩	١٦ر٤٠
منتجات المطاط	٥	٠ر٠٥	- ١٢ر٩٠	-	- ١١ر٢٩
منتجات البلاستيك	٥٤	٠ر٥٥	٢٣ر٨٧	٢ر٨٩	١٥ر١٣
المنتجات غير المعدنية	١٠٤٢	١٠ر٦٧	١١ر١٨	١٥ر٧٥	١٣ر٠٨
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	١٥٥٢	١٥ر٨٩	١٠ر٩٦	١٥ر٤٩	١٢ر٨٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-٥) / تابع

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	الاهمية النسبية الى مجملعدد المؤسسات (٪)	معدل النمو السنوي(٪) ٧٥-٨٢	معدل النمو السنوي(٪) ٨٢-٨٧	معدل النمو السنوي(٪) ٧٥-٨٧
الصناعات الكهربائية	٩	٠ر٠٩	- ٨ر٢٩	١٨ر٧٠	٢ر٩٥
معدات النقل	٦	٠ر٠٦	- ٧ر٠١	- ٣ر٧٥	- ٥ر٦٥
خدمات صناعية	٣٠٩١	٣١ر٦٤	-	-	٤ر٣٩*
مجمل القطاع الصناعي**	٩٧٦٩	١٠٠٪	٤ر٩٣	٩ر٠٤	٦ر٦٤

* معدل النمو السنوي للخدمات الصناعية تم احتسابه للفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) ، وذلك بسبب عدم توفر البيانات الرقمية عن هذا النشاط قبل هذه الفترة.

** بيانات مجمل القطاع الصناعي لاتطابق حاصل جمع البيانات الخاصة بالأنشطة المذكورة، حيث أن الجدول يستثني نشاطي تكرير البترول وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

-مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

عدد مؤسساتها ومنها المواد الغذائية، الغزل والنسيج، الملبوسات الجاهزة، الدباغة والجلود، الأحذية، الأخشاب والأثاث والصناعات الكهربائية خلال الفترة الأولى (١٩٧٥ - ١٩٨٢)، نجد أن هذه الأنشطة قد حققت معدلات موجبة خلال الفترة الثانية (٢٨٩١ - ٧٨٩١). وقد يعود ذلك الى الحماية الجمركية الفعالة التي وفرتها الحكومة لهذه الأنشطة خلال الفترة الثانية.

كذلك يبين الجدول رقم (٢ - ٥) أن نشاط الصناعات الكيماوية قد حقق أعلى معدل للنمو السنوي في عدد المؤسسات خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٧) حيث بلغ (٤ر١٦٪)، تلاه في ذلك نشاط منتجات البلاستيك (١٣ر١٥٪)، بينما شهد، في المقابل، نشاط منتجات المطاط أكبر تراجع سنوي في عدد المؤسسات، حيث بلغ معدل النمو السنوي السالب خلال هذه الفترة (٩٢ر١١٪). وقد يعزى ذلك إلى قلة عدد المؤسسات التي تكون هذا النشاط حيث أن انسحاب مؤسسة من هذا النشاط سيكون له أثر كبير على معدل النمو.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن نشاط الخدمات الصناعية يحوي أكبر عدد من المؤسسات الصناعية قياسا بالأنشطة الأخرى، وذلك حسب إحصائيات عام ١٩٨٧، يليه في ذلك نشاط المنتجات المعدنية الاساسية وغير الكهربائية، حيث بلغ عدد مؤسساتهما وعلى التوالي (٣٠٩١) و (١٥٥٢) مؤسسة، أي ما نسبته (٦٤ر٣١٪) و (٨٩ر١٥٪) من مجموع مؤسسات القطاع الصناعي. بينما بلغ عدد مؤسسات نشاط المشروبات في العام المذكور (١٤) مؤسسة فقط، أو ما نسبته (١٤ر٠٪) من مجموع المؤسسات الصناعية.

٢ - ٢ - ٢ الإنتاج الصناعي

كما يبين الجدول رقم (٢ - ٦) فقد زاد الإنتاج القائم للصناعة بالأسعار الجارية من حوالي (١١٠) مليون دينار في عام (١٩٧٥) إلى حوالي (٩٩٣) مليون دينار في عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٣٤ر٢٢٪) خلال هذه الفترة. أما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ فقد زاد الإنتاج القائم للقطاع الصناعي بمعدل نمو حقيقي بلغ (٤٥ر١٥٪) سنويا خلال نفس الفترة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم(٢ - ٦)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية والثابتة، ومعدلات نموها السنوية للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

السنة	الانتاج القائم			القيمة المضافة		
	قيمة الانتاج (مليون دينار)	معدل النمو (٪) بالاسعار الجارية	معدل النمو(٪) باسعار ١٩٧٩	القيمةالمضافة (مليون دينار)	معدل النمو(٪) بالاسعار الجارية	معدل النمو(٪) باسعار ١٩٧٩
١٩٧٥	١٠٩ر٦٥	-	-	٥٥ر٦٤	-	-
١٩٧٦	١٢٧ر٥٧	١٦ر٣٥	١ر٨٤	٦٣ر٨١	١٤ر٧٠	٠ر٣٩
١٩٧٧	١٤٦ر٤٤	١٤ر٧٩	٧ر٤٥	٧٦ر٠٩	١٩ر٢٤	١١ر٦١
١٩٧٨	١٦٦ر٤٠	١٣ر٦٢	٧ر٨٢	٨٤ر٣٩	١٠ر٩١	٥ر٢٤
١٩٧٩	٢٥٤ر١٥	٥٢ر٧٤	٤٣ر٤٢	١٢٠ر٨٠	٤٣ر١٤	٣٤ر٤١
١٩٨٠	٣٧٣ر٦٠	٤٧ر٠٠	٢٧ر٩٤	١٨٣ر٧٦	٥٢ر١٢	٣٢ر٤٠
١٩٨١	٦٦٩ر٤١	٧٩ر١٨	٦٤ر٣١	٢٢١ر٦٣	٢٠ر٦١	١٠ر٦٠
١٩٨٢	٧٨٥ر٤٢	١٧ر٣٣	١٣ر٧٠	٢٤٢ر٠٥	٩ر٢١	٥ر٨٤
١٩٨٣	٧٨٩ر٣٤	٠ر٥٠	- ٣ر٣٩	٢٥٤ر٣٣	٥ر٠٧	١ر٠١
١٩٨٤	١٠٠٠ر٥٦	٢٦ر٧٦	٢٤ر٧٢	٢٩٠ر١٦	١٤ر٠٩	١٢ر٢٥
١٩٨٥	٩٧٢ر٨١	- ٢ر٧٧	- ٤ر٢٤	٣٠٧ر٧٤	٦ر٠٦	٤ر٤٥
١٩٨٦	٩١٥ر٣٠	- ٥ر٩١	- ٥ر٦٤	٣٣٢ر٣٩	٨ر٠١	٨ر٣٢
١٩٨٧	٩٩٢ر٩٦	٨ر٤٨	٧ر٤٨	٤٤٠ر١١	٣٢٣ر٤١	٣١ر١٨
متوسط الفترة		٢٢ر٣٤	١٥ر٤٥	-	١٩ر٦٣	١٣ر١٤

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحقق أقصى معدل نمو سنوي للإنتاج القائم للقطاع الصناعي بكل من الأسعار الجارية والثابتة في عام ١٩٨١، حيث قدر بالأسعار الجارية (١٨ر٧٩٪)، وبالأسعار الثابتة (٣١ر٦٤٪)، وفي هذا العام بلغ الرواج الاقتصادي أوجه، وتزايد الطلب على السلع الاردنية في الأسواق المجاورة، لكن أصبحت تلك المعدلات سالبة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

من ناحية أخرى فقد بلغ معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (٧٧ر٢٪) و (٩١ر٥٪) خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على التوالي، بينما بلغت تلك المعدلات بالأسعار الثابتة (٢٤ر٤٪) و (٦٤ر٥٪) خلال نفس العامين، على التوالي.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢ – ٦) فقد عادت معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية والثابتة لتسجل قيما موجبة في عام ١٩٨٧، حيث بلغت (٤٨ر٨٪) بالأسعار الجارية و (٤٨ر٧٪) بالأسعار الثابتة. أما القيمة المضافة للصناعة، فقد زادت وبالأسعار الجارية من حوالي (٦٥) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٤٤٠) مليون دينار في عام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي بلغ (٦٣ر١٩٪) خلال تلك الفترة، في حين زادت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ بمعدل نمو حقيقي قدره (١٤ر١٣٪) سنويا خلال هذه الفترة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ – ٦) أيضا، فان القيمة المضافة للقطاع الصناعي لم تحقق أي قيم سالبة في أي من سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) . وقد بلغت معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة أقصى حد لها في السنوات ١٩٧٩، ١٩٨٠، و ١٩٨٧، حيث بلغت معدلات النمو السنوية بالأسعار الجارية (١٤ر٤٣٪)، (١٢ر٥٢٪) و (٤١ر٣٢٪) لكل من السنوات الثلاث المذكورة على التوالي، بينما بلغت بالأسعار الثابتة (١٤ر٤٣٪)، (٤ر٢٣٪) و (٨١ر١٣٪) لتلك السنوات، على التوالي أيضا. وشهدت هذه السنوات زيادة ملحوظة في الطلب المحلي على المنتجات الاردنية، وزيادة في الطلب الخارجي خصوصا في أوائل الثمانينيات.

وبمقارنة معدلات النمو السنوية الحقيقية للقيمة المضافة التي يحققها القطاع الصناعي والتي بلغ متوسطها (١٤ر١٣٪) خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) بمثيلتها في الأقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) لنفس الفترة، والتي بلغت (٧٦ر٧٪) سنويا، نلاحظ أن القطاع الصناعي يساهم وباضطراد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

في رفع معدلات النمو للاقتصاد الأردني. وبعبارة أخرى، فإن للقطاع الصناعي، الذي يحقق نموا في القيمة المضافة يقارب ضعف ما يحققه الاقتصاد الأردني بشكل عام، دورا واعدا في تعزيز النمو الاقتصادي، وخصوصا إذا ترافق ذلك مع زيادة مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى مستوى الصناعات الاستخراجية والتحويلية الفرعية، فان الجدول رقم (٢ – ٧) يظهر أن نشاط المقالع والتعدين يحقق المساهمة الأعلى في خلق القيمة المضافة الصناعية حسب إحصائيات عام ١٩٨٧ ، حيث بلغت هذه المساهمة بالأسعار الجارية (٥٧ر١٤٪)، يلي ذلك نشاط المنتجات غير المعدنية بنسبة (٢٨ر١٢٪) من مجمل القيمة المضافة الصناعية. وفي المقابل فإن نشاطي منتجات المطاط ومعدات النقل لم يساهما سوى بـ (٧٠ر٠٪) و (٩٠ر٠٪) من مجمل القيمة المضافة الصناعية.

ونلاحظ من الجدول رقم (٢ – ٧) أيضا أن نشاط التبغ والسجائر قد حقق أعلى معدل نمو سنوي في القيمة المضافة خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) بالأسعار الجارية، حيث بلغ (١١ر٤٩٪)، تلاه في ذلك كل من أنشطة منتجات المطاط، والمنتجات غير المعدنية، والمشروبات، بمعدلات نمو سنوية متوسطة بلغت خلال تلك الفترة، وعلى التوالي، (٨١ر٣٧٪)، (٨٨ر٣٣٪)، و (٥٩ر٣٣٪). وفي المقابل، لم يحقق نشاط الدباغة والجلود سوى معدل نمو سنوي قدره (٥٨ر٠٪) خلال تلك الفترة، وهو أقل معدل بين المعدلات المسجلة للأنشطة الصناعية الواردة في الجدول.

وبتجزئة فترة النمو إلى فترتين (١٩٧٥ – ١٩٨٢) و (١٩٨٢ – ١٩٨٧)، نلاحظ من الجدول (٢ – ٧) أن جميع الأنشطة الصناعية الواردة في هذا الجدول قد شهدت تراجعا في معدلات نمو القيم المضافة التي تخلقها خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى بسبب التباطؤ الاقتصادي، (محسوبة على أساس الأسعار الجارية) باستثناء نشاطي الدباغة والجلود والصناعات الكهربائية. وبشكل عام، فإن معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي قد تراجع من (٢٨ر٢٤٪) خلال الفترة الأولى (١٩٧٥ – ١٩٨٢) إلى (١٣ر١٣٪) خلال الفترة الثانية (١٩٨٢ – ١٩٨٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٧)

القيمة المضافة بالأسعار الجارية لعدد من السنوات وتوزيعها النسبي على الأنشطة الصناعية، ومعدلات النمو السنوية للفترات (١٩٧٥ - ١٩٨٢)، (١٩٨٢ - ١٩٨٧) و (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

النشاط الصناعي	القيمة المضافة مليون دينار ١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٧	المساهمة النسبية (٪) لعام ١٩٨٧	معدل النمو السنوي(٪) (٧٥-٨٢)	معدل النمو السنوي(٪) (٨٢-٨٧)	معدل النمو السنوي(٪) (٧٥-٨٧)
المقالع والتعدين	١٦ر٤٨	٤٥ر٤٦	٦٣ر٢١	٦٤ر١٢	١٤ر٥٧	١٩ر٨١	٨ر٥٥	١٥ر١٢
المواد الغذائية	٤ر٥٠	١١ر٣٧	٢٠ر٩٧	١٨ر٦٨	٤ر٢٤	١٩ر٤٨	١١ر٢٦	١٦ر٠٥
المشروبات	١ر٤٦	٧ر١٩	٩ر٦٣	١٤ر٢٦	٣ر٢٤	٤٦ر١١	١٦ر٠٥	٣٣ر٥٩
التبغ والسجاير	٠ر٩٦	٢١ر٤٩	٣٥ر٥١	٣٩ر٨٧	٩ر٠٦	٧٤ر٣١	١٣ر٨١	٤٩ر١١
الغزل والنسيج	١ر٤٤	٢ر٧٨	٤ر٣٣	٤ر٢٧	٠ر٩٧	٢٨ر٢٦	١٢ر٢٩	٢١ر٦١
الملبوسات الجاهزة	٢ر٩٠	٣ر٨٩	٥ر٢٧	٤ر٤٨	١ر٠٢	٧ر١٣	٤ر٥٧	٦ر٠٦
الدباغة والجلود	٢ر٣٠	٠ر٥١	٠ر٨٤	٠ر٨٣	٠ر١٩	- ١١ر٣١	١٧ر٢٢	٠ر٥٨
الأحذية	١ر١٦	٣ر٢٦	١ر٦٥	٢ر٠٧	٠ر٤٧	٢٢ر٥١	- ٣ر٤٢	١١ر٧١
الأخشاب والأثاث	١ر٤٢	٦ر٥٦	٨ر٢٢	٨ر٢٩	١ر٨٨	٢٦ر٧٣	٥ر٣٤	١٧ر٨٢
الورق ومنتجاته	٠ر٤٥	٤ر٧٤	٤ر٢٠	٦ر٣٦	١ر٤٥	٤٩ر٤٥	٨ر٥٧	٣٢ر٤٢
الطباعة والنشر	٠ر٧٠	٢ر٤٦	٦ر١١	٥ر٠٣	١ر١٤	٢٢ر٢٠	١٦ر٩٧	٢١ر٢٧
الصناعات الكيماوية	٢ر٠٨	١٦ر٠٢	١٦ر٨٧	٢٣ر٨٤	٥ر٤٢	٣٧ر٠٤	١٠ر٧٤	٢٦ر٠٨

www.manaraa.com
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النشاط الصناعي	القيمة المضافة مليون دينار ١٩٧٥	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٧	المساهمة النسبية (٪) لعام ١٩٨٧	معدل النمو السنوي(٪) (٧٥-٨٢)	معدل النمو السنوي(٪) (٨٢-٨٧)	معدل النمو السنوي(٪) (٧٥-٨٧)
منتجات المطاط	٠ر٠٣	٠ر٢١	٠ر٠٦	٠ر٣٢	٠ر٠٧	٥٣ر٩٧	–	٣٧ر٨١
منتجات البلاستيك	٠ر٩٥	٥ر١١	٥ر٨٨	٦ر٤٤	١ر٤٦	٢٨ر٨٠	٥ر٣٧	١٩ر٠٤
المنتجات غير المعدنية	٥ر٠٦	٣٨ر٦٦	٥٠ر٥٣	٥٤ر٠٤	١٢ر٢٨	٥٣ر١٨	٦ر٨٦	٣٣ر٨٨
المنتجات المعدنية الأساسية وغيرالكهربائية	٣ر٦٩	١٨ر٢١	٢٥ر٣٢	٣٠ر٣٥	٦ر٩٠	٣١ر٦٣	١٢ر٠٦	٢٣ر٤٧
الصناعات الكهربائية	٠ر٦٦	٠ر٦٢	١ر٠٣	١ر٤٥	٠ر٣٣	١٤ر٠١	٢٠ر٣٨	١٦ر٦٦
معدات النقل	١ر٦٨	٠ر٥٤	٠ر٢٧	٠ر٤٠	٠ر٠٩	٥١ر٦٣	٤ر٤٣	٣١ر٩٦
خدمات صناعية	–	١٠ر٦٧	١٠ر٠٢	١٠ر٧٢	٢ر٤٤	–	–	٥١٣ر٢٨
مجمل القطاع الصناعي**	٥٥ر٦٤	٢٤٢ر٠٥	٣٣٢ر٣٩	٤٤٠ر١١	٪١٠٠	٢٤ر٢٨	١٣ر١٣	١٩ر٦٣

* معدل النمو السنوي للخدمات الصناعية تم احتسابه للفترة (١٩٧٩ – ١٩٨٧)، وذلك بسبب عدم توفر البيانات الرقمية عن هذا النشاط قبل هذه الفترة.

** بيانات مجمل القطاع الصناعي لاتطابق حاصل جمع البيانات الخاصة بالأنشطة المذكورة، حيث أن الجدول يستثني نشاطي تكرير البترول وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ – ١٩٨٨).

www.manaraa.com

وباستخدام الأسعار الثابتة لعام (١٩٧٩)، وهو ما يظهره الجدول رقم (٢ – ٨)، نلاحظ أن القطاع الصناعي، بشكل عام، قد حقق نموا حقيقيا خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) بلغ (٤ر١٣٪) سنويا. وتراوح هذا المعدل ما بين (٣٥ر١٤٪) خلال سنوات الفترة الأولى (١٩٧٥ – ١٩٨٢) و (٤٤ر١١٪) للفترة الثانية (١٩٨٢ – ١٩٨٧). ومن الملاحظ كذلك أن النشاط الوحيد الذي سجل معدلا سالبا في نمو القيمة المضافة السنوية خلال الفترة الكلية هو الدباغة والجلود (٠٧ر٤٪ سنويا)، بينما تحولت معدلات نمو القيمة المضافة للملبوسات الجاهزة والدباغة والجلود من قيم سالبة في الفترة الأولى إلى قيم موجبة في الفترة الثانية، وحصل العكس لنشاط الأحذية، حيث كان معدل النمو سالبا في الفترة الثانية.

٢ – ٢ – ٣ العمالة الصناعية

كما يتضح من الجدول رقم (٢ – ٩) فقد زاد عدد العاملين في قطاع الصناعة من حوالي (٢٩) ألف عامل في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٦٦) ألف عامل في عام ١٩٨٧ ، أي بنسبة (١٢٨٪) خلال هذه الفترة. من ناحية أخرى، فقد حققت العمالة الصناعية معدلات نمو سنوية موجبة للسنوات (١٩٧٥ – ١٩٨٧) باستثناء عام ١٩٨٦ ، حيث تراجعت العمالة الصناعية في هذا العام إلى (٦٣ر٦١) ألف عامل مقابل (٧٢ر٦١) ألف عامل في العام الذي سبقه. وتحقق أعلى معدل نمو للعمالة الصناعية في عام ١٩٨٠ ، حيث بلغ (٢٥ر١٨٪) كما يظهر في الجدول رقم (٢ – ٩).

وبشكل عام، فإن العمالة الصناعية قد نمت خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) بمعدل سنوي قدره (٢١ر٧٪)، وجاء أعلى معدل لنمو العمالة الصناعية في الفترة الأولى (١٩٧٥ – ١٩٨٢) حيث بلغ (٨٦ر٧٪) وتراجع في الفترة اللاحقة (١٩٨٢ – ١٩٨٧) إلى (٢٩ر٦٪) نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ يعيشه الاقتصاد الأردني. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ – ١٠) فان نشاط المقالع والتعدين ونشاط الغزل والنسيج قد حققا معدلات سالبة في نمو العمالة الصناعية خلال فترة التباطؤ الاقتصادي نتيجة لانحسار الأسواق الدولية أمام المنتجات الأولية الأردنية وانخفاض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ٨)

معدلات النمو السنوية الحقيقية للقيمة المضافة باسعار عام ١٩٧٩ الثابتة للأنشطة الصناعية ولمجمل القطاع الصناعي للفترات (١٩٧٥ - ١٩٨٢) و (١٩٨٢ - ١٩٨٧) و (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

النشاط الصناعي	معدل النمو (٪) (١٩٧٥-١٩٨٢)	معدل النمو (٪) (١٩٨٢-١٩٨٧)	معدل النمو (٪) (١٩٧٥-١٩٨٧)
المقالع والتعدين	٩ر٩٩	٧ر٠٣	٨ر٧٦
المواد الغذائية	٩ر٨٢	٩ر٥١	٩ر٦٩
المشروبات	٣٤ر٤٦	١٤ر٢٦	٢٦ر٠٤
التبغ والسجاير	٦١ر٢٥	١١ر٩١	٤٠ر٦٩
الغزل والنسيج	١٨ر٠٣	١٠ر٤٢	١٤ر٨٦
الملبوسات الجاهزة	- ١ر٤٦	٣ر٠٧	٠ر٤٣
الدباغة والجلود	- ١٨ر١٤	١٥ر٦٤	- ٤ر٠٧
الأحذية	١٢ر٢٩	- ٥ر٠١	٥ر٠٨
الأخشاب والأثاث	١٧ر١٤	٣ر٨٠	١١ر٥٨
الورق ومنتجاته	٣٨ر٠٨	٧ر١١	٢٥ر١٨
الطباعة والنشر	١٢ر٢٥	١٨ر٠٣	١٤ر٦٦
الصناعات الكيماوية	٢٦ر٩٨	٩ر٠٦	١٩ر٥١
منتجات المطاط	٤١ر٥٠	-	٢٦ر٧٨
منتجات البلاستيك	١٨ر٩٥	٣ر٨١	١٢ر٦٤
المنتجات غير المعدنية	٤١ر١١	٥ر٢٤	٢٦ر١٧
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٢١ر١٩	١٠ر٤٧	١٦ر٧٢
الصناعات الكهربائية	٥ر٠٥	١٨ر٦٥	١٠ر٧٢
معدات النقل	٣٨ر٩١	٢ر٩٧	٢٣ر٩٣
خدمات صناعية	-	-	٧ر٦٥*
مجمل القطاع الصناعي**	١٤ر٣٥	١١ر٤٤	١٣ر١٤

* تم احتساب معدل النمو السنوي الحقيقي لنشاط الخدمات الصناعية للفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) وذلك بسبب عدم توفر البيانات الرقمية عن هذا النشاط قبل ذلك.

** بيانات مجمل القطاع الصناعي لاتطابق حاصل جمع البيانات الخاصة بالأنشطة المذكورة، حيث أن الجدول يستثني نشاطي تكرير البترول وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ – ٩)

مجمل العمالة الصناعية خلال سنوات الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧)، ومعدلات نموها السنوية

السنة	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
عدد العاملين (بالألف)	٢٨٫٩٣	٢٩٫٣٣	٣١٫٧٠	٣٤٫٩٢	٣٥٫٦٠	٤٢٫١٠	٤٦٫٣٧	٤٨٫٧٢	٥٠٫٥٢	٥٦٫٨٥	٦١٫٧٢	٦١٫٦٣	٦٥٫٨٢
معدل النمو السنوي٪	–	١٫٣٧	٨٫٠٩	١٠٫١٧	١٫٩٤	١٨٫٢٥	١٠٫١٥	٥٫٠٧	٣٫٦٩	١٢٫٥٤	٨٫٥٧	– ٠٫١٥	٦٫٨٠

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ – ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ١٠)

العمالة الصناعية وتوزيعها النسبي لعام ١٩٨٧، ومعدلات نموها السنوية للفترات (١٩٧٥ - ١٩٨٢)،(١٩٨٢ - ١٩٨٧) و (١٩٧٥ - ١٩٨٧) موزعة حسب النشاط الصناعي.

النشاط الصناعي	عدد العاملين (بالالف)	التوزيع النسبي الى المجموع (٪)	معدل النمو السنوي(٪) ٧٥-٨٢	معدل النمو السنوي(٪) ٨٢-٨٧	معدل النمو السنوي(٪) ٧٥-٨٧
المقالع والتعدين	٥ر٧٥	٨ر٧٤	١٠ر٨٤	- ٩٩ر.	٥ر٩١
المواد الغذائية	٧ر٣٦	١١ر١٨	٠ر٨٣	١٢ر٣١	٥ر٦٢
المشروبات	٠ر٧٨	١ر١٩	٨ر٠١	١ر٠٨	٥ر١٣
التبغ والسجاير	٠ر٨٩	١ر٣٥	٣ر٣٤	٨ر٢٨	٥ر٤٠
الغزل والنسيج	١ر٢٠	١ر٨٢	٣ر١٠	- ٠ر٠٢	١ر٨٠
الملبوسات الجاهزة	٣ر٠١	٤ر٥٧	٢ر٩٨	٨ر٦٧	٥ر٣٥
الدباغة والجلود	٠ر٢٢	٠ر٣٣	- ٣ر١٥	٢ر٤٠	- ٠ر٨٤
الأحذية	٠ر٩٢	١ر٤٠	٣ر٨٣	١٠ر٥١	٦ر٦٢
الأخشاب والأثاث	٤ر٣٩	٦ر٦٧	٢ر٢٩	١٦ر٥٠	٨ر٢١
الورق ومنتجاته	١ر٢٧	١ر٩٣	١٧ر٨٩	٢ر٦٣	١١٣ر٥٣
الطباعة والنشر	١ر٦٥	٢ر٥١	١٢ر٤٩	١٠ر٥٤	١١ر٦٨
الصناعات الكيماوية	٤ر٥١	٦ر٨٥	٣٢ر٩٨	٨ر٨٢	٢٢ر٩٢
منتجات المطاط	٠ر١٢	٠ر١٨	١٥ر٧٣	-	٤ر٥٢
منتجات البلاستيك	١ر٨٣	٢ر٧٨	٢٦ر٢٣	٧ر٧٠	١٨ر٥١
المنتجات غير المعدنية	٧ر١٢	١٠ر٨٢	١١ر٩٠	٤ر٤٢	٨ر٧٨
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٨ر٢٠	١٢ر٤٦	٢١ر٢٤	١١ر٦٦	١٧ر٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٢-١٠) / تابع

نشاط صناعي	عدد العاملين (بالالف)	توزيعهم النسبي الى المجموع (٪)	معدل النمو السنوي(٪) ٧٥-٨٢	معدل النمو السنوي(٪) ٨٢-٨٧	معدل النمو السنوي(٪) ٧٥-٨٧
صناعات الكهربائية	٠ر٤٨	٠ر٧٣	- ٦ر٧٦	١٦ر٩٩	٣ر١٤
معدات النقل	١ر١٤	٠ر٢١	٥٧ر٨٢	١ر٥٢	٣٤ر٣٦
خدمات صناعية	٨ر٦٠	١٣ر٠٧	-	-	٥٦ر٨٦
مجمل القطاع الصناعي**	٦٥ر٨٢	١٠٠٪	٧ر٨٦	٦ر٢٩	٧ر٢١

* معدل نمو الخدمات الصناعية احتسب فقط للفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) بسبب عدم توفر البيانات الرقمية عن هذا النشاط قبل ذلك.

بيانات مجمل القطاع الصناعي لاتطابق حاصل جمع البيانات الخاصة بالأنشطة المذكورة، حيث أن الجدول يستثني نشاطي تكرير البترول وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أسعارها وانخفاض الطلب على منتجات الغزل والنسيج، بينما حقق نشاط الدباغة والجلود معدلا موجبا في نمو العمالة خلال نفس الفترة نتيجة اعتماد بعض الصناعات المحلية على منتجات هذا النشاط، مقابل معدل سالب حققه في فترة الرواج الاقتصادي، إلا أن متوسط نمو العمالة السنوي فيه بقي سالبا لمجمل الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧). ومن جهة أخرى، فقد حقق كل من نشاط معدات النقل ونشاط الصناعات الكيماوية أعلى معدل نمو سنوي للعمالة في فترة الرواج حيث بلغت (٨٢ر٥٧٪) و (٩٨ر٣٢٪) للنشاطين، على التوالي. أما في فترة التباطؤ الاقتصادي فكان ترتيب نشاطي الصناعات الكهربائية والأخشاب والأثاث في المقدمة حيث حققا معدلات نمو سنوية بلغت (٩٩ر١٦٪) و (٥٠ر١٦٪)، على التوالي. وللفترة الكلية (١٩٧٥ – ١٩٨٧)، فقد حقق كل من نشاطي معدات النقل والصناعات الكيماوية أعلى معدلات نمو سنوية للعمالة حيث بلغت معدلاتهما (٣٦ر٣٤٪) و (٩٢ر٢٢٪)، على التوالي، تلاهما في ذلك نشاط منتجات البلاستيك بمعدل (٥١ر١٨٪) سنويا. وفي المقابل، فقد حقق كل من نشاطي الدباغة والجلود والغزل والنسيج أقل معدلات في نمو العمالة لنفس الفترة، حيث حقق الأول معدل نمو سنوي سالب قدره (٨٤ر٠٪)، بينما حقق الثاني معدلا موجبا قدره (٨٠ر١٪).

وفيما يتعلق بالمساهمة النسبية للنشاطات الصناعية في مجمل العمالة الصناعية حسب إحصائيات عام ١٩٨٧، فقد بلغت أقصى مساهمة في نشاط الخدمات الصناعية (٠٧ر١٣٪)، تلاه في ذلك أنشطة المنتجات المعدنية الأساسية، والمواد الغذائية، والمنتجات غيرالمعدنية، حيث بلغت مساهمتهما (٤٦ر١٢٪)، (١٨ر١١٪) و (٨٢ر١٠٪)، على التوالي.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة هنا الى أنه بمقارنة معدل النمو السنوي للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة، والذي بلغ (١٤ر١٣٪) خلال فترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧)، بمعدل النمو السنوي للعمالة الصناعية لنفس الفترة، والبالغ (٢١ر٧٪)، نلاحظ أن معدل النمو السنوي للقيمة المضافة يفوق كثيرا معدل النمو السنوي للعمالة الصناعية، مما يشير إلى زيادة معدل إنتاجية العامل في القطاع الصناعي خلال تلك الفترة. وتجدر الإشارة، أيضا، الى أن معدل النمو السنوي للعمالة الصناعية يفوق معدل النمو السكاني لنفس الفترة والذي تم تقديره سابقا بحوالي (٣٦ر٣٪)، مما

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

يعكس قدرة هذا القطاع على امتصاص نسبة أكبر من الأيدي العاملة على المدى البعيد، مما له دلالات مهمة في معالجة البطالة.

٢ – ٢ – ٤ عوائد العاملين

نتيجة لتوسع القطاع الصناعي وزيادة مستوى العمالة فيه، فإن عوائد العاملين قد زادت بالأسعار الجارية من حوالي (١٣) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (١٠٩) مليون دينار في عام ١٩٨٧[٣٢]، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٥٤ر٢٠٪) خلال هذه الفترة. وزاد متوسط الأجور بالأسعار الجارية من حوالي (٤٣٧) دينار للعامل الواحد في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (١٦٥١) دينار في عام ١٩٨٧[٣٣]. أما بالأسعار الثابتة لعام (١٩٨٦) فإن متوسط الأجور قد زاد بمعدل نمو حقيقي قدره (٨١ر٤٪) سنويا خلال تلك الفترة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ – ١١) فقد تحقق أعلى معدل نمو سنوي حقيقي في عام ١٩٧٩ حيث بلغ (٤٥ر٢٩٪)، بينما سجلت أعوام١٩٧٦ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، و ١٩٨٧ معدلات نمو سالبة في متوسط أجور العمل. حيث شهدت تلك السنوات وخصوصا الواقعة فيها في فترة التباطؤ الاقتصادي تزايدا في مستويات المنافسة الداخلية والخارجية في أسواق العمل الاردني.

وبالنسبة لحصة العاملين من القيمة المضافة الحقيقية حسب أسعار عام (١٩٨٦)، فقد بلغت هذه الحصة في عام ١٩٧٥ ما نسبته (٢٣٪) وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل أقصى مستوى لها في عام (١٩٨٥) حيث بلغت (٣٣٪)، انخفضت بعدها لتصل في عام ١٩٨٧ الى (٢٤٪) فقط. وهذا ما يظهره الجدول رقم (٢ – ١٢).

٢ – ٢ – ٥ التراكم الرأسمالي الثابت

زاد التكوين الرأسمالي الثابت للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية من حوالي (٦٣) مليون دينار في عام ١٩٧٥[٣٤] إلى حوالي (٧٤٣) مليون دينار في عام ١٩٨٧[٣٥]،أي بمعدل نمو سنوي قدره (٣٦ر٣١٪) خلال هذه الفترة، بينما بلغ هذا المعدل بأسعار عام (١٩٧٩) الثابتة حوالي

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ – ١١)

معدلات النمو السنوية الحقيقية حسب أسعار عام ١٩٨٦ لمتوسط أجور العمل في القطاع الصناعي لسنوات الفترة (١٩٧٦ – ١٩٨٧)

السنة	معدل النمو السنوي ٪
١٩٧٦	– ٠ر٥٩
١٩٧٧	٠ر٧١
١٩٧٨	١٣ر٢٥
١٩٧٩	٢٩ر٤٥
١٩٨٠	٥ر٨٠
١٩٨١	١٤ر٦٩
١٩٨٢	٠ر٢١
١٩٨٣	٠ر٦٥
١٩٨٤	– ٤ر٨٥
١٩٨٥	– ١ر٥٨
١٩٨٦	١ر٧١
١٩٨٧	– ١ر٧٦
متوسط الفترة	٤ر٨١

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ – ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ١٢)

حصة العاملين من القيمة المضافة الحقيقية المتولدة في القطاع الصناعي لسنوات الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

السنة	حصة العاملين من القيمة المضافة٪
١٩٧٥	٢٢ر٧
١٩٧٦	٢٢ر٢
١٩٧٧	٢٣ر٣
١٩٧٨	٢٨ر٠
١٩٧٩	٢٩ر٥
١٩٨٠	٢٦ر٩
١٩٨١	٣٠ر٤
١٩٨٢	٣١ر٥
١٩٨٣	٣٢ر٨
١٩٨٤	٣٢ر٠
١٩٨٥	٣٣ر٢
١٩٨٦	٣١ر٢
١٩٨٧	٢٤ر٧

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(٥٩ر٢٣٪). وتعتبر هذه النسبة عالية، وجاءت نتيجة لتوسع القطاع الصناعي وخصوصا في فترة الرواج الاقتصادي التي عاشها الاقتصاد الأردني في النصف الثاني من السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢ - ١٣) فقد تحققت أعلى معدلات سنوية في التراكم الرأسمالي خلال فترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٧ ، في أنشطة المقالع والتعدين (٢٤ر١٦٥٪)، والصناعات الكيماوية (٠٦ر٦٧٪)، والمنتجات غير المعدنية (٠١ر٤٣٪)، ومنتجات البلاستيك (١١ر٣٧٪)، بينما سجلت ثلاث أنشطة صناعية معدلات نمو حقيقية سالبة في تراكم رأسمالها خلال نفس الفترة وهذه هي منتجات المطاط، التبغ والسجاير، والخدمات الصناعية.

٢ - ٢ - ٦ الصادرات الصناعية:

زادت صادرات القطاع الصناعي بالأسعار الجارية من حوالي (٢٩) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٢١٢) مليون دينار في عام ١٩٨٧، أي بنسبة (٦٣١٪) خلال هذه الفترة، ورافق ذلك زيادة مساهمة هذا القطاع في مجمل الصادرات الوطنية من حوالي (٧٢٪) في عام ١٩٧٢ إلى حوالي (٨٥٪) في عام ١٩٨٧ وهذا أقصى حد بلغت فيه هذه المساهمة خلال هذه الفترة، كما يتضح من الجدول رقم (٢ - ١٤).

وتتكون صادرات القطاع الصناعي أساسا من المواد الخام التي تنتجها الصناعات الاستخراجية مثل الفوسفات والبوتاس بالإضافة إلى المنتجات المصنعة. فقيمة صادرات الفوسفات ازدادت بالأسعار الجارية من (٢٠) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى (٦١) مليون دينار في عام ١٩٨٧ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٩ر٩٪) خلال تلك الفترة. ويأتي الأردن في المرتبة الثالثة في العالم في تصدير الفوسفات بعد المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن صادراته تشكل ما نسبته (٤ر١٣٪) من إجمالي صادرات العالم من الفوسفات لعام ١٩٨٧ . وقد بلغت صادرات الأردن من البوتاس في عام ١٩٨٧ حوالي (٢٨) مليون دينار[٣٦]. أما الصادرات من المنتجات المصنعة فقد زادت من حوالي (٧) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٥٣) مليون دينار في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ١٣)

توزيع معدلات النمو السنوية للتكوين الرأسمالي الثابت حسب الأنشطة الصناعية بالأسعار الجارية وباسعار عام ١٩٧٩ الثابتة، خلال الفترة الزمنية (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

النشاط الصناعي	معدل النمو(٪) بالاسعار الجارية	معدل النمو(٪) باسعار ١٩٧٩ الثابتة
المقالع والتعدين	١٨٣ر٤٨	١٦٥ر٢٤
المواد الغذائية	٧ر٤١	١ر١١
المشروبات	٦ر٨٠	٠ر٢٣
التبغ والسجاير	- ٠ر٧٨	- ٧ر٢٦
الغزل والنسيج	١٤ر٥٦	٧ر٢٥
الملبوسات الجاهزة	١٤ر٩٨	٨ر٦١
الدباغة والجلود	٩ر٤١	٣ر١٦
الأحذية	١٣ر٧١	٧ر٠٣
الأخشاب والأثاث	٣٧ر٩١	٢٩ر٣٣
الورق ومنتجاته	٣٣ر٦٦	٢٥ر٥٤
الطباعة والنشر	٢١ر٤٩	١٤ر٦٠
الصناعات الكيماوية	٧٨ر٤٨	٦٧ر٠٦
منتجات المطاط	- ١٩ر١٢	- ٢٥ر٠٧
منتجات البلاستيك	٤٥ر٢٠	٣٧ر١١
المنتجات غير المعدنية	٥١ر٥٠	٤٣ر٠١
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٤٣ر٠٥	٣٥ر١٦
الصناعات الكهربائية	١٦ر٠٥	٩ر٨٤
معدات النقل	٤٤ر٦٥	٣٥ر٤٤
خدمات صناعية*	- ٠ر٤٨	- ٤ر٦٧
مجمل القطاع الصناعي	٣١ر٣٦	٢٣ر٥٩

* معدلات النمو لنشاط الخدمات الصناعية تم احتسابه فقط للفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) حسب عدم توفر البيانات للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام ١٩٨٧ والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ - ١٤)

الصادرات والواردات الصناعية الأردنية خلال الفتـرة (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

سنة	الصادرات الصناعية (مليون دينار)	مساهمتها في مجمل الصادرات(٪)	الواردات الصناعية (مليون دينار)	نسبتها من مجمل الواردات (٪)
١٩٧٥	٢٨ر٧	٧١ر٧	٧٤ر٤	٣١ر٨
١٩٧٦	٣١ر١	٦٢ر٨	١٠٣ر٣	٣٠ر٤
١٩٧٧	٣٨ر٥	٦٣ر٩	١٥٩ر٢	٣٥ر٠
١٩٧٨	٤٥ر٩	٧١ر٦	١٦٠ر٢	٣٤ر٩
١٩٧٩	٥٩ر١	٧١ر٥	٢٢٦ر٢	٣٨ر٤
١٩٨٠	٩٣ر٠	٧٧ر٤	٢٤٦ر١	٣٤ر٤
١٩٨١	١٣٠ر٥	٧٧ر٢	٣١٩ر٧	٣٠ر٥
١٩٨٢	١٤٢ر٠٣	٧٦ر٧	٣٣٢ر٥	٢٩ر١
١٩٨٣	١٢٠ر٥	٧٥ر٣	٣٥٠ر١	٣١ر٧
١٩٨٤	٢١٦ر٢	٨٢ر٨	٣٤٣ر٤	٣٢ر١
١٩٨٥	٢٠٩ر٦	٨٢ر١	٣٤٣ر٩	٣٢ر٠
١٩٨٦	١٨٠ر٦	٨٠ر١	٢٩٧ر٣	٣٥ر٠
١٩٨٧	٢١١ر٧	٨٥ر١	٣٥٠ر٥	٣٨ر٣

المصدر: 'The industrilization of Jordan', P:13 Buhbe, & Zreigat,

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

عام ١٩٨٧ ، أي بما يزيد عن سبعة أضعاف. وحسب احصائيات عام ١٩٨٧ ، فإن صادرات المنتجات المصنعة بشكل عام تشكل حوالي ربع صادرات القطاع الصناعي(٣٧).

من ناحية أخرى، فقد زادت نسبة صادرات المنتجات المصنعة إلى الإنتاج المحلي منها من (١٢٪) في عام ١٩٧٥ إلى (٨ر١٨٪) في عام ١٩٨١ (حيث بلغت أقصى حد لها) ثم تراجعت بعد ذلك لتصل إلى (٧ر١٣٪) في عام ١٩٨٤(٣٨). وهذا يشير بوضوح أن الصناعات التحويلية الأردنية تنتج بصورة أساسية للسوق المحلي.

٢ - ٢ - ٧ الواردات من المنتجات الصناعية

زادت الواردات من المنتجات الصناعية بالأسعار الجارية من (٧٤) مليون دينار في عام ١٩٧٥ إلى (٣٥١) مليون دينار في عام ١٩٨٧ ، أي بنسبة (٣٧٤٪) خلال هذه الفترة. وهذه النسبة تقل كثيرا عن النسبة التي حققتها الصادرات الصناعية خلال نفس الفترة. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ - ١٤) فقد شكلت الواردات من المنتجات الصناعية ما نسبته (٨ر٣١٪) من مجمل الواردات الوطنية في عام ١٩٧٥ ، ولكنها ارتفعت لتصل إلى (٣ر٣٨٪) في عام ١٩٨٧ . وقد تجاوزت الواردات من المنتجات الصناعية الصادرات الصناعية في عام ١٩٨٧ بحوالي (٦ر١) ضعفا، بينما تجاوزت الصادرات من السلع المصنعة بحوالي (٦ر٦) ضعفا. وهذه النتائج تشير بوضوح الى أن للقطاع الصناعي أثر كبير في العجز الحاصل في الميزان التجاري الاردني من حيث حجم المدخلات والسلع المصنعة التي يتم استيرادها من الخارج.

٢ - ٢ - ٨ تمويل الصناعة

تمثل البنوك التجارية والشركات المالية وبنك الإنماء الصناعي المصادر الرئيسة لتمويل القطاع الصناعي. وسوف نستعرض بايجاز فيما يلي الدور الذي تلعبه هذه المصادر في هذا المجال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢ – ٢ – ٨ – ١ البنوك التجارية والشركات المالية

تعتبر البنوك التجارية المصدر الرئيس لتمويل الصناعة من حيث حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع. فمن أصل (٢٤٤) مليون دينار قدمتها البنوك التجارية كتسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص في عام ١٩٧٧، حصل القطاع الصناعي على ما يقدر بـ (٢٧) مليون دينار، أي بما نسبته (١١٪)، وفي عام ١٩٨٧ ارتفع حجم هذه التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص نتيجة لتوسع حجم الاقتصاد ليصل إلى (١٥١٣) مليون دينار، أي الى حوالي ستة أضعاف، وارتفعت حصة القطاع الصناعي منها لتصبح (٢٢١) مليون دينار، أو ما نسبته (٦ر١٤٪)، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لتطور أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الأردني وتوسع أنشطته المختلفة. أما الصناعات التحويلية، فقد ارتفعت حصتها من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية من (٢٧) مليون دينار في عام ١٩٧٧ إلى (١٧٥) مليون دينار في عام ١٩٨٧ [٣٩]، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٨ر٢٠٪) خلال تلك الفترة.

ومما يجدر ذكره أن البنوك التجارية تقدم هذه التسهيلات الائتمانية على شكل حسابات جارية مدينة وقروض قصيرة الأجل. وبعبارة أخرى، فإن معظم هذه التسهيلات تمنح أساسا للمعاملات اليومية الجارية ولرأس المال العامل، بينما تبلغ نسبة التسهيلات الائتمانية المخصصة لتمويل الموجودات الثابتة حوالي (٨٪) من المجموع، وتأخذ في الغالب شكل القروض المجمعة[٤٠].

أما الشركات المالية، فتقدم قروضا قصيرة وطويلة الأجل، ولها دور بارز في سوق عمان المالي. كما أنها تساهم في تمويل الموجودات الثابتة على شكل القروض المجمعة، حيث بلغت هذه المساهمة في عام ١٩٨٧ حوالي (٣ر٧٪)[٤١].

٢ – ٢ – ٨ – ٢ بنك الإنماء الصناعي

أنشيء بنك الإنماء الصناعي في عام ١٩٦٥ كمؤسسة إقراضية متخصصة في الصناعة والسياحة. ومن أهدافه تشجيع إنشاء وتوسيع وتطوير المشاريع الصناعية وتوفير التمويل اللازم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لذلك سواء من مصادر عامة أو خاصة، داخلية أو خارجية. وتتراوح قيمة القرض الذي يمنحه البنك لأي مشروع صناعي أو سياحي من (٥٠٪) إلى (٦٥٪) من التكاليف الكلية للأرض ورأس المال، وبفائدة تتراوح ما بين (٦٪) و (٨٪) سنويا. وتتراوح مدة القرض ما بين (٥) و (٨) سنوات مع فترة سماح تتراوح ما بين (٦) شهور و (٣٥) شهرا. كل ذلك يعتمد إلى حد كبير على المناطق التي تقام فيها المشاريع، حيث أن التسهيلات تميل لصالح المناطق الأقل نموا[٤٢].

وقد زادت أرصدة القروض التي منحها بنك الانماء الصناعي من حوالي (١١) مليون دينار في عام ١٩٧٧ إلى حوالي (٤٠) مليون دينار في عام ١٩٨٧[٤٣]. وهذه القروض لم تشكل سوى (٩ر٣٪) و (٣ر٢٪) من مجموع التسهيلات الائتمانية التي قدمها القطاع المصرفي للقطاع الخاص في العامين المذكورين، على التوالي. وبالنظر الى الجدول رقم (٢ – ١٥)، نلاحظ أنه في عام ١٩٨٨، بلغت قيمة القروض الجديدة التي منحها البنك حوالي (٤ر١١) مليون دينار، مقابل (٧ر٧) مليون دينار في العام الذي سبقه. ومما يجدر ذكره أنه لوحظ منذ عام ١٩٨٤ أن مجموع القروض المسددة للبنك يزيد عن قيمة القروض المسحوبة من البنك، أي أن التدفق النقدي الصافي إلى القطاع الصناعي كان سالبا. ففي عام ١٩٨٨ على سبيل المثال، بلغت تحصيلات البنك من القروض حوالي (٩٧ر٨) مليون دينار مقابل (١٥ر٨) مليون دينار تم سحبها من البنك[٤٤].

من ناحية أخرى، نلاحظ من الجدول رقم (٢ – ١٥) أن القيمة المتوسطة للقرض الواحد لبنك الإنماء الصناعي قد تراوحت من (٧١) ألف دينار في الفترة (١٩٦٥ – ١٩٨٣) إلى (١١٦) ألف دينار في عام ١٩٨٨ (يستثنى من ذلك القروض الممنوحة لمشاريع كبيرة بقيمة (٢٥ر٤) مليون دينار). وهذا يشير بوضوح الى أن اتجاه التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك يسير نحو المشاريع الكبيرة نسبيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول رقم (٢ – ١٥)

القروض التي منحها بنك الإنماء الصناعي ومعدلاتها خلال السنوات (١٩٦٥ – ١٩٨٨)

السنة	عدد القروض	القيمة (بالمليون دينار)	معدل قيمة القرض (بالألف دينار)
١٩٦٥ – ١٩٨٣	٨٥٨	٦١ر٠٠	٧١
١٩٨٤	٨٥	٧ر١٢	٨٣
١٩٨٥	١٢٩	٧ر٤٨	٥٨
١٩٨٦	٩٥	٨ر٨٧	٩٣
١٩٨٧	٥٨	٧ر٧١	١٣٣
١٩٨٨	٩٨	١١ر٤٠	١١٦

المصدر: بنك الإنماء الصناعي، التقرير السنوي ١٩٨٨، ص ٢٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢ – ٢ – ٩ المناخ الاستثماري والبنية التحتيـة

٢ – ٢ – ٩ – ١ المناخ الاستثمـاري

بدأ الاهتمام الفعلي من جانب الحكومة بتنمية قطاع الصناعة يتبلور في عام (١٩٥٥) حيث صدر أول قانون لتشجيع الصناعة الذي تضمن بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد على الآلات ومواد البناء اللازمة لإنشاء المشاريع الصناعية بالإضافة لإعفاءات من ضريبة الدخل. وصدر في نفس العام قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية حيث قدم بعض الحوافز والإعفاءات الضريبية لرأس المال الأجنبي وسمح بتحويل الفوائد والأرباح السنوية إلى خارج المملكة بالعملة الأجنبية. وفي السنوات اللاحقة، تم إدخال الكثير من التعديلات على قانون تشجيع الصناعة (أو ما بات يسمى قانون تشجيع الاستثمار) حتى وصل إلى صيغته الصادرة في عام (١٩٨٧) والصيغة المعدلة لعام (١٩٨٨). ومن أبرز ما يتضمنه هذا القانون أنه يقسم المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية يعبر عنها حسب درجة نموها وفقا للتسلسل التنازلي بالمناطق (أ)،(ب)، و (جـ) كما أنه يصنف المشاريع إلى مشاريع اقتصادية وأخرى اقتصادية مصدقة. فالمشروع الاقتصادي هو الذي لاتقل موجوداته الثابتة (باستثناء الأرض) عن:

(٢٠) ألف دينار في منطقة تنمية (أ).

(١٥) الألف دينار في منطقة تنمية (ب).

(٥) آلاف دينار في منطقة تنمية (جـ).

أما المشروع الاقتصادي المصدق، فهو الذي لاتقل موجوداته الثابتة (وباستثناء قيمة الأرض أيضا) عن:

(٧٥) ألف دينار في منطقة تنمية (أ).

(٣٥) ألف دينار في منطقة تنمية (ب).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

(٢٠) ألف دينار في منطقة تنمية (جـ).

ومن أهم المزايا التي يوفرها هذا القانون للمشروع الاقتصادي هي الإعفاء من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية على الموجودات الثابتة التي يستوردها المشروع شريطة أن تتم عملية الاستيراد خلال مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ إقرار ونشر أن المشروع قد تم اعتباره من قبل اللجنة الحكومية المختصة بذلك مشروعا اقتصاديا، كما تضمن هذا القانون إعفاء هذه المشاريع من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية لقطع الغيار المستوردة خلال الخمس سنوات الأولى من الإقرار. ولأغراض توسيع المشروع، اشترط هذا القانون بصيغته المعدلة في عام (١٩٨٨) لإعفاء الموجودات الثابتة اللازمة لذلك من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد بأن لاتقل قيمتها عن (١٠٪) من مجمل موجوداته الثابتة وأن تكون طاقته الإنتاجية مستخدمة بأكملها.

أما المزايا التي يوفرها هذا القانون للمشروع الاقتصادي المصدق فتشمل بالإضافة للمزايا الممنوحة للمشروع الاقتصادي، الإعفاءات من ضرائب الأرباح وبمدد تتراوح من (٧) سنوات للمشروع في منطقة تنمية (أ)، و (١٠) سنوات في منطقة تنمية (ب)، إلى (١٥) سنة في منطقة تنمية (جـ).

من ناحية أخرى، فقد ضمن هذا القانون لرؤوس الأموال العربية والأجنبية ممن تنطبق عليها شروط قانون تشجيع الاستثمار، نفس الإعفاءات والتسهيلات المقدمة لرأس المال المحلي، وحدد الطرق التي يتم بواسطتها تحويل هذه الاستثمارات أو أرباحها إلى خارج المملكة(٤٥).

٢ – ٢ – ٩ – ٢ البنية التحتية للقطاع الصناعي

قامت الحكومة منذ سنوات عديدة بإنشاء وتوسيع القاعدة التحتية اللازمة لتسريع التنمية الاقتصادية الشاملة. وفي المجال الصناعي، أنشأت الحكومة عددا من المدن الصناعية في عمان وإربد والعقبة وزودتها بالمرافق الضرورية من طرق وكهرباء ومياه وغيرها. كما قدمت الحكومة بعض الحوافز لتشجيع إقامة المشاريع الجديدة أو نقل المشاريع القائمة إلى هذه المدن، ومن هذه الحوافز الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ البدء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بالإنتاج، بالإضافة إلى الإعفاء من ضريبة الأبنية والأراضي[٤٦]. كذلك، تم إنشاء ثلاث مناطق حرة في كل من الزرقاء والعقبة وعلى الحدود الأردنية – السورية بهدف اجتذاب رؤوس الأموال غير الأردنية وتشجيع الصناعات التصديرية، وقدمت لذلك عددا من الحوافز والإعفاءات الضريبية.

٢ – ٢ – ١٠ معوقات التنمية الصناعية

من أبرز المعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي في الأردن والتي تؤثر سلبا على القدرة التنافسية لمنتجاته، سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، ما يلي:

أولا، محدودية المواد الأولية المحلية: فالصناعات المحلية تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المستوردة، حيث تشير إحصائيات عام ١٩٨٤ أن حوالي نصف المواد الأولية التي تستخدمها الصناعات الغذائية والصناعات الكهربائية وغير الكهربائية بالإضافة للمشروبات والتبغ يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، حتى أن المصادر المحلية التي تعتمد عليها الصناعات الغذائية والتبغ والمشروبات التي تأتي بشكل رئيس من القطاع الزراعي تعتمد في إنتاجها على مدخلات مستوردة مثل الآلات والبذور والعلاجات. كما نلاحظ أن الصناعات الكيماوية والدوائية والمطاطية تعتمد على المواد الأولية المستوردة بنسبة (٧٣٪) من إنتاجها القائم. أما صناعة المنتجات غير المعدنية والصناعات المعدنية الأساسية فتعتمد بنسبة (٧٣٪) و (٩١٪)، على التوالي، من مجموع المواد الأولية التي تستخدمها على مصادر خارجية. أما الصناعات الاستهلاكية غير الغذائية (الغزل والنسيج، الملبوسات الجاهزة، المنتجات الجلدية والأحذية، منتجات الأخشاب والأثاث، الورق والطباعة والنشر) فتعتمد بدورها على نسب تتراوح ما بين (٦٩٪) و (٩٢٪) من مجموع المواد الأولية التي تستخدمها على المواد الأولية المستوردة. وبشكل عام، فإن الصناعات التحويلية الأردنية تعتمد بما نسبته (٥٤٪) من مجموع المواد الأولية التي تستخدمها على المصادر الخارجية[٤٧].

ثانيا، ارتفاع تكلفة الإنتاج: ويرجع ذلك الى أرتفاع أسعار بعض المدخلات الأساسية مثل الآلات والوقود والمواد الأولية التي تم استيرادها من الخارج والتي تعتبر عرضة لتقلبات الأسواق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العالمية من حيث أسعارها وديمومة عرضها. بالإضافة لذلك، فإن مستويات الأجور في الأردن تعد أعلى من تلك السائدة في بعض الأقطار المجاورة مثل مصر، وسوريا، وتركيا، لكنها تبقى أقل من المستويات السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي(٤٨).

ثالثا، محدودية السوق المحلي وضعف إمكانيات التصدير الواسع: وينجم عن ذلك عدم امكانية تحقيق وفورات الحجم، وخصوصا أن التقنيات الإنتاجية المستخدمة والتي تستورد في الأغلب من الأقطار الصناعية المتقدمة لاتتناسب بشكل عام مع حجم السوق المحلي. ومع ضعف إمكانيات التصدير فليس غريبا أن نجد أن الطاقة الإنتاجية الفعلية لأغلب المؤسسات الصناعية هي دون طاقتها الإنتاجية الممكنة. وهذا ما أكدته دراسة الجمعية العلمية الملكية عن القدرة والخدمات العلمية والتكنولوجية في الأردن في عام ١٩٨٦ ، حيث وجدت أن (٥١٪) من مجموع المؤسسات الصناعية التي شملتها الدراسة تعمل دون الـ (٥٠٪) من طاقتها الكلية، ووجدت كذلك أن (٧٤٪) من المؤسسات الصناعية تعمل بنظام الوردية الواحدة، ويعود السبب الرئيسي لذلك، حسب (٧١٪) من المؤسسات التي شملتها الدراسة، إلى ضعف الطلب (المحلي والخارجي) على منتجاتها(٤٩).

رابعا، عدم توفر العناصر الادارية الكفوءة: فقد أشارت معظم الدراسات إلى ندرة العناصر الإدارية الكفوءه والكوادر الفنية المؤهلة المتاحة للصناعات الإردنية مما نجم عنه آثار سلبية على إمكانيات التطور الإنتاجي وتحسين الجودة وتطوير الوسائل التسويقية. ويؤدي استمرار ذلك إلى اتساع الفجوة ما بين السلع المنتجة وجودتها من جهة، وأذواق وحاجات المستهلكين التي تتصف بعدم الثبات بشكل عام من جهة أخرى. كما أشارت تلك الدراسات إلى ضعف الترابط الأمامي والخلفي بين الأنشطة الصناعية وبين القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وإلى ضعف فاعلية المؤسسات المعنية بالبحث والتطوير الصناعي والتقني(٥٠).

خامسا، مشكلات تتعلق بالتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي، فكما ذكرنا سابقا، فان حصة هذا القطاع من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية الى القطاع الخاص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لم تتجاوز (٦ر٤١٪) في عام ٧٨٩١. وهذا يشير بوضوح الى افتقار القطاع المصرفي لآلية التعامل مع المشاريع الصناعية من جهة، والى ارتفاع معدل المخاطرة في منح هذه القروض من جهة أخرى.

سادسا، ارتفاع مستويات التركيز في الصناعات التحويلية الاردنية بمعدلات تفوق تلك السائدة في الدول الصناعية وهذا ما أشارت له دراسة نصر ، وأشارت ايضا أن مستويات التركيز مرتفعة جدا في صناعات تكرير النفط والأسمدة والبيرة والسجاير والاسمنت، لكنه منخفض جدا في الصناعات المعدنية الانشائية والصناعات غير المعدنية والأثاث الخشبي والملبوسات الجاهزة ومنتجات الخبز. وعزت تلك الدراسات ارتفاع مستويات التركيز الى محدودية الموارد الاقتصادية في الاردن والى صغر السوق المحلي(٥١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الهوامش

١) تم تقدير عدد السكان في عام ١٩٨٧ بحوالي ٩,٢ مليون نسمة. انظر دائرة الإحصاءات العامة،'النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٧'.

٢) الأمم المتحدة (١٩٨٩)، ص (١).

٣) دائرة الإحصاءات العامة، 'النشرة الإحصائية السنوية'، للسنوات (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

٤) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص‌ص (٢ - ٥).

٥) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص‌ص (٥ - ٩).

٦) البنك المركزي الأردني،'بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)'، عدد خاص ١٩٨٩ .

٧) دائرة الإحصاءات العامة، 'الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة'، تشرين أول ١٩٨١. والبنك المركزي الأردني، 'النشرة الإحصائية الشهرية'، أعداد مختلفة.

٨) دائرة الإحصاءات العامة، 'النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٧'. الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص‌ص (١٩ - ٢٠).

٩) الحوراني (١٩٨٨)، ص‌ص (٨ - ٩).

١٠) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (١٩).

١١) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٢٠).

١٢) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص‌ص (٢٠ - ٢١).

١٣) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص‌ص (٢١ ، ١٣٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٤) وزارة العمل، 'التقرير السنوي ١٩٨٧'.

١٥) عيسى (١٩٩٠)، ص (٥٢).

١٦) عيسى، مصدر سابق، ص‌ص (٥٢ - ٥٤).

١٧) البنك المركزي الأردني، 'بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩)'، عدد خاص ١٩٨٩.

١٨) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

١٩) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٠) Buhbe & Zreigat (1989), p.150.

٢١) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٢) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٣) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٤) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٥) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٦) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٢٧) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق. دائرة الإحصاءات العامة، 'الحسابات القومية ١٩٨٣ - ١٩٨٧'.

٢٨) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص‌ص (١٠ - ١٤).

٢٩) وزارة الاقتصاد الوطني، قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣٠) المجلس القومي للتخطيط، 'برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية (١٩٦٣ – ١٩٦٧)'، 'برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤ – ١٩٧٠)'، 'خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ – ١٩٧٥)'، 'خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ – ١٩٨٠)'، 'خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١ – ١٩٨٥)'. وزارة التخطيط، 'خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦ – ١٩٩٠)'.

٣١) دائرة الإحصاءات العامة، 'النشرة الإحصائية السنوية' نشرات مختلفة لسنوات الفترة (١٩٧٦ – ١٩٨٨).

٣٢) دائرة الإحصاءات العامة، المصدر السابق.

٣٣) دائرة الإحصاءات العامة، المصدر السابق.

٣٤) دائرة الإحصاءات العامة، 'النشرة الإحصائية السنوية لسنة ١٩٧٦'.

٣٥) اعتمادا على البيانات غير المنشورة التي تم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات العامة.

٣٦) الأمم المتحدة، مصدر سابق، صص (٣١ – ٣٢).

٣٧) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٤١). البنك المركزي، المصدر السابق.

٣٨) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (١٢٨).

٣٩) البنك المركزي الأردني، المصدر السابق.

٤٠) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٢٩).

٤١) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٣٠).

٤٢) بنك الإنماء الصناعي، 'التقرير السنوي ١٩٨٨'.

٤٣) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٤٠).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤٤) بنك الإنماء الصناعي، 'التقرير السنوي ١٩٨٨'.

٤٥) وزارة الصناعة والتجارة، 'قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧'، و'القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧'.

٤٦) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٥٧).

٤٧) الأمم المتحدة، مصدر سابق، صص (٥٩ - ٦٠، ١٣٣). Royal Scientific Society (RSS)، Investment project profiles with special emphasis on small and medium scale enterprises,' P:15 World Bank. 'Policies and prospects for small and medium scale manufacturing industries', PP:13-14

٤٨) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٦٣ - ٦٦). RSS, Pr.Ref, P:15,Word Bank, Pr.. Ref, PP:13-14

٤٩) الداغستاني والشحاتيت، مصدر سابق، صص (٤٥،٩٥).

٥٠) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص (٦٦). RSS, Pr. Ref, PP; 14- ، World Bank, Pr. Ref, PP; 13-14 . Buhbe,M.& Zreigat, Sami.'The industrialization of Jordan' PP:11-19

٥١) نصر (١٩٩٠)، صص (٩٠ -٩١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الصناعات الصغيرة وأهميتها في الاقتصاد الأردني

في هذا الفصل سيتم تعريف الصناعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتصنيفها في بعض الدراسات وفي عدد من الاقطار والهيئات الدولية بالإضافة للأردن، وسيتم بحث خصائص الصناعات الصغيرة في الأردن وأهميتها النسبية في الاقتصاد الأردني، كما وستتم الاشارة في هذا الفصل الى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الصناعات الصغيرة من حيث تطور اهميتها في البنية الصناعية وفي عملية التنمية الاقتصادية، والمشكلات التي تعيق تنميتها.

٣ - ١ تعريف الصناعات الصغيرة

إن ما يقصد بالصناعات الصغيرة والمعايير المستخدمة في تعريفها لم تزل موضعا للنقاش في الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث أن تعبير 'صغير' هو تعبير نسبي. فما هو صغير في أحد النشاطات الاقتصادية قد لايكون كذلك في نشاطات أخرى. فالمصنع الصغير في صناعة الحديد قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيرا في صناعة الملابس. كذلك لايوجد تعريف أو معيار محدد للصناعات الصغيرة على مستوى الأقطار العالمية، فهذه الأقطار تستخدم معايير مختلفة لتصنيف هذه الصناعات، وذلك تبعا للظروف العامة المختلفة التي تعيشها تلك الأقطار والتي تنسجم والمراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاداتها وحجم تلك الاقتصادات،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فالصناعات التي يجري اعتبارها صغيرة في الأقطار المتقدمة اقتصاديا ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة الحجم في الأقطار النامية. ولهذا يبدو من غير الممكن، وفي نفس الوقت من غير المرغوب فيه،وضع معيار دولي موحد لتعريف الصناعات الصغيرة.

من ناحية اخرى، تختلف معايير قياس الحجوم وفقا للأغراض المستخدمة من أجلها. فقد يكون الغرض تنمويا يهدف لتشجيع التنمية الصناعية بواسطة تحديد ذلك الجزء من قطاع الصناعة الذي تهدف الحكومة-على سبيل المثال-لتنشيطه ومساعدته، بإعطائه اهتماما خاصا بوسائل مختلفة ومتميزة عمّا تقدمه للقطاع الصناعي بشكل عام، كالمساعدات المالية أو التقنية، وتقديم النصح والإرشاد في المجالين الإداري والفني، أو بإعداد برامج تدريبية، إلى غير ذلك من وسائل مختلفة. ومن أجل تحديد من يشملهم هذا الاهتمام الخاص فإنه من الضروري وضع معيار تحليلي وعملي يميز الصناعة الصغيرة عن الكبيرة ويكون واضحا وبسيطا وشاملا، بحيث يمكن تطبيقه، وبحيث يعكس إلى حد كبير الحوافز الاقتصادية والخصائص المختلفة لأحجام الصناعة.

ومن أبرز تعريفات الصناعة الصغيرة الواردة في أدبيات هذا الموضوع ما قدمته 'منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية' (UNIDO)، حيث عرفت قطاع الصناعات الصغيرة بأنه ذلك القطاع المكون من الوحدات الإنتاجية الصناعية التي تستثمر حجما صغيرا نسبيا من رأس المال الثابت، بغض النظر عن مستوى هذه الوحدات، سواء كانت بمستوى المصنع الحديث أو بمستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية[١] .

أما الباحثان المشهوران في مجال الصناعات الصغيرة 'مورس' (Morse) و 'ستالي' (Staley)، فقد اتفقا في تعريفهما مع ما أوردته 'منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية'، واعتبرا الصناعات الصغيرة هي تلك الصناعات المتضمنة لكل أشكال التصنيع الذي يتم على مستوى المؤسسات الصغيرة. والعبارة الأخيرة تشمل الوحدات الإنتاجية سواء كانت مصانع صغيرة أو ورشا حرفية، وبغض النظر إن كانت تلك المؤسسات تعتمد في إنتاجها على الأيدي العاملة أو على الآلات[٢] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما الباحث البارز أيضا في هذا المجال، 'بيج' (Page)، فنظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة وركز على بعد آخر للصناعات الصغيرة، فعرفها بأنها تلك الصناعات المكونة من المؤسسات التي تقوم بالأنشطة المتضمنة ولو لدرجة متدنية من عوائق الدخول، سواء كانت هذه العوائق على شكل استثمارات برأس مال مادي مثل الموجودات الثابتة، أو الاستثمار برأس المال البشري مثل التعاقد مع أصحاب المهارات والكفاءات التخصصية، لكنها مع ذلك تبقى غير مؤهلة للحصول على القروض أوالحوافز الأخرى من قبل المؤسسات المختلفة، وخصوصا المؤسسات المالية، بدون مساعدة خاصة من الحكومة. وهنا نجد أن 'بيج' حدد في تعريفه المؤسسات التي تشملها الصناعات الصغيرة، فعلى الحد الأعلى استثنى المؤسسات التي تملك القدرة على الحصول على القروض الائتمانية والتقنيات الحديثة والمهارات الإدارية والفنية العالية بسهولة ويسر، وفي الحد الأدنى استثنى المؤسسات التي لاتتضمن أنشطتها عوائق الدخول سواء كانت على شكل موجودات رأسمالية ثابتة، أو على شكل مهارات إدارية وفنية متواضعة، لكن وجود هذه العوائق بحجمها المتواضع لاتؤهل هذه المؤسسات للحصول على التسهيلات التقنية والمالية من جانب المؤسسات المختلفة(٣).

من هنا نلاحظ أن 'بيج' قد ركز في تعريفه للصناعة الصغيرة على بعد أقرب ما يكون إلى وصف طبيعة وبنية المؤسسات الصغيرة المنتمية لهذا القطاع. وبناءا على هذه التعريفات التي درجت تسميتها بـ'التعريفات النوعية'، يمكن تصنيف الصناعات الصغيرة على أساس درجة تخصص العمل، والنظام الإداري، وطبيعة العلاقات السائدة في المؤسسات الصناعية التي تكون هذه الصناعات. فهذه المؤسسات توصف باعتمادها على درجة متدنية من نظام تقسيم العمل وتوزيع التخصصات ومستوى بسيط من العمل الإداري، حيث أن معظم هذه المؤسسات تدار بواسطة شخص واحد يقوم بمعظم الأعمال الإدارية المختلفة، وتتصف أيضا بوجود علاقات متقاربة ما بين العمال على خط الإنتاج والإدارة(٤).

وأشار كل من 'مورس' و 'ستالي' إلى أن درجة تخصص العمل الإداري يترافق مع كبر حجم المؤسسة. فالنظام المصنعي يمتاز بتخصص أكبر في الوظائف وباهتمام أكبر بدور الإدارة

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

عما هو سائد مثلا في النظام الحرفي، وهكذا بالنسبة للمصنع الكبير والمصنع الصغير حيث نجد في الأول تخصصا أكبر وتشعبا أوسع في مجال وظيفة الإدارة نفسها(٥).

وعلى الرغم من أن هذه المعايير (التعريفات) النوعية، مرضية منطقيا في التفريق بين الصناعات (المؤسسات الصناعية) الصغيرة وتلك الكبيرة، إلا أنها تبقى محصورة في الإطار النظري، ولا يمكن استخدامها بشكل دقيق في النواحي التطبيقية، في أغلب الأحوال. فهذه المعايير – كدرجة تخصص الإدارة مثلا– تختلف من إنتاج لآخر، ومن نشاط صناعي لآخر، لذلك لايمكننا بسهولة أن نشتق على أساسها تصنيفات إحصائية دقيقة تعكس الفروقات الإدارية إلى حد كبير. وبعبارة أخرى فليس في مقدورنا وضع حد فاصل يمكننا من القول أن فوق هذا الحد نجد أن تقسيم العمل وتخصص الإدارة هو كبير وجوهري، ولهذا فإن استخدام المعايير النوعية سيعتمد إلى درجة كبيرة على التقييم والحكم الفردي، وهذا الأمر يقود إلى كثير من المغالطات. لذلك فقد وجدت العديد من الحكومات والهيئات المحلية والدولية، بالإضافة إلى الباحثين الاقتصاديين، أن استخدام 'المعايير الكمية' – كعدد عمال المؤسسة أو حجم استثماراتها في رأس المال الثابت – هي أسهل استخداما وأكثر ضبطا، وخصوصا من النواحي الإحصائية و القانونية، مقارنة بالمعايير النوعية، بالرغم من عدم خلوها من الكثير من المآخذ والعيوب التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

ومن أبرز المعايير الكمية الشائعة الاستخدام في الأدبيات الاقتصادية معيار عدد العاملين، وحجم رأس المال، والقيمة المضافة، وحجم الانتاج أو الإيرادات، وكثافة استخدام العمالة، بالاضافة الى عدد من المعايير الفنية المختلفة. ومن العيوب الرئيسة لهذه لمعايير الكمية، بشكل عام، أنها ذات طبيعة عشوائية، بمعنى أن الحدود التي يجري استخدامها لتصنيف حجم المؤسسة، وبالتالي الصناعة، لاتعكس بالضرورة درجة التباين في الخصائص الوظيفية والإدارية للمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، وحتى بين المؤسسات العاملة ضمن النشاط الصناعي الواحد، وخصوصا المؤسسات الواقعة على الحدود الفاصلة للأحجام المختلفة. ومن ناحية أخرى، فقد أشار الباحثان 'مورس' و'ستالي' أن استخدام معيار كمي معين للمقارنة ما بين المؤسسات الصناعية المختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يعطي نتائجا تختلف إلى درجة كبيرة عن النتائج التي تعطيها هذه المقارنات باستخدام معيار كمي آخر. وضرب الباحثان مثلا على ذلك وجود وحدتين إنتاجيتين تشغل كل واحدة منها خمسة وعشرين عاملا، لكن احداها تستخدم أساليب يدوية برأس مال متدن وتعطي حجما متدنيا من الإنتاج، والأخرى تستخدم الآلات والمعدات بكثافة وتعطي إنتاجا أكبر، وبهذا يبدو واضحا أن هاتين الوحدتين متساويتان في الحجم حسب معيار عدد العاملين، ولكن الوحدة الثانية ستكون الأكبر حجما إذا كان المعيار المستخدم هو حجم الإنتاج أو رأس المال. وبناء على ذلك استنتج الباحثان عدم إمكانية إيجاد معيار واحد يمكن اعتباره صحيحا بشكل مطلق أو يمكن القول انه الأفضل دائما(٦).

وبالإضافة لذلك، فهناك بعض المآخذ على كل معيار من المعايير الذي سبق ذكرها والتي يمكن أن نوجزها كالتالي:

- عدد العاملين الذين تستخدمهم المؤسسة في مختلف أنشطتها الإدارية والإنتاجية: ويمكن اعتبار هذا المعيار الأكثر شيوعا بسبب بساطته وسهولة حصره وإحصائه. ولكن هذا المعيار لايعكس بالضرورة حجم المؤسسة وذلك بسبب التقلبات الموسمية لعمل العديد من المؤسسات، بالإضافة لشيوع العمل الجزئي واستخدام العمالة العائلية بدون أجور. كما يهمل هذا المعيار الفروقات في الكفاءة والخبرة والانتاجية ما بين العمال. وهذه المآخذ يمكن تجاوزها عند أخذها بعين الاعتبار، لكن يبقى هناك مأخذا رئيسا على هذا المعيار، حيث أن استخدامه قد يشكل عائقا ومحددا للبرامج الهادفة لتشجيع استخدام العمالة نظرا لأن اعتماده يعني استثناء الوحدات الإنتاجية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق هذا الهدف. ورغم ذلك، فقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في عام ١٩٧٥ على عدد من الأقطار العالمية أن هناك ميل واضح لدى معظم هذه الأقطار في استخدام العمالة لتصنيف حجم الصناعات(٧) .
- حجم رأس المال: وهذا المعيار يحدد حجم المؤسسة بناءا على حجم رأس المال المستثمر فيها سواء رأس المال الثابت أو العامل. وهذا المعيار لايخلو بدوره من بعض المشكلات المتعلقة بقياسه والتي تجعله لايكتسب الأفضلية النسبية. فتقييم رأس المال الثابت للمؤسسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ليس أمرا سهلا، فبعض الأرقام قد تكون غير معروفة لصاحب المؤسسة أو قد يكون من مصلحته إخفاؤها أو التقليل منها، كما أن أصحاب المؤسسات الصغيرة لايفرقون غالبا بين ملكيتهم الشخصية وتلك العائدة لمؤسساتهم، أضف إلى ذلك العقبات المتمثلة في تقييم الآلات والمعدات القديمة، أو تقدير حجم المخزون، أو تقييم الأبنية المستخدمة كورش عمل وبنفس الوقت مسكنا للعائلة. كل هذه العقبات تضع العراقيل أمام إمكانية استخدام هذا المعيار بشكل واسع. ومن ناحية أخرى، فإن استخدام هذا المعيار لوضع حد أعلى للمؤسسات التي تستفيد من بعض البرامج التنموية قد يعيق تحديث الوحدات الصناعية ويقف حائلا أمام استيعاب المزيد من الأيدي العاملة، وخصوصا إذا كان هذا الحد الأدنى متدنيا نسبيا.

- القيمة المضافة: وهو الفرق ما بين قيمة الإيرادات الإجمالية وتكلفة مستلزمات الإنتاج، وهو يقيس حجم ما يحدث فعلا في المؤسسة. وبالرغم من صلاحية هذا المعيار الا أن احتساب القيمة المضافة ليس سهلا.

- حجم الإنتاج أو الإيرادات: أي حجم الإنتاج المقاس بوحدات مادية أو نقدية للمؤسسة الصناعية أو قيمة إيرادتها من ذلك الإنتاج. وتعتبر معايير حجم الإنتاج والإيرادات معايير مضللة وخصوصا في مقارنة المؤسسات ذات الأنشطة المختلفة، كما أنها عرضة للتغيرات الموسمية.

- كثافة استخدام العمالة: ويقصد به نسبة عدد العمال إلى حجم الإنتاج أو إلى رأس المال الثابت. وعلى الرغم من أن المؤسسات الصناعية الصغيرة تمتاز بكثافة استخدام العمالة، إلا أن استخدام مثل هذا المعيار لايعني بالضرورة صغر حجم المؤسسة، واستخدامه قد يكون مفيدا في البرامج التي تهدف لخلق فرص عمل على مستوى القطاع الصناعي بمجمله.

- المعايير الفنية: مثل استهلاك المؤسسة من الكهرباء أو الوقود أو القدرة الإنتاجية للآلات والمعدات. وتعتبر هذه المعايير غير دقيقة، كما أنها تعتبر، مثل حجم الانتاج والايرادات، مضللة لأنها عرضة للتغيرات الموسمية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وهناك صعوبات اضافية في استخدام المعايير النقدية (مثل حجم رأس المال، والقيمة المضافة، والايرادات) نظرا لتقلبات مستويات الأسعار بين القطاعات المختلفة وتقلبات أسعار الصرف ومستوياتها بين الأقطار المختلفة، مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنات الدولية على أساس هذه المعايير.

وفيما يتعلق بالمعايير وحدودها العليا أو الدنيا المستخدمة في تصنيف المؤسسات التي تشملها الصناعات الصغيرة في عدد من الدراسات العلمية والمعمول بها في في عدد من الهيئات والأقطار العالمية، فقد ذكر الباحث الشهير 'هاربر' (Harper) أن أغلبية الباحثين في هذا المجال، بالإضافة لعدد من الحكومات يعتمدون عدد العمال كمعيار لتصنيف حجم المؤسسات(٨).

ومن خلال الدراسات المختلفة يمكن ملاحظة أن المؤسسات التي يجري تصنيفها صغيرة في الأقطار الصناعية الكبرى هي في أغلب الأحوال تصنف كبيرة في الأقطار النامية. ففي حين أن الحد الأعلى لتصنيف المؤسسات الصغيرة قد تراوح ما بين (٢٥٠) إلى (١٠٠٠) عاملا في الأقطار الصناعية، نجده لم يتجاوز الـ (١٠٠) عامل في الأقطار النامية، وكان في بعضها لايتجاوز ال (١٠) عمال(٩). وهذا يؤكد ما ذكرناه سابقا بأن التعريف بحجم المؤسسات–أو الصناعات– يعتمد بدرجة كبيرة على درجة التطور والمرحلة التنموية السائدة في الاقتصادات المختلفة.

أما في الاردن، فلا يوجد تعريف واضح ومحدد للصناعات الصغيرة. وبالرغم من أن معظم الدراسات التي تناولت هذا القطاع بالتحليل والدراسة، وبعض الدوائر الحكومية كدائرة الإحصاءات العامة، اعتمدت معيار عدد العمال في تعريفها للمؤسسة الصغيرة التي تشكل قطاع الصناعات الصغيرة، إلا أننا نجد بعض التباين في تحديد الحد الأعلى لعدد العمال الذي يتوقف عنده اعتبار المؤسسة الصناعية مؤسسة صغيرة. فدائرة الإحصاءات العامة وفي بياناتها المتوفرة منذ عام (١٩٧٤) تعتمد مقياس 'أربعة عمال فأقل' للمؤسسات الصغيرة، في حين يجري تعريف المؤسسات الكبيرة بتلك التي تشغل 'خمسة عمال فأكثر'(١٠). واعتمدت بعض الدراسات على تصنيف دائرة الإحصاءات العامة، ومن ضمنها الدراسة التي أعدها فريق من الباحثين عن الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية في الأردن، والمقدمة لبنك الإنماء الصناعي(١١). أما دراسة منظمة الأمم المتحدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

للتنمية الصناعية التي أجرتها على ستة أقطار عربية في الشرق الأوسط (١٩٧٠)، فقد اعتمدت مقياس 'أقل من عشرة عمال' لتعريف المؤسسات الصغيرة في الأردن[١٢]. وفي الدراستين التي أجراها كل من 'البنك الدولي' والباحث 'خان' عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سنتي (١٩٨٧) و (١٩٨٨)، فلم يعطيا تعريفا محددا لهذه الصناعات[١٣].

اما في دراسة 'نصر وحماد' عن نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الاردن (١٩٩٠) فقد اعتبرت المؤسسات الصناعية الصغيرة تلك التي تشغل (١٠ - ٢٤) عاملا، في حين اعتبرت المؤسسات التي تشغل (١ - ٤) عمال مؤسسات حرفية، والمؤسسات التي تشغل (٥ - ٩) عمال مؤسسات صغيرة جدا. واعتبرت الدراسة المؤسسات الصناعية التي يعمل بها (٢٥) عاملا فأكثر مؤسسات كبيرة ومتوسطة[١٤].

وأخيرا، وفي دراسة الجمعية العلمية الملكية عن المشاريع الاستثمارية في الأردن (١٩٨٩)، قد صنفت المؤسسات الصغيرة بتلك التي تشغل من (١ - ١٩) عاملا، بينما تم اعتبار المؤسسات التي تشغل (٢٠ - ٩٩) عاملا و مئة فأكثر مؤسسات متوسطة وكبيرة، على التوالي[١٥].

وفي هذه الدراسة، تم اعتماد عدد العمال كمعيار لتصنيف حجم المؤسسات، وجاء اختياره، على الرغم من العيوب التي ذكرناها سابقا، لعدة أسباب من أهمها عدم تأثره بتقلبات الاسعار، ولتوفر البيانات الاحصائية التي تستخدم هذا المعيار في تصنيفها لحجم المؤسسات. لكن المقياس الذي تعتمده دائرة الإحصاءات العامة في تعريفها للمؤسسات الصغيرة (٤ عمال فأقل) لايعكس خصائص ومزايا الصناعات الصغيرة، ولا يتفق مع المعايير الموضوعية التي جرى الحديث عنها سابقا. فهذا المقياس قد يمثل النشاطات الحرفية أكثر من تمثيله للنشاطات الصناعية التي تتضمن خطوط انتاج تحويلية . وبدلا من ذلك فإن هذه الدراسة تعتمد مقياس 'أقل من عشرين عاملا' لمؤسسات الصناعات الصغيرة وهو ما يتفق مع دراسة الجمعية العلمية الملكية. أما المؤسسات التي تشغل 'عشرين عاملا فأكثر' فسيجري اعتبارها كبيرة أو متوسطة، وستجري الإشارة إليها لاحقا بالمؤسسات الكبيرة. أضف الى ذلك أن اختيار هذا المقياس بحد ذاته أملاه توفر البيانات الاحصائية التي تستخدم لتصنيف حجم المؤسسات الصناعية بتفصيل أكثر من غيره.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولإجراء مزيد من التحليل في هذه الدراسة، فسيتم تجزئة الصناعات الصغيرة إلى ثلاث فئات هي فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة وتشمل المؤسسات التي تشغل (١ - ٤) عمال، وفئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة وتشمل المؤسسات التي تشغل (٥ - ٩) عمال، وفئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة وتشمل المؤسسات التي تشغل (١٠ - ١٩) عاملا.

٣ - ٢ خصائص الصناعات الصغيرة في الأردن

استنادا إلى المعيار المعتمد في هذه الدراسة والذي يعتبر المؤسسات الصناعية التي تشغل (١٩) عاملا فأقل مؤسسات صغيرة تنقسم إلى مؤسسات صغيرة-صغيرة (تشغل ٤ عمال فأقل)، مؤسسات صغيرة-متوسطة (٥ - ٩ عمال)، ومؤسسات صغيرة - كبيرة(١٠ - ١٩ عاملا)، واعتمادا على ما توفر من بيانات أولية غير منشورة من دائرة الإحصاءات العامة لعام ١٩٨٧ ، وغيرها من البيانات المنشورة التي تغطي الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) . فإنه يمكن تلخيص بعض المعطيات الاقتصادية الخاصة بقطاع الصناعات الصغيرة وأهميته النسبية في القطاع الصناعي الكلي على النحو التالي.

٣ - ٢ - ١ عدد المؤسسات:

بلغ عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة في عام ١٩٨٧ حوالي (٩٥٠٦) مؤسسة من أصل (٩٧٦٩) مؤسسة في القطاع الصناعي الكلي. ويبين الجدول رقم (٣ - ١) توزيع المؤسسات الصناعية الصغيرة على فئات الحجم المختلفة، والأهمية النسبية لكل فئة إلى مجموع المؤسسات الصناعية.

وكما يتضح من هذا الجدول فان المؤسسات الصغيرة-الصغيرة تشكل النسبة العظمى من مجموع المؤسسات الصناعية الصغيرة يليها في ذلك المؤسسات الصغيرة-المتوسطة. ونظرا لأن المؤسسات الصناعية الصغيرة تمثل بشكل عام ما نسبته (٩٧٪) من مجموع المؤسسات الصناعية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ - ١)

عدد المؤسسات وأهميتها النسبية موزعة حسب فئات حَجم الصناعة لعام (١٩٨٧)

فئة حجم الصناعة	عدد المؤسسات	الأهمية النسبية٪
مؤسسات صغيرة-صغيرة	٧٩٣٨	٨١
مؤسسات صغيرة-متوسطة	١٢٥٩	١٣
مؤسسات صغيرة-كبيرة	٣٠٩	٣
مجموع المؤسسات الصغيرة	٩٥٠٦	٩٧
مجموع المؤسسات الصناعية	٩٧٦٩	١٠٠

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

فان المؤسسة الصغيرة هي الصبغة الغالبة على الصناعة الأردنية من حيث العدد، وتتركز بشكل كبير في فئات الحجم الأكثر صغرا.

من جهة أخرى، فقد أظهرت بيانات دائرة الاحصاءات العامة أن المؤسسات الصغيرة أكثر ما تتركز في نشاط الخدمات الصناعية بواقع (٣٠٨٩) مؤسسة، أو ما نسبته (٣٢٪) من مجموع المؤسسات الصغيرة، يلي ذلك أنشطة المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية (١٥٠٢ مؤسسة بنسبة ١٦٪)، ومنتجات الأخشاب والأثاث (١٤٦٠ مؤسسة بنسبة ١٥٪)، والمنتجات غير المعدنية (١٠٢٠ مؤسسة بنسبة ١١٪)، والمنتجات الغذائية (٩٤٨ مؤسسة بنسبة ١٠٪)[١٦].

وفي مجال آخر، فقد سجلت فئة المؤسسات الصغيرة-الصغيرة (حيث يتوفر لها بيانات على شكل سلسلة زمنية)[١٧] معدل نمو سنوي بلغ (٦ر٠٩٪) خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، مقابل معدل نمو سنوي بلغ (٦ر٦٤٪) حققته مؤسسات القطاع الصناعي الكلي خلال نفس الفترة. وحققت المؤسسات الصغيرة-الصغيرة لنشاط المقالع والتعدين أعلى معدل نمو سنوي حيث بلغ (٢٤٪)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

خلال هذه الفترة، يليه نشاط الطباعة والنشر، بينما سجلت المؤسسات الصغيرة-الصغيرة لنشاط المواد الغذائية معدل نمو سنوي سالب خلال نفس الفترة[١٨].

٣ - ٢ - ٢ الإنتاج

كما يتضح من الجدول رقم (٣ - ٢) فان الإنتاج القائم للصناعات الصغيرة في عام ١٩٨٧ بلغ حوالي (٩ر١٢٦) مليون دينار، أي ما يعادل (١٣٪) من مجموع الإنتاج القائم للقطاع الصناعي الكلي، بينما بلغت القيمة المضافة للصناعات الصغيرة لنفس العام حوالي (٧ر٥٧) مليون دينار، أي ما يعادل (١٣٪) أيضا من مجموع القيم المضافة التي يخلقها القطاع الصناعي الكلي. وتراوحت مساهمة فئات الصناعات الصغيرة في الإنتاج القائم لمجمل الصناعات الصغيرة في عام ١٩٨٧ بين (٣٦ر٤٧٪) للصناعات الصغيرة-الصغيرة، و (٦١ر٢٥٪) لفئة الصناعات الصغيرة- المتوسطة، و (٦٤ر٢٦٪) للصناعات الصغيرة-الكبيرة. أما مساهمة هذه الفئات في القيمة المضافة التي يخلقها

جدول (٣ - ٢)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئات حجم الصناعة الصغيرة وأهميتهما النسبية إلى المجموع في مجمل الصناعات الصغيرة(١٩٨٧).

فئة حجم الصناعات الصغيرة	الانتاج القائم (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)	مساهمتها الى مجمل الانتاج(٪)	مساهمتها الى مجمل القيمة المضافة (٪)
صناعات صغيرة-صغيرة	١ر٦٠	٤ر٢٩	٣٦ر٤٧	٩٥ر٥٠
صناعات صغيرة-متوسطة	٥ر٣٢	٦ر١٥	٦١ر٢٥	٠٤ر٢٧
صناعات صغيرة-كبيرة	٨ر٣٣	٩ر١٢	٦٤ر٢٦	٣٦ر٢٢
مجمل الصناعات الصغيرة	٩ر١٢٦	٧ر٥٧	١٠٠	١٠٠

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

قطاع الصناعات الصغيرة، فقد بلغت ولنفس العام (٩٥ر٥٠٪) لفئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة، و(٠٤ر٢٧٪) للصناعات الصغيرة-المتوسطة، و(٣٦ر٢٢٪) للصناعات الصغيرة-الكبيرة.

من جهة أخرى، نلاحظ من الجدول رقم (٣-٣) أن نشاط المواد الغذائية يحقق أقصى مستوى من الإنتاج القائم في عام ١٩٨٧ حيث بلغت قيمة انتاج هذا النشاط (٨ر٢٢) مليون دينار، يليه نشاط المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية (٢٠ مليون دينار)، والمنتجات غير المعدنية (١٩ مليون دينار)، والخدمات الصناعية (٧ر١٤ مليون دينار)، ومنتجات الأخشاب والأثاث (٤ر١٤ مليون دينار). أما أقصى مستوى للقيمة المضافة خلال نفس العام فقد حققها نشاط الخدمات الصناعية (٦ر١٠ مليون دينار)، يليه نشاط المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية (٩ر٨ مليون دينار)، ثم المنتجات غير المعدنية والمواد الغذائية (٧ر٧ مليون دينار لكل منهما)، ومنتجات الأخشاب والأثاث (٦ر٦ مليون دينار). ومما يجدر ذكره، أن العدد الأكبر من المؤسسات الصناعية الصغيرة يتركز في هذه الأنشطة الأخيرة حيث تشمل هذه الأنشطة (٨٤٪) من مجموع المؤسسات الصغيرة[١٩].

من ناحية أخرى، فقد بلغ معدل النمو السنوي للإنتاج القائم وللقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة بالأسعار الجارية (٧٥ر١٥٪) و (٦٤ر١٤٪)، على التوالي، خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، بينما بلغت هذه المعدلات بالأسعار عام ١٩٧٩ الثابتة (٤٧ر٩٪) و (٢٥ر٨٪)، على التوالي، خلال نفس الفترة[٢٠]. وبمقارنة هذه المعدلات الأخيرة بمثيلاتها في القطاع الصناعي الكلي والبالغة (كما ورد في الفصل السابق) خلال نفس الفترة (٤٥ر١٥٪) و (١٤ر١٣٪) لكل من الإنتاج القائم والقيمة المضافة، نلاحظ أن معدلات نمو صناعات هذه الفئة تقل كثيرا عن بقية فئات حجم الصناعة الأخرى خلال تلك الفترة(١٩٧٥ - ١٩٨٧).

٣-٢-٣ العمالة وعوائد العاملين

بلغ عدد العاملين في الصناعات الصغيرة في عام ١٩٨٧ حوالي (٣٢٣٩٤) شخصا، قدرت عوائدهم لنفس العام بحوالي (٧ر١٩) مليون دينار، أي ما يعادل (٦٠٧) دينارا للشخص الواحد،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٣)

الإنتاج القائم والقيمة المضافة للصناعات الصغيرة موزعة حسب الأنشطة الصناعية (١٩٨٧)

النشاط الصناعي	الانتاج القائم (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
المقالع والتعدين	٧ر٦٥	٤ر٦٣
المواد الغذائية	٢٢ر٧٧	٧ر٧٣
المشروبات	١ر٠٩	٠ر٨٧
التبغ والسجاير	٠ر٤٨	٠ر٣١
الغزل والنسيج	٢ر١٩	٠ر٧٨
الملبوسات الجاهزة	٦ر٢٥	٣ر٣١
الدباغة والجلود	٠ر٣٧	٠ر١١
الأحذية	١ر٧	٠ر٨٥
منتجات الأخشاب والأثاث	١٤ر٣٨	٦ر٥٨
الورق ومنتجاته	٠ر٦٢	٠ر١٦
الطباعة والنشر	٤ر٤٨	١ر٧٨
الصناعات الكيماوية	٦ر٢٥	١ر٨٤
منتجات المطاط	٠ر١٠	٠ر٠٥
منتجات البلاستيك	٤ر١٦	١ر١٥
المنتجات غير المعدنية	١٩ر٠٨	٧ر٧٢
المنتجات المعدنية الأساسية وغيرالكهربائية	٢٠ر١٣	٨ر٩٥
المنتجات الكهربائية	٠ر١٧	٠ر٠٦
معدات النقل	٠ر٣٢	٠ر١٤
خدمات صناعية	١٤ر٧١	١٠ر٦٣
مجمل الصناعات الصغيرة	١٢٦ر٨٨	٥٧ر٦٦

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أو متوسط شهري قدره (٥١) دينارا. وكما يتضح من الجدول رقم (٣ - ٤) فان الصناعات الصغيرة توظف ما يقرب من (٤٩٪) من مجمل العمالة الصناعية، لكن عوائد العاملين فيها لاتزيد عن (١٨٪) من مجمل عوائد العاملين في القطاع الصناعي الكلي، حيث يبلغ متوسط العائد السنوي للعامل الواحد في القطاع الصناعي حوالي (١٦٥١) دينارا، أي بمتوسط شهري قدره (١٣٨) دينار. ويزيد هذا الرقم عن مثيله السائد في الصناعات الصغيرة بحوالي (٧ر٢) ضعفا. وبالمقابل نجد أن متوسط العائد السنوي للعامل الواحد في قطاع الصناعات الكبيرة يبلغ حوالي (٢٦٦٣) دينارا، أي بمتوسط شهري قدره (٢٢٢) دينارا، وهذا يزيد عن مثيله في الصناعات الصغيرة بأكثر من أربعة أضعاف.

وضمن قطاع الصناعات الصغيرة، نجد أن نشاط الخدمات الصناعية قد حقق أقصى مستوى من التشغيل للأيدي العاملة، حيث بلغت العمالة فيه (٨٥٥٦) عاملا، يليه نشاط المنتجات المعدنية

جدول (٣ - ٤)

عدد العاملين وتوزيعهم النسبي وعوائدهم السنوية والشهرية موزعة حسب فئة حجم الصناعة (١٩٨٧)

فئة حجم الصناعة	عدد العاملين	نسبتهم الى المجموع (٪)	عوائد العاملين خلال العام (مليون دينار)	متوسط العائد السنوي للعامل (دينار)	متوسط العائد الشهري للعامل (دينار)
مجمل الصناعات الصغيرة	٣٢٣٩٤	٤٩	١٩ر٧	٦٠٧	٥١
مجمل الصناعات الكبيرة	٣٣٤٢٢	٥١	٨٩	٢٦٦٣	٢٢٢
القطاع الصناعي الكلي	٦٥٨١٦	١٠٠	١٠٨ر٧	١٦٥١	١٣٨

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأساسية وغير الكهربائية (٥١٩١) عاملا، ثم نشاطي المنتجات غير المعدنية (٤١١٩) عاملا، والمواد الغذائية (٤٠١١) عاملا[٢١].

ومن جهة أخرى، فقد حققت فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة أعلى مستوى من التشغيل للقوى العاملة ضمن قطاع الصناعات الصغيرة في عام ١٩٨٧ ، حيث بلغ عدد العاملين فيها (١٩٩٠٠) شخصا أو ما يعادل (٦٠٪) من مجمل العمالة لقطاع الصناعات الصغيرة، لكن متوسط عوائدهم السنوية لم يتجاوز الـ (٤٤٣) دينارا للعامل الواحد، أو ما يعادل (٣٧) دينارا في الشهر الواحد. وهذا يقل بنسبة (٢٨٪) عن مثيله في مجمل قطاع الصناعات الصغيرة. وقد بلغ أعلى متوسط سنوي لعوائد العاملين ضمن قطاع الصناعات الصغيرة لعام ١٩٨٧ في نشاط معدات النقل حيث بلغ (١٦١٦) دينارا للعامل الواحد، وفي نشاط الورق ومنتجاته حيث بلغ (١٥٤٥) دينارا للعامل الواحد. وبالمقابل، فقد بلغ أدنى متوسط لعوائد العاملين في نشاطي المنتجات الكهربائية، والدباغة والجلود[٢٢].

من ناحية أخرى، فقد بلغ معدل النمو السنوي للعمالة في فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة (٩٦ر٥٪) خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، مقابل معدل نمو سنوي للعمالة في القطاع الصناعي الكلي بلغ (٢١ر٧٪) خلال تلك الفترة. وحقق نشاط المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية ضمن فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة أعلى معدل نمو سنوي للعمالة خلال نفس الفترة، حيث بلغ (٢٢ر٢٠٪)، تلاه في ذلك أنشطة الطباعة والنشر، والمقالع والتعدين بمعدلات نمو سنوية قدرت بـ (٨٣ر١٦٪) و (٢١ر١٦٪)، على التوالي، بينما حقق نشاط المواد الغذائية معدل نمو سالب في العمالة خلال تلك الفترة. من ناحية أخرى، فقد بلغ معدل النمو السنوي الحقيقي (حسب أسعار عام ١٩٨٦ الثابتة) لمتوسط العائد السنوي للعامل الواحد في فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة (٠١ر٤٪) خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، مقابل (٨١ر٤٪) للقطاع الصناعي الكلي خلال نفس الفترة[٢٣].

وكما يتضح من الجدول رقم (٣ - ٥) فان عوائد العاملين في قطاع الصناعات الصغيرة تشكل حسب إحصائيات عام (١٩٨٧) ما نسبته (٣٤٪) من مجمل القيمة المضافة التي يخلقها هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٥)

نسبة عوائد العاملين إلى القيمة المضافة حسب فئة حجم الصناعة لعام (١٩٨٧)

فئة حجم الصناعة	عوائد العاملين/القيمة المضافة (٪)
الصناعات الصغيرة-الصغيرة	٣٠
الصناعات الصغيرة-المتوسطة	٣٥
الصناعات الصغيرة-الكبيرة	٤٣
مجمل الصناعات الصغيرة	٣٤
مجمل الصناعات الكبيرة	٢٣
القطاع الصناعي الكلي	٢٥

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

القطاع، مقابل نسبة (٢٣٪) فقط يحصل عليها العاملون في قطاع الصناعات الكبيرة من مجمل القيمة المضافة لذلك القطاع و (٢٥٪) للقطاع الصناعي الكلي. وتتحقق النسبة العظمى لحصة العاملين من مجمل القيمة المضافة في فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة بواقع (٤٣٪)، وتصل هذه النسبة في فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة إلى (٣٥٪) وإلى (٣٠٪) في فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة. ومن الملاحظ أن هذه النسب تبقى لجميع فئات الصناعات الصغيرة أكبر من مثيلاتها في قطاع الصناعات الكبيرة، ولهذا مغزى اقتصادي مهم سنتحدث عنه لاحقا.

٣-٢-٤ حجم رأس المال والكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل:

تشير الأرقام التقديرية لحجم راس المال في قطاع الصناعات الصغيرة إلى أن التراكم الرأسمالي لهذا القطاع بلغ في عام ١٩٨٧ حوالي (١ر٦٧) مليون دينار، أي ما نسبته (٩٪) فقط من مجمل حجم التراكم الرأسمالي للقطاع الصناعي الكلي، أو ما نسبته (١٠٪) من مجمل حجم التراكم الراسمالي لقطاع الصناعات الكبيرة[٢٤]. وكما يتضح من الجدول رقم (٣ - ٦)، فان فئة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٦)

حجم رأس المال الثابت في فئات الصناعات الصغيرة (١٩٨٧)

فئة حجم الصناعة	رأس المال الثابت (مليون دينار)	نسبته الى مجمل رأس المال (٪)
الصناعات الصغيرة-الصغيرة	٢٧ر٤	٤١
الصناعات الصغيرة-المتوسطة	٢٠ر٥	٣٠
الصناعات الصغيرة-الكبيرة	١٩ر٢	٢٩
مجمل الصناعات الصغيرة	٦٧ر١	١٠٠

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

الصناعات الصغيرة-الصغيرة تستحوذ على ما قيمته (٢٧ر٤) مليون دينار من رأس المال الثابت، أي بما نسبته (٤١٪) من مجمل رأس المال في قطاع الصناعات الصغيرة، تليها فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة (٢٠ر٥ مليون دينار أو ما نسبته ٣٠٪) ثم فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة (١٩ر٢ مليون دينار أو ما نسبته ٢٩٪).

وضمن قطاع الصناعات الصغيرة نجد أن نشاط المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية يستحوذ على أكبر قيمة لحجم رأس المال حيث بلغ (٢٢ر٩) مليون دينار، أو بما نسبته (٣٤٪) من حجم راس المال الكلي لقطاع الصناعات الصغيرة، يليه في ذلك نشاط المنتجات الغذائية (١١ر٩ مليون دينار أو ما نسبته ١٨٪)[٢٥].

من ناحية أخرى، فقد زاد حجم رأس المال لفئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة بالأسعار الجارية بمعدل سنوي قدره (١٩ر٢٢٪) خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، مقابل (٣١ر٣٦٪) للقطاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعي الكلي. وبالأسعار الثابتة لعام (١٩٧٩)، فقد بلغ معدل النمو السنوي لرأس مال فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة خلال نفس الفترة (٣٤ر١٣٪).

وقد حقق نشاط الأخشاب والأثاث ضمن فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة أعلى معدل نمو سنوي حقيقي للتراكم الرأسمالي خلال تلك الفترة، حيث بلغ (٦٤ر٧٦٪)، يليه في ذلك نشاط المقالع والتعدين (٣٣ر٣٨٪)، ونشاط المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية (٣٧ر٢٠٪)، ونشاط الأحذية (٨٣ر١٩٪). وقد حقق نشاط المواد الغذائية معدل نمو حقيقي سنوي سالب خلال تلك الفترة. كما حقق نشاط الخدمات الصناعية أيضا معدل نمو سالب خلال الفترة التي تتوفر عنها بيانات (١٩٧٩ - ١٩٨٧)[٢٦].

من ناحية أخرى تتفاوت الكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل بشكل كبير بين الأنشطة الصناعية التي يشملها قطاع الصناعات الصغيرة. ويبرز الجدول رقم (٣ - ٧) المستند لبيانات عام ١٩٨٧ هذا التفاوت، حيث نلاحظ أن الكثافة الرأسمالية للإنتاج تبلغ أقصاها في أنشطة منتجات المطاط (بواقع ٩٥ر٢ دينار من حجم رأس المال لكل دينار من الإنتاج القائم)، والمشروبات (٤٣ر١ دينار)، ومعدات النقل (٢٨ر١ دينار)، والمنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية (١٤ر١ دينار)، وتبلغ أدناها في نشاط التبغ والسجاير (٠٣ر٠ دينار). كما يظهر الجدول رقم (٣ - ٧) أن الكثافة الرأسمالية للعمل بلغت أعلى قيمة لها في نشاطي منتجات المطاط والمشروبات حيث بلغ حجم رأس المال الثابت لكل عامل فيهما (٠٩ر٢٩) و(٢٨ر٢٠) ألف دينار ، على التوالي، يليهما نشاطي منتجات البلاستيك (٩٢ر١٠ الف دينار لكل عامل) والورق ومنتجاته (٩٢ر٩ ألف دينار لكل عامل). وبلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها في نشاط المنتجات الكهربائية فقط (٣٠ر٠ الف دينار لكل عامل).

ويظهر الجدول رقم (٣ - ٨) أن الكثافة الرأسمالية للإنتاج لقطاع الصناعات الصغيرة، بلغت بشكل عام (٥٣٪) مقابل (٧٨٪) لقطاع الصناعات الكبيرة و (٧٥٪) لمجمل القطاع الصناعي. وبلغت أعلى كثافة رأسمالية للإنتاج في فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة، حيث قدرت بـ (٦٣٪)، تليها فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة (٥٧٪)، بينما بلغت الحد الأدنى في فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٧)

الكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل موزعة حسب أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة (١٩٨٧).

النشاط الصناعي	الكثافة الرأسمالية للانتاج*	الكثافة الرأسمالية للعمل**
المقالع والتعدين	٠ر٥٠	٣ر٥٩
المواد الغذائية	٠ر٥٢	٢ر٩٨
المشروبات	١ر٤٣	٢٠ر٢٨
التبغ والسجاير	٠ر٠٣	٠ر٤١
الغزل والنسيج	٠ر٤٢	١ر٧٣
الملبوسات الجاهزة	٠ر٢٥	٠ر٧٢
الدباغة والجلود	٠ر٠٩	٠ر٤٠
الأحذية	٠ر٣٤	١ر١٨
منتجات الأخشاب والأثاث	٠ر٣٥	١ر٣٠
الورق ومنتجاته	١ر٠٤	٩ر٩٢
الطباعة والنشر	٠ر٤٩	٣ر٦٨
الصناعات الكيماوية	٠ر٢٨	٢ر٥٧
منتجات المطاط	٢ر٩٥	٢٩ر٠٩
منتجات البلاستيك	١ر٠١	١٠ر٩٢
المنتجات غير المعدنية	٠ر٢٧	١ر٢٧
المنتجات المعدنية		
الأساسيةوغيرالكهربائية	١ر١٤	٤ر٤١
المنتجات الكهربائية	٠ر٦٥	٠ر٣٠
معدات النقل	١ر٢٨	٧ر١٤
خدمات صناعية	٠ر٢٦	٠ر٤٥
مجمل الصناعات الصغيرة	٠ر٥٣	٢ر٠٧

* دينار من رأس المال الثابت لكل دينار من الانتاج القائم.

** ألف دينار من رأس المال الثابت للعامل الواحد.

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٣ - ٨)

الكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل في القطاعات الصناعية المختلفة حسب الحجم (١٩٨٧)

فئة حجم الصناعة	الكثافة الرأسمالية للانتاج*	الكثافة الرأسمالية للعمل**
الصناعات الصغيرة-الصغيرة	٠ر٤٦	١ر٤
الصناعات الصغيرة-المتوسطة	٠ر٦٣	١ر٣
الصناعات الصغيرة-الكبيرة	٠ر٥٧	٥ر٤
مجمل الصناعات الصغيرة	٠ر٥٣	١ر٢
مجمل الصناعات الكبيرة	٠ر٧٨	٢ر٢٠
القطاع الصناعي الكلي	٠ر٧٥	٣ر١١

* دينار من رأس المال الثابت لكل دينار من الانتاج القائم.

** ألف دينار من رأس المال الثابت للعامل الواحد.

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

(٦٤٪). أما فيما يتعلق بالكثافة الرأسمالية للعمل، والمقاسة بالألف دينار لكل عامل، فقد بلغت (١ر٢) لمجمل الصناعات الصغيرة مقابل (٢ر٢٠) لقطاع الصناعات الكبيرة (أي حوالي عشرة أضعاف) و (٣ر١١) للقطاع الصناعي الكلي (أي ما يزيد عن خمسة أضعاف ما هو سائد في الصناعات الصغيرة). وتحققت النسبة الأعلى للكثافة الرأسمالية للعمل ضمن فئات الصناعات الصغيرة في فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة بواقع (٥ر٤)، وتقل هذه النسبة إلى (١ر٣) في فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة، وتبلغ أدنى مستوى لها في فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة (٤ر١).

٣-٢-٥ التوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة

لا تتوفر البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصناعات إلا لفئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة من خلال التعداد الصناعي والدراسات الصناعية التي تقوم بها دائرة الاحصاءات العامة في الأردن. ونلاحظ من خلال تلك البيانات أن المؤسسات الصناعية على اختلاف احجامها تتركز نسبيا في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

محافظة عمان وما حولها. كما نلاحظ أن المؤسسات الصناعية الصغيرة-الصغيرة هي أكثر ميلا،(مقارنة بمثيلاتها من الأحجام الأكبر نسبيا)، للتركز في المحافظات الأخرى (باستثناء محافظة معان)[٢٧]. ولهذا آثار اقتصادية ايجابية تتمثل في المساهمة في تحقيق التوزن الاقليمي للتنمية الاقتصادية وما ينجم عنها من توزيع أوسع للدخول.

٣ - ٣ الدراسات السابقة

لقد استحوذت الصناعات الصغيرة علي اهتمام الباحثين من حيث تطور اهميتها في البنية الصناعية، واهميتها في عملية التنمية الاقتصادية، والمشكلات الخاصة التي تواجهها. وفيما يلي استعراض موجز لأبرز النقاط التي تتضمنها هذه القضايا.

٣-٣-١ تطور أهمية الصناعات الصغيرة في البنية الصناعية

أوضح الباحث 'اندرسون' (Anderson) في دراسته المشهورة عن الصناعات الصغيرة في الأقطار النامية لعام ١٩٨٢ أن هناك ثلاث مراحل رئيسة لتطور البنية الصناعية في الأقطار العالمية. ومثل هذه المراحل الثلاث، (بالاعتماد على بيانات خاصة بهذه الاقطار تراوحت ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧١) على شكل رسوم بيانية يظهرها الشكل رقم (٣ - ١) حيث يمثل المحور الرأسي يمثل مساهمة كل فئة من حجم الصناعات في مجمل العمالة الصناعية في الأقطار المذكورة، والمحور الأفقي يمثل الزمن (أو درجة التصنيع).

ونلاحظ في هذه الرسوم البيانية أن مساهمة النشاطات الصناعية البيتية والحرفية في العمالة الصناعية تتناقص عبر الزمن، أي بتطور درجة التصنيع، لكن هذه الصناعات لازالت تساهم بنسبة عالية في مجمل العمالة الصناعية للأقطار الإفريقية الواقعة في المرحلة الأولى من التطور الصناعي. كما نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصناعية الصغيرة (التي تشغل من (١ - ٤٩) عاملا) ترتفع في المرحلتين الأولى والثانية لتصل إلى حدها الأقصى في بداية المرحلة الثالثة، ثم تبدأ بعدها بالانخفاض. ومقابل ذلك نلاحظ الارتفاع المضطرد لنسبة مساهمة المؤسسات الصناعية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

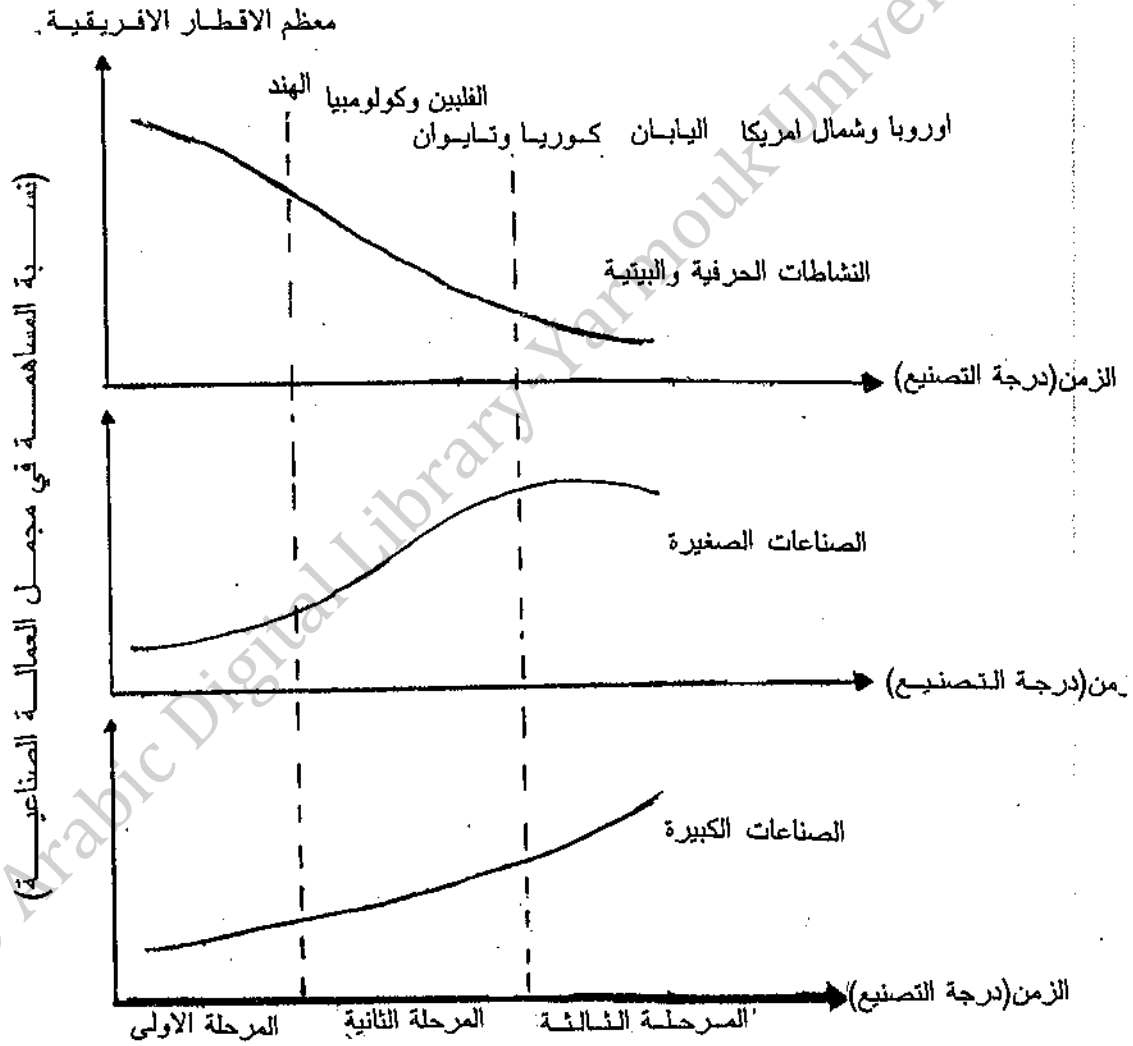

شكل ٣-١: التغيرات في بنية أحجام الصناعة عبر الزمن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الكبيرة في مجمل العمالة الصناعية عبر هذه المراحل الثلاث حيث تصل لمستويات عالية في المرحلة الثالثة من التصنيع. وهذه المرحلة الأخيرة تتصف بهيمنة المؤسسات الكبيرة على عمليات التصنيع على حساب المؤسسات الصغيرة، وتتصف أيضا بدرجة عالية من التنمية الاقتصادية مثل: ارتفاع دخول السكان، ودرجة عالية من أنظمة التوزيع والترويج والبيع والشراء في الأسواق المحلية أو في أسواق التصدير، وبنى تحتية متطورة، ووجود كفاءات إدارية وفنية وغيرها. وهذه المرحلة تضمن لهذه المؤسسات الكبيرة تحقيق وفورات الحجم في الإنتاج، والتسويق، والإدارة مما يعزز نجاحها أمام المؤسسات الصغيرة بشكل عام. وتعيش اقتصادات اليابان وأقطار أوروبا وشمال أمريكا في هذه المرحلة، بينما وصلت كوريا وتايوان على أبوابها.

أما المرحلة الثانية، والتي تتصف بدرجة أقل من التنمية الاقتصادية مقارنة بالمرحلة الثالثة، فالهيمنة على القطاع الصناعي تكون فيها بشكل عام للمؤسسات الصغيرة، وضعف الطلب الناجم عن تدني مستويات الدخول والمستوى الأقل تطورا من البنى التحتية الحديثة وأنظمة التوزيع والنقل. وهذا يعطيها ميزة نسبية مقابل المؤسسات الكبيرة، حيث أن الحجم الاقتصادي للإنتاج في ظل هذه الظروف يكون في العادة صغيرا. ونجد في هذه المرحلة من التنمية الصناعية، حسب توزيع 'اندرسون'، أقطارا مثل الفلبين وكولومبيا وتركيا، وهي أقطار أقل تطورا من بلدان أوروبا وشمال أمريكا واليابان لكنها أكثر تطورا من الأقطار الإفريقية والهند[٢٨].

٣ – ٣ – ٢ أهمية الصناعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية

لقد أثارت دراسة اندرسون اهتماما كبيرا بالعلاقة بين حجم المؤسسات ودرجة التنمية الصناعية، وبالتحديد دور الصناعات الصغيرة في عملية التنمية. وبحثت دراسات عديدة في مختلف الأقطار العالمية علاقة الصناعات الصغيرة بعدد من القضايا التنموية نذكر منها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة والتقنيات

لقد بينت العديد من الدراسات إن أبرز ما يميز الصناعات الصغيرة هو استخدامها لعنصر العمل في الإنتاج بكثافة أكبر من الصناعات الكبيرة. وأشارت هذه الدراسات الى أن حجم المؤسسة يتناسب عكسيا مع نسبة (العمل/رأس المال)، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسات الصغيرة تستخدم تقنيات ذات كثافة عمالية عالية مقارنة بتلك المستخدمة في الصناعات الكبيرة. وقد عزت معظم هذه الدراسات ذلك إلى كون معظم المؤسسات الصناعية الصغيرة تنتمي إلى القطاع التقليدي، ولهذا فإن بنيتها وحجم إنتاجها مرتبطان بهذا القطاع الذي لايتطلب تقنيات متطورة أو حجم استثمار كبير من أجل تلبية احتياجاته التقليدية(٢٩).

وقد اعتبرت الكثير من الدراسات ان استخدام التقنيات ذات الكثافة العمالية هي أكثر ما يلائم الظروف المحلية والوفرة النسبية لعناصر الانتاج في الاقتصادات النامية(٣٠). وهذا ما أثبتته دراسات أخرى، اقتصادية وهندسية، حيث بينت أن هناك بدائل كفوّة من التقنيات العمالية يمكن استخدامها فعليا في معظم الأنشطة الصناعية التي تستخدم تقنيات رأسمالية في الأقطار النامية. وأشارت هذه الدراسات إلى أن بعضا من هذه التقنيات مستخدمة بالفعل في بعض الأقطار النامية. وأكدت هذه الدراسات أن الأقطار النامية هي في الواقع غير مقيدة باستخدام التقنيات الإنتاجية ذات الكثافة الرأسمالية، حيث أن احتساب مرونات الإحلال لعناصر الإنتاج للقطاع الصناعي في عدد من الأقطار النامية هي بشكل عام موجبة وتشير إلى وجود إمكانيات إحلال بين عنصري رأس المال والعمل. وتراوحت التقديرات الإحصائية لمرونة الإحلال في تلك الأقطار ما بين (٠ر٥) و (١ر٢)(٣١).

وجاء في دراسة 'باك' (Pack) أن استخدام تقنيات ذات كثافة عمالية في الأقطار النامية من شأنه زيادة القيمة المضافة في التصنيع بنسبة (٧٢٪)، وزيادة الدخل المتأتي من الأجور بنسبة (٣١١٪)، والدخول الأخرى غير المباشرة بـ(٥١٪)، واستند 'باك' في تقديراته هذه على الدراسات الهندسية والاقتصادية حول هذا الموضوع(٣٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من ناحية أخرى، فقد وجد 'وايت' (White) أن تزايد المنافسة يؤدي باصحاب الصناعات المحلية في الأقطار النامية للميل باتجاه تبني وسائل إنتاجية ذات طابع عمالي، مما يعزز الاعتقاد أن هذه التقنيات هي أكثر ما يلائم تلك الأقطار(٣٣). وفي دراسة 'رين' (Rain) عن الصناعة في كوريا وتايوان، أكد أن التقنيات ذات الكثافة العمالية تستخدم بكفاءة في العديد من الأنشطة، ومنها صناعة النسيج، والإلكترونيات، وتصنيع الأخشاب، وفي صناعات أخرى متعددة(٣٤).

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين وفورات الحجم والتقنيات المستخدمة، فقد أيدت بعض الدراسات استخدام التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية إما لاعتبارات فنية خاصة ببعض الصناعات (مثل الصناعات المعدنية والكيماوية)، أو لاعتبارات تتعلق بحجم السوق. فعندما يكون الطلب عاليا على بعض السلع، فإنه يصبح من الأجدى لهذه الصناعات استخدام تقنيات ذات كثافة رأسمالية، وبالمقابل فقد أكدت هذه الدراسات ضرورة استخدام تقنيات ذات كثافة عمالية عندما يكون حجم السوق صغيرا(٣٥).

وفي الجانب الآخر، يقف البعض مدافعا عن استخدام التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية، ويرى فيها ضرورة لايمكن الاستغناء عنها في عملية التنمية والتحول نحو الاقتصاد الحديث. فقد رأى البعض أنه لايوجد بديل كفؤ لهذه التقنيات، واعتبرت التقنيات ذات الكثافة العمالية بديلا رديئا وتنحصر في مجالات ضيقة، وبالتالي لايمكن اعتبارها كفؤة مقارنة بالتقنيات ذات الكثافة الرأسمالية، بسبب أنها تستخدم وحدات أكبر من عناصر الإنتاج لإنتاج وحدة واحدة من السلع وبمستوى أقل جودة. كما رأوا في استخدام التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية تعويضا للنقص الحاصل في المهارات الفنية التي تعاني منها الاقتصادات النامية(٣٦).

أما 'جالنسون' و 'ليبنشتاين' (Galenson & Leibenstein)، فقد أيدا استخدام هذه التقنيات الرأسمالية في الدول النامية، حيث اعتبرا أصحاب رؤوس الأموال أكثر ميلا لادخار وإعادة استثمار أرباحهم مقارنة بأولئك الذين يستخدمون التقنيات العمالية، وبالتالي يجب تشجيع هذه التقنيات حتى لو توفرت البدائل الكفؤة من التقنيات العمالية(٣٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة والكفاءة الاقتصادية

أكدت معظم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالبحث والتحليل والاختبارات الإحصائية الكفاءة النسبية لهذا القطاع مقارنة بقطاع الصناعات الكبيرة. ومن أبرز هذه الدراسات دراسة 'جوتا' و'ليدهولم' (Chuta & Liedholm) والتي بحثت موضوع العمالة والنمو في الصناعة الصغيرة في سيراليون ١٩٨٥'. واستخدم الباحثان معدل الربحية الاقتصادية لرأس المال كمؤشر للكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والكبيرة. وحسب هذه الدراسة فإن الربح الاقتصادي تم احتسابه باستخدام التكاليف الاجتماعية لعناصر الإنتاج. وقد وجد الباحثان أن معدل الربحية الاقتصادية للمؤسسات العاملة في القطاع التقليدي ذات الطابع العمالي والصغيرة الحجم يفوق كثيرا ذلك الذي تحققه المؤسسات الصناعية العاملة في القطاع الحديث ذات الطابع الرأسمالي والكبيرة الحجم(٣٨).

وفي موضع آخر، فقد وجدت تلك الدراسة أن مرونة الدخل للطلب على السلع المنتجة في قطاع الصناعات الصغيرة هي موجبة وعالية (٨٥ر٠) وهذا يشير بوضوح أن السلع التي تنتجها الصناعات الصغيرة هي سلع أساسية وأبعد من أن تكون رديئة(٣٩).

كما قام البنك الدولي بدراسة حول الصناعات الصغيرة في كل من كوريا وتايوان، ووجد أن قطاع الصناعات الصغيرة في تايوان يحقق بشكل عام إنتاجية متوسطة لعنصر العمل أعلى (أو تساوي على الأقل) ما يحققه قطاع الصناعات الكبيرة، ووجد كذلك أن متوسط إنتاجية رأس المال في قطاع الصناعات الصغيرة أكبر مما هو في قطاع الصناعات الكبيرة. واستنتج أن الصناعات الصغيرة بشكل عام تحقق إنتاجية أعلى لعناصر الإنتاج، وبالتالي يمكن اعتبارها أكثر كفاءة في استخدامها للموارد الإنتاجية من تلك الصناعات الكبيرة. لكن تلك الدراسة وجدت أن الأمر يختلف بالنسبة لكوريا وأن النتائج التي ظهرت بالنسبة لتايوان لاتنطبق على قطاع الصناعات الصغيرة في كوريا، حيث أن هناك عددا محدودا من أنشطة هذا القطاع يحقق إنتاجية أعلى للعناصر الإنتاجية التي يستخدمها من قطاع الصناعات الكبيرة، وبالتالي لايمكن اعتبار قطاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة بشكل عام ذا كفاءة نسبية قياسا بقطاع الصناعات الكبيرة. وفسرت تلك الدراسة هذه النتائج بأن المؤسسات الصغيرة في كوريا تميل لتشغيل الأيدي العاملة الأقل تدريبا ومهارة، بالإضافة لتشغيلهم الجزئي للطاقة الإنتاجية لأسباب تتعلق بالطلب على منتجاتها، علاوة على مشكلات إحصائية تتعلق بميل أصحاب هذه المؤسسات إلى التقليل من الحجم الحقيقي للقيمة المضافة التي تحققها مؤسساتهم(٤٠).

وأشارت دراسة تنمية المؤسسات الصغيرة للباحثين 'بيج وستيل' (Page & Steel)، أن قطاع المؤسسات الكبيرة ذا الكثافة الرأسمالية في الأقطار الأفريقية يعمل على مستويات متدنية من الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج قياسا بالمؤسسات الصغيرة، علي الرغم من الحوافز الاستثمارية والإعفاءات الجمركية وتوفير البنية التحتية الضخمة لهذا القطاع(٤١).

وأكد 'هاربر' (Harper) في دراسته عن المشاريع الصغيرة في العالم الثالث، وباستخدام البيانات الدولية المتوفرة لديه، بأن العائد على رأس المال (ربحية المؤسسة) في المشروع الصغير هو أكبر كثيرا من ذلك الذي يحققه المشروع الكبير. واعتبر 'هاربر' ذلك مؤشرا للإستخدام الكفؤ والفعال للموارد الإنتاجية من جانب المشاريع الصغيرة(٤٢).

كما جاء في دراسة عن إحدى البلدان الاشتراكية، وهي بولندا، عن تنافس الأنشطة الصناعية فيها، أن هناك علاقة موجبة بين حجم المؤسسة وضعف كفاءتها الاقتصادية. وأشارت تلك الدراسة الى أن المؤسسات الصناعية الصغيرة هي أكثر كفاءة في مجال التجارة الدولية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. ويرجع ذلك،حسب تلك الدراسة، إلى أن المؤسسات الصغيرة تمتاز بسهولة إدراتها ومرونتها في إعادة توزيع مواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى تكلفتها المنخفضة في مجال الإدارة واستخدام الطاقة ووسائل النقل، بينما تميل المؤسسات الكبيرة نحو احتكار الأسواق المحلية الأمر الذي لايعطيها الحوافز لتحسين كفاءتها في استخدام مواردها، وأن الوفورات الناجمة عن كبر حجمها في مجال الإنتاج لاتعادل عدم الوفورات المتحققة في مجالي الإدارة والتنظيم(٤٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة وتحقيق النمو في العمالة والانتاج

لقد أكدت معظم الدراسات التي بحثت هذا الموضوع أهمية الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمل لقسم كبير من القوى العاملة، وقدرتها النسبية على خلق هذه الفرص بحجم صغير نسبيا من الاستثمارات دون أن يتناقض ذلك مع تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج. ومن هذه الدراسات، دراسة 'جوتا' و 'ليدهولم' التي سبق وأشرنا إليها، حيث جاء بها أن قطاع الصناعات الصغيرة يشغل حوالي(٩٥٪) من مجموع العمالة الصناعية في سيراليون، (معيار الحجم هنا (٥٠) عاملا فأقل للمؤسسة الصغيرة). وأكد الباحثان في موضع آخر من تلك الدراسة، بناءا على التحاليل الإحصائية التي أجروها، عدم وجود أي تناقض ما بين تحقيق هدفي النمو في العمالة والإنتاج في آن واحد في معظم مؤسسات هذا القطاع(٤٤).

أما دراسة 'موراويتز' عن أثر التصنيع على العمالة في الأقطار النامية، فقد أشارت الى أن قطاع الصناعات الصغيرة (بمعيار(٥٠) عاملا فأقل) يشغل ما نسبته (٧٧٪) و (٧١٪) و (٤٠٪) من العمالة الصناعية في كل من إيران، وكولومبيا، وماليزيا، على التوالي. وبشكل عام فإن هذه النسبة لاتقل عن الـ (٥٠٪) في معظم الأقطار النامية الأخرى. كما أشارت تلك الدراسة إلى عدم وجود أي تضارب ما بين العمالة والإنتاج في معظم الصناعات التي تم دراستها مثل صناعة الملابس القطنية في الهند والتي تستخدم تقنيات عمالية وتحقق أكبر إنتاجية لرأس المال على مستوى القطاع الصناعي بأكمله. وهذا يشير إلى أن توسيع العمالة في هذا النشاط الصناعي يؤدي إلى زيادة الإنتاج(٤٥).

وأكدت هذه النتيجة دراسة 'ستيل' و'تاكاجي' (Steel & Takagi) التي كان موضوعها 'تنمية المشاريع الصغيرة والتضارب ما بين العمالةوالإنتاج'، حيث وجدت أن المؤسسات الصغيرة بتقنياتها العمالية تميل نحو تحقيق معدلات ادخار وإعادة استثمار أكبر من المؤسسات الكبيرة. واستنتجت تلك الدراسة أن العمالة وتحقيق معدلات نمو في الإنتاج يسيران معا في هذه المؤسسات، وأن تحريك الموارد الإنتاجية نحوها سيساهم في تحقيق هذين الهدفين، فالدلائل تثبت أن هذه المؤسسات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تستخدم رأس المال بكفاءة لاتقل عن كفاءة المؤسسات الكبيرة، وأن عنصر العمل يستخدم بكفاءة وإنتاجيته موجبة(٤٦).

ومن ناحية أخرى، فقد جاء في دراسة للبنك الدولي عن 'العمالة وتنمية المشاريع الصغيرة' أن المؤسسات الصناعية الصغيرة في اليابان والهند مثلا تعتبر ذات أثر كبير نسبيا في مجال خلق العمالة، سواء العمالة المباشرة أو غير المباشرة، وأن مضاعف خلق العمل – أي مجموع الفرص التي يتم خلقها في الاقتصاد نتيجة للاستثمار المباشر في هذه المؤسسات – يفوق ذلك الذي يتحقق في حالة المؤسسات الكبيرة. وفي موضع آخر فقد أكدت تلك الدراسة، بناءا على تحاليل إحصائية غطت (٢٩) مشروعا صناعيا في عدد من الأقطار النامية، أن العمالة غير المباشرة التي تتحقق من خلال الاستثمار في المشاريع الصغيرة تعتبر ذات أثر إيجابي كبير، بينما تلك التي تحققها المشاريع الكبيرة هي ذات أثر رجعي (سلبي) بشكل عام، وعزت تلك الدراسة ذلك بأن الاستثمار في المشاريع الكبيرة يؤدي إلى فقدان العديد من الوظائف في الاقتصاد وخصوصا على مستوى المؤسسات الصغيرة.

ومن ناحية أخرى، فقد أشارت تلك الدراسة أيضا بأن هناك دلائل تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة تشغل عمالا غير مهرة بنسبة (٦٥٪)، في حين أن هذه النسبة تساوي تقريبا (٥٠٪) للمؤسسات الكبيرة. وفي هذا إشارة لقدرةالمؤسسات الصغيرة النسبية في تشغيل الأيدي العاملة الفقيرة التي تنقصها المؤهلات والمهارات المختلفة(٤٧).

وخرج 'اندرسون' (Anderson) في دارسته عن 'الصناعات الصغيرة في الأقطار النامية' باستنتاج مفاده بأن تحقيق فرص الكسب للقسم الأكبر من القوى العاملة وتحقيق التنمية الصناعية المحلية لايتأتى إلا من خلال تحويل الاستثمارات نحو الصناعات الصغيرة(٤٨).

الصناعات الصغيرة وتوزيع الدخل، وتحقيق التوازن الاقليمي

أشارت بعض الدراسات الى أن قطاع المؤسسات الصغيرة، الواسع الانتشار، يترافق مع توزيع أكثر مساواة للدخل مقارنة بقطاع المؤسسات الكبيرة. ويعود ذلك الى قدرة المؤسسات

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعية الصغيرة على استيعاب قسم كبير من القوى العاملةالمحلية وتشغيل نسبة أكبر من العمال غير المهرة، والذين في أغلبهم فقراء، توفر الفرصة لخلق طبقة وسطى من أصحاب المشاريع. واعتبرت تلك الدراسات أن تنمية هذا القطاع يعد أحد الوسائل الناجعة في تخفيف الفروقات وتقليل عدم المساواة في توزيع الدخول بين الأقاليم، والمساهمة في تحقيق الانتشار الصناعي والتوازن الأقليمي في التنمية. وقد أظهرت تلك الدراسات أن المشاريع الصناعية الكبيرة في البلدان النامية تتركز غالبا في المدن الكبرى، وخصوصا في العواصم، نظرا لوجود التسهيلات الأساسية والبنى التحتية اللازمة لهذه المشاريع بشكل أكبر من المناطق الأخرى، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن الإقليمي وخصوصا ما بين القطاعين الحضري والريفي، ونتج عنه هجرة العمالة الزراعية باتجاه المدن الرئيسة، وهذا أدى إلى زيادة مستوى البطالة في القطاع الحضري وأبقى القطاع الريفي متخلفا نسبيا. واقترحت تلك الدراسات توجيه التنمية الصناعية إلى خارج المناطق الحضرية بتشجيع اقامة الصناعات الصغيرة التي تكتسب أهمية نسبية في هذا الاتجاه لما تمتاز به من مرونة متميزة فيما يتعلق بالموقع، وبعدم اعتمادها بشكل كبير على وجود البنى التحتية الضخمة، بالإضافة لاستخدامها لعنصر العمل بكثافة نسبية مما يجعلها تلائم الظروف السائدة خارج القطاع الحضري والاستفادة من معدلات الأجور المنخفضة هناك(٤٩).

الصناعات الصغيرة واستغلال الموارد المحلية

من ناحية أخرى، فقد أشارت بعض الدراسات الى أنه بسبب عدم التكافؤ الطبيعي في توزيع الموارد على مستوى القطر الواحد (حيث تكون في العادة متناثرة جغرافيا وكمياتها محدودة)، يصبح من غير الممكن اقتصاديا اقامة الصناعات الكبيرة لاستغلالها، وبالتالي فقد اعتبرت تلك الدراسات أن الصناعات الصغيرة هي الأنسب لاستغلال هذه الموارد. وهذا ينطبق أيضا على المنتجات الزراعية ذات الكميات المحدودة والمتناثرة والتي تتطلب تصنيعا مباشرا بعد جنيها، وهذا غير ممكن على مستوى التصنيع الكبير (كإقامة مصنع مركزي مثلا) لأن ذلك يتطلب نقل المنتجات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

عبر مسافات طويلة قد لا تلائم طبيعة هذه المنتجات، بالإضافة إلى أن تكلفة المواصلات قد تكون أكبر من أن تعادلها وفورات حجم هذا المصنع المركزي.

الصناعات الصغيرة والتنمية الزراعية

بينت بعض الدراسات أن قطاع الصناعات الصغيرة يساهم بدرجة كبيرة في إيجاد تداخل أمامي وخلفي مع القطاع الزراعي. وأشارت دراسة 'جوتا' و'ليدهولم'، المشار إليها سابقا، الى أن القسم الأعظم من الصناعات الصغيرة في سيراليون منتشرة في المناطق الريفية. وقد أظهرت تلك الدراسة أن (٩٥٪) من المؤسسات الصناعية الصغيرة و (٨٦٪) من القوى العاملة فيها و(٧٥٪) من القيمة المضافة التي تحدثها هذه المؤسسات الصناعية الصغيرة هي حصة تلك المؤسسات المنتشرة في الريف(٥٠).

وفي الأردن، فقد أكدت كل من دراسة البنك الدولي ودراسة 'خان' عن الصناعة الصغيرة والمتوسطة في الأردن الدور الهام الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في خدمة القطاع الزراعي في وادي الأردن. وأشارت هاتان الدراستان الى أن الصناعات الصغيرة قد حققت تداخلا ملحوظا مع القطاع الزراعي من خلال تصنيع المنتجات الزراعية (كعصير الفواكه ورب البندورة) وتصنيع بعض المدخلات مثل أنظمة الري بالتقطير، والأنابيب البلاستيكية، والبيوت الخضراء(٥١).

الصناعات الصغيرة وتحسين الميزان التجاري

لقد أشارت الدلائل إلى أن المؤسسات الصناعية الصغيرة في عدد من الاقطار العالمية تساهم في تحسين العجز في الميزان التجاري، حيث وجدت أن هذه المؤسسات هي أقل ميلا من المؤسسات الكبيرة في إعتمادها على توفير مدخلاتها من المواد الخام والسلع الرأسمالية عن طريق استيرادها من الخارج وأنها تعتمد بشكل أكبر على المدخلات المحلية(٥٢). ومن ناحية أخرى، وبسبب محدودية حجم الطلب الناجم عن صغر السوق المحلي في العديد من الأقطار النامية، فقد استنتجت تلك الدراسات بأن إستراتيجية إحلال الواردات للعديد من السلع الصناعية لن تكون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ناجحة وكفؤة إقتصاديا بإقامة صناعات كبيرة، وبهذا فإن الصناعات الصغيرة تبقى البديل المتاح لتسهيل عملية إحلال الواردات. واستنتجت تلك الدراسات أيضا، وبالاعتماد على البيانات الواردة من أقطار جنوبي آسيا (هونغ كونغ، وتايوان، وكوريا)، أن السلع الأكثر تنافسا في الأسواق العالمية هي تلك التي تنتج بكفاءة نسبية وباستخدام العناصر الإنتاجية الأكثر وفرة[٥٣].

وفي الأردن، فقد أظهرت دراسة البنك الدولي أن قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة يساهم باضطراد في العرض المحلي الصافي من السلع المصنعة[٥٤]. فقد ارتفعت مساهمته من حوالي (٤.٢٧٪) في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٩ر٥١٪) في عام ١٩٨٤ ، وهذا يشير بوضوح إلى أن هذا القطاع يساهم وتزداد مساهمته في تعويض السوق المحلي عن السلع المستوردة.

من ناحية أخرى، فقد أظهرت تلك الدراسة أن صادرات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن قد حقق نموا بمعدل (٢٥٪) للفترة ما بين (١٩٧٩ – ١٩٨٢)، واعتمد بشكل رئيس على الأسواق الإقليمية في تصريف منتجاته التصديرية، حيث شكلت أسواق كل من السعودية والعراق وسوريا معا حوالي (٨٠٪) من مجموع السوق الدولية المتاحة أمام الصادرات الصناعيةالأردنية في الفترة (١٩٧٩ – ١٩٨٢). وتركزت صادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خطين رئيسيين من السلع هما مواد البناء (مثل الدهانات، والأدوات الصحية، والأثاث، والأبواب والشبابيك) وصناعة الملابس المعتمدة على القطن السوري. أما في الفترة التي أعقبت عام (١٩٨٢)، وبسبب انحسار الأسواق الإقليمية نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية فقد انخفضت الصادرات السلعية المنتجة في هذا القطاع بمعدل سنوي قدره (١٪) في الفترة (١٩٨٢ – ١٩٨٤). وهذا يعكس بوضوح بعض العيوب المتعلقة ببنية هذا القطاع من حيث تركزه السلعي والجغرافي. ومن جانب آخر فقد بينت هذه الدراسة أنه على الرغم من أن صادرات قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لم تشكل سوى (١٣٪) فقط من مجموع إنتاجه الكلي خلال الفترة (١٩٨٢ – ١٩٨٤)، إلا أنه ساهم بـ (٢٤٪) من قيمة الصادرات الأردنية الكلية في عام (١٩٨٥)[٥٥].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة وتحريك المدخرات المحلية والحفاظ على العناصر الانتاجية النـادرة

لقد أكدت بعض الدراسات أن الصناعات الصغيرة تساهم الى حد كبير في تحريك المدخـرات الشخصية وتحافظ على العناصر الإنتاجية النادرة. فقد جاء في تلك الدراسات أن إقامـة المـؤسسات الصناعية الصغيرة يعتمد بشكل رئيس على المدخرات الشخصية للريادي، أو تلك العائدة لـعـائـلـتـه وأصدقائه. ولولا إقامة هذه المؤسسات فإن معظم هذه الادخارات ستبقى مجمدة غيـر منـتـجـة أو تستخدم لشراء سلع استهلاكية مختلفة أو تكدس على شكل مجوهرات أو ممتلكات غيـر منـتـجـة، حيث أن أصحاب هذه المدخرات يعزفون عن استثمارها في سندات حكوميـة أو فـي حـسـابـات فـي البنوك. ولهذا فإن المؤسسات الصناعية الصغيرة، حسب تلك الدراسات، تعتبر وسيلـة لاستثـمـار الادخارات المجمدة وتحويلها إلى رأس مال منتج يدفع عجلة النمو في الاقتـصـاد، حيث أن نـقـص رأس المال المنتج يعتبر أحد عوائق النمو والتنمية في معظم الاقتـصـادات الـنـامـيـة. وقـد أشـارت الدلائل الواردة من 'سيراليون'، ومن أفريقيا بشكل عام، أن حوالي (٨٠٪) من رأس المال الابتدائي المستخدم لإقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة مصدره الادخارات الشخصية والعائلـيـة(٥٦).

كذلك فقد أشارت بعض الدراسات الى أن المؤسسات الصنـاعـيـة الـصـغـيـرة، ومـن خـلال اعتمادها على نظام أقل تعقيدا في مجال الإدارة، تساهم إلى حد كبير في المحـافـظـة عـلـى هـذا العنصر النادر نسبيا في الاقتصادات النامية. فقد بينت تـلـك الـدراسـات أن حـاجـة الـمـؤسـسـة إلـى الإداريين(كما ونوعا) يتناسب طرديا مع حجمها، وأشارت الى أن المـشـروع الـذي يـوظـف ألـف عامل يحتاج إلى إداريين بشكل أكبر من مئة مشروع يوظف الواحد مـنـهـم عـشـرة عـمـال، وهـذا يؤدي إلى عدم الاستفادة من وفورات الحجم، وبالتالي زيادة التكاليـف فـي الـمـؤسـسـات الـكـبـيـرة. بالاضافة الى ذلك، فقد تمت الإشارة في تلك الدراسات الى قدرة المؤسسات الصنـاعـيـة الـصـغـيـرة في ضبط استخدام النقد الأجنبي نظرا لأن التقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات هي تقنيـات أقـل كثافة في استخدام عنصر رأس المال، وبالتالي فإن استخدامها يعني توفير الـنـقـد الأجـنـبـي الـلازم لاستيراد السلع الرأسمالية، بالإضافة إلى ما أوردته بعض الدراسات والتي أشرنا لـهـا سـابـقـا مـن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ميل هذه المؤسسات لاستخدام المواد الأولية المنتجة محليا، مما يساهم في توفير هذا النقد الذي يجب استخدامه بشكل يتناسب وندرته النسبية(٥٧).

أما في الأردن، فإن الدراسات التي تناولت موضوع الصناعات الصغيرة لم تتناول دورها بتحريك المدخرات الشخصية. لكن يستشف من مصادر تمويل الصناعات الصغيرة أنها أقل اعتمادا على المؤسسات المالية في توفير رأس المال اللازم لها، مما يعزز الاعتقاد بأن البديل لذلك هو المدخرات الشخصية. وفيما يتعلق بميل الصناعات الصغيرة لاستيراد مدخلاتها من المواد الخام، فإن الدراستين اللتين تعرضتا لذلك أعطت نتائجا متناقضة. فدراسة 'خان' في عام ١٩٨٨ أشارت الى أن (١٠٪) فقط من مؤسسات فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة تستخدم الموارد المحلية (مثل صناعات المنتجات الجلدية والأحذية وتقطيع الحجارة)، بينما بينت الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي في عام ١٩٧٦ أن (٩٨٪) من مؤسسات هذه الفئة تعتمد بشكل كلي على المواد الخام المحلية(٥٨)، وحيث أن دراسة خان لم تعط أي توضيح عن مصدر هذه النسبة وكيف تم اعتمادها، بينما استندت الدراسة المقدمة لبنك الانماء الصناعي على مسح صناعي غطى شريحة واسعة من مؤسسات هذه الفئة، فإننا نميل لترجيح نتيجة الدراسة الأخيرة.

الصناعات الصغيرة والريادة المحلية

اعتبرت العديد من الدراسات المؤسسات الصناعية الصغيرة أحد الوسائل الناجعة في الكشف عن المواهب والقدرات الريادية الكامنة، واعتبرتها كذلك منفذا قيما وأرضية تمهيدية لتحقيق الطموح الريادي وإكساب التدريب الإداري وتوفير الفرصة للحصول على العديد من الخبرات. ولهذا فقد وصفت تلك الدراسات المؤسسات الصناعية الصغيرة بأنها مدارس مهنية حقيقية تقوم بإعداد العمال غير المهرة عن طريق تدريبهم أثناء العمل وتكسبهم كفاءات مهنية ترفد القطاع الصناعي بأكمله، وهي، بالتالي، وسيلة فعالة في خلق وإحداث تراكم لرأس المال البشري(٥٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد بينت الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي في الأردن أن العدد الأكبر (حوالي ٨٨٪) من القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية اكتسبوا مهاراتهم الفنية من خلال عملهم في تلك المؤسسات(٦٠).

الصناعات الصغيرة وانتاج السلع الخاصة

أشارت بعض الدراسات الى دور الصناعات الصغيرة في إنتاج سلع خاصة، حيث اعتبرت أن المؤسسات الصناعية الصغيرة أكفأ نسبيا من المؤسسات الكبيرة في إنتاج بعض السلع التي لاتتطلب حجما كبيرا من الإنتاج، وهي بذلك تحقق وفورات الحجم في حقل نشاطها الضيق، كإنتاج بعض الأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة، وفي توفير بعض السلع المكملة للسلع المنتجة في المؤسسات الكبيرة (مثل الأدوات الدقيقة).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت تلك الدراسات الى أن بعض الحاجات الخاصة والمختلفة لبعض الأقليات داخل المجتمع الواحد والحاجات الخاصة للأفراد والمتعلقة بأذواقهم لايمكن تحقيقها بواسطة الإنتاج على المستوى الكبير، وأن الصناعات الصغيرة هي الأقدر على مراعاة هذه الحاجات الخاصة بالأقليات والأفراد(٦١).

وفي الأردن، أشارت الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي الى أن (٧٩٪) من المؤسسات الصناعية الصغيرة والحرفية تنتج سلعها بناءا على طلب المستهلكين الفردي(٦٢). لكن لايوجد، للأسف، أية دلائل تشير الى أن هذا القطاع يساهم في توفير بعض الأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة في الأردن، وخصوصا قطع الغيار التي تحتاجها الصناعات الاستخراجية الضخمة.

الصناعات الصغيرة وأحداث التراكم الرأسمالي

إن الشواهد المتوفرة من بعض الأقطار العالمية تشير إلى أن أصحاب المؤسسات الصغيرة أقل ميلا من أصحاب المؤسسات الكبيرة في إنفاق أرباحهم على السلع المستوردة، وأن هؤلاء يميلون إلى إعادة استثمار جزءا أكبر نسبيا من أرباحهم في توسيع مؤسساتهم الصغيرة(٦٣). وقد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أكدت دراسة 'جوتا' و'كيدهولم' هذه الشواهد، حيث أشارت أن (٩٠٪) من المبالغ المستخدمة في توسيع المؤسسات الصغيرة مصدرها الأرباح التي يعاد استثمارها(٦٤).

وفي الأردن ليست هناك أي دلآئل تشير إن كان أصحاب الصناعات الصغيرة هم أكثر أو أقل ميلامقارنة بأصحاب الصناعات الكبيرة في استثمار أرباحهم.

٣-٣-٣ المشكلات والعوائق التي تواجهها الصناعات الصغيرة:

يشاطر قطاع الصناعات الصغيرة على المستويين الدولي والمحلي على حد سواء القطاع الصناعي الكلي في كثير من المشكلات والعوائق التي يواجهها. لكن بعض المشكلات والعوائق تواجه الصناعات الصغيرة بحدة وبأثر نسبي أكبر من الصناعات الكبيرة، عدا عن بعض المشكلات التي ينفرد فيها قطاع الصناعات الصغيرة والتي يمكن ردها بشكل رئيس إلى صغر حجم مؤسساته.وفيما يلي سنتعرض لأهم المشكلات والعوائق والتي ترد كثيرا في ادبيات الصناعات الصغيرة والتي يواجهها هذا القطاع على مستوى الأقطار العالمية المختلفة، وخصوصا النامية منها يواجهها ايضا قطاع الصناعات الصغيرة في الأردن. ومما يجدر ذكره أن هذه المشكلات والعوائق تختلف في حدتها من قطر لآخر، ومن صناعة لأخرى، إلا أنها تبقى قاسما مشتركا يميز هذا القطاع عن غيره.

أ- التسهيلات الائتمانية: من أهم العوائق التي تواجه الرياديين الصغار (أصحاب المؤسسات الصغيرة) صعوبة الحصول على القروض الائتمانية مما يحد من قدرتهم على تأمين ما يحتاجونه من آلات ومعدات وأبنية وخدمات مختلفة ضرورية لاستمرار عمل مشاريعهم. فمعظم القروض الحكومية المباشرة والاستثمارات الأجنبية تتركز في الصناعات الكبيرة، أما البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة وغيرها من المؤسسات المالية فتتحفظ في إعطاء القروض للمؤسسات الصغيرة حيث أن تكلفة التقييم والإشراف على المؤسسات الصغيرة المرشحة لهذه القروض، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية الأخرى، لاتتناسب وحجم القروض التي قد يتم منحها لهذه المؤسسات، مما يقلل من ربحية هذه القروض،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

اضافة الى أن المؤسسات المالية ترى في إعطاء قروضها لهذه المؤسسات مخاطرة في رأس مالها، حيث أن المؤسسات الصغيرة غالبا لاتملك الضمانات الكافية لتسديد هذه القروض، وهذا بالتالي يؤدي إلى إضعاف جاذبية التعامل مع هذه المؤسسات.

من ناحية اخرى، فان طابع الملكية للمؤسسات الصغيرة، التي تتصف بالفردية أو بنظام مشاركة على مستوى ضيق جدا، يجعل من الصعب أو من المستحيل على المؤسسات المالية الدخول في نظام المشاركة في هذه المؤسسات، بالإضافة لعدم وجود ضمانات ودلائل قوية تشير إلى ربحية الاستثمار فيها، أضف إلى ذلك المشكلات المتعلقة بالنظام الإداري للمؤسسات الصغيرة والتي تجعل من الصعب على المؤسسات المالية التعامل بصورة صحيحية وواضحة مع عدد كبير من المستثمرين الصغار.

ويبقى باب مفتوح أمام المؤسسات الصغيرة في الحصول على القروض، وهو اعتمادهم على الوسطاء أو 'مقرضي الأموال'، الذين تتميز قروضهم عادة بارتفاع كبير في سعر الفائدة، سواء المعلنة أو غير المعلنة، وبشروط قاسية. ومن هنا يكمن خطر وقوع الرياديين الصغار فريسة لهؤلاء أو تحت سيطرتهم.

إن محدودية رأس المال وارتفاع تكلفته في حالة توفره يجبر المؤسسة الصغيرة إلى اتباع سياسات غير مثلى اقتصاديا في مواقع عديدة من نشاطها. وعلى سبيل المثال فان المؤسسات الصغيرة غالبا ما تكون مضطرة لشراء المواد الخام بكميات أقل من الكميات الاقتصادية، وبالتالي لاتستطيع الاستفادة من خصومات الكمية، وربما تضطر لدفع أسعار أعلى للوسطاء أو لتجار الجملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن النقص في رأس المال يؤثر على قدرة المؤسسات الصغيرة في المحافظة على مستويات مناسبة من مخزونها سواء من السلع النهائية أو من المواد الأولية، الأمر الذي يعرض هذه المؤسسات إلى فقدانها لبعض زبائنها. أضف إلى ذلك أن النقص في رأس المال أيضا لايمكّن هذه المؤسسات من توفير القروض الضرورية للمؤسسات التي تعنى بتوزيع منتجاتها النهائية، أسوة بالمؤسسات الكبيرة، ولا يمكّن هذه المؤسسات أيضا من تخصيص نفقات للدعاية والإعلان أو تطوير منتجاتها. بالإضافة لذلك،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فإن النقص في رأس المال لايعطي الفرصة للمؤسسات الصغيرة لتبني سياسات إنتاجية تضمن تحقيق وفورات الحجم (economies of scale). إن هذا كله ينعكس سلبيا على تكاليف إنتاج هذه المؤسسات الصغيرة وبالتالي على أرباحها وبقائها في السوق(٦٥).

وفي الأردن، فقد أشارت الدراسات المختلفة حول هذا الموضوع بأن المؤسسات المالية المختلفة (من بنوك تجارية وغيرها)، تنحاز فعلا في سياساتها في إعطاء القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى نحو المؤسسات الكبيرة وخاصة الشركات الكبرى، واستنتجت هذه الدراسات أن دور القطاع المالي في تنمية هذا القطاع ضعيف جدا(٦٦). وعزت دراسة البنك الدولي (١٩٨٧) ذلك، بالإضافة لرغبة المؤسسات المالية في تجنب المخاطرة بسبب عدم وجود الضمانات الكافية لدى المؤسسات الصغيرة، إلى السياسات الحكومية التي شجعت ضمنا مثل هذا التوجه بضمانتها للشركات والمؤسسات الكبرى وتشريعاتها التي تقضي بضرورة تخصيص جانب من ميزانيات المؤسسات المالية لشراء سندات هذه المؤسسات والشركات الكبرى. وفي الإطار نفسه أيضا فإن تحديد حد أعلى لأسعار الفائدة وأسعار الخصم قد ساهم في تخفيض الميزانيات المخصصة لقطاع الصناعات الصغيرة حيث بات من المربح للمؤسسات المالية الاتجاه نحو قطاعات وأنشطة أخرى لاستثمار ودائعها في ظل هذه القيود والابتعاد عن المؤسسات الصغيرة الغير مضمونة (مكفولة) من جانب الحكومة. كما أن هذه القيود تعرقل إعطاء القروض وفقا لأهلية المشاريع سواء الحالية أو المستقبلية، حيث أن ذلك يحمل بعض درجات المخاطرة ويتطلب لذلك أسعار فائدة أعلى(٦٧).

وأكدت الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي (١٩٧٦) من جهتها، أن النقص في رأس المال يعتبر من أبرز مشكلات قطاع الصناعات الصغيرة في الأردن، حيث بينت أن (٥٢٪) من أصحاب المؤسسات الصغيرة يعانون من وطأة الديون. وأكدت هذه الدراسة أيضا تقصير القطاع المالي في سد هذا النقص، حيث بينت أن (٥١٪) من هذه الديون مصدرها تجار الجملة و (٢٧٪) من الأقرباء والأصدقاء، بينما لاتتعدى مساهمة القطاع المالي الـ (٢٠٪) من مصدر هذه الديون(٦٨). وهذه المشكلة(أي النقص في رأس المال) التي يواجهها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أصحاب المؤسسات الصغيرة في الأردن قد سبق وأشارت لها دراسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في عام (١٩٦٨)[٦٩].

ب – المناخ الاستثماري العام والتشريعات الحكومية: تتطابق العوائق التي تقف أمام توسيع الاستثمارات في الصناعات الصغيرة إلى حد كبير مع تلك التي تعيق النمو في الاستثمارات الخاصة بشكل عام، فحجم الاستثمار في الصناعة يتحدد بعدة عوامل من أبرزها الحجم الكلي للادخارات المحلية الخاصة، وحجم مصادر التمويل العامة والأجنبية، والربحية النسبية للنشاط الصناعي مقارنة بالأنشطة الأخرى، بالإضافة إلى المناخ السياسي السائد، حيث أن الاستثمار في الصناعة بطابعه الطويل زمنيا يتميز بحساسية كبيرة للظروف السياسية العامة التي تؤثر إلى حد كبير على التوقعات الخاصة لربحية الاستثمار المستقبلية، أو على مدى الثقة في ضمان استمرار ملكية الموجودات الثابتة للمشاريع، ولهذا فإن عدم توفر الاستقرار السياسي في القطر أو في المنطقة لايشجع على القيام باستثمارات جديدة أو بتوسيع الاستثمارات الحالية.

أما فيما يتعلق بقطاع الصناعات الصغيرة بوجه خاص، فإن السياسات والتشريعات الحكومية في العديد من الأقطار النامية (وحتى في بعض الأقطار المتقدمة اقتصاديا)، تميل لصالح المؤسسات الكبيرة سواء على صعيد المنافسة الداخلية (مثل قوانين الاستثمار)، أو على صعيد المنافسة الخارجية (مثل سياسات الحماية والدعم). بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الصغيرة في موقع أقل قوة قياسا بالمؤسسات الكبيرة في تفاوضها مع الحكومة بغية الحصول على بعض المنافع أو المزايا التي تقدمها التشريعات الحكومية، أو بالحصول على استثناءات من بعض التشريعات الأخرى، فالمسؤولون في الحكومة لايميلون عادة لقضاء الوقت وبذل الجهد في إجراء المفاوضات حول القضايا التي تهم المؤسسات الصغيرة لاعتقادهم بأن النتيجة المتأتية من ذلك (على شكل إنتاج أو عمالة على سبيل المثال)، لاتعادل جهدهم ووقتهم[٧٠].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي الأردن، فقد بينت دراسة البنك الدولي بأن محاولة الحكومة مساعدة القطاع الصناعي بمؤسساته الكبيرة والصغيرة من أجل تمكينه من تجاوز فترة الكساد التي بدأت عام (١٩٨٣)، بفرض القيود الاستيرادية وفرض التعرفات الجمركية على بعض السلع المستوردة بشكل انتقائي، أدى إلى اختلال معدلات الحماية الفعالة فيما بين القطاعات الصناعية المختلفة، الأمر الذي أثر على أداء بعض الصناعات بسبب عدم التساوي في فرص الحصول على الحماية الجمركية وخصوصا الصناعات الصغيرة، حيث أن الحماية كانت تمنح بناءا على طلب أصحاب المؤسسات الصناعية، وكان من الطبيعي أن تذهب هذه الحماية لصالح المؤسسات الكبيرة لما لأصحابها من تأثير كبير وقوة تفاوضية على صانعي القرارات(٧١).

أما المشكلات المتعلقة بقوانين تشجيع الاستثمار، فمن خلال قراءتنا لقانون تشجيع الاستثمار (رقم ١١ لسنة ١٩٨٧) والقانون المعدل (رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨)(٧٢) فيمكن تلخيص النقاط التالية:-

١- إن هذا القانون بمزاياه المتعددة (الإعفاءات الجمركية، والإعفاءات من ضريبة الدخل)، لايخدم المشاريع التي تقل موجوداتها الثابتة عن (خمسة آلاف) دينار للمشروع الاقتصادي (وعشرون ألف) دينار للمشروع الاقتصادي المصدق في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدينية. فهذه الحدود العشوائية لاتخدم المشاريع الصغيرة ذات العدد الكبير وذات الأهمية النسبية في الإنتاج والعمالة سواءا الحالية أو المستقبلية. فمن مميزات المشاريع الصغيرة أنها ليست كثيفة في استخدام رأس المال مقابل عنصر العمل، ورأس المال الابتدائي لهذه المشاريع يأتي على الأغلب-وكما بينت الدراسات المختلفة-من ادخارات شخصية وعائلية وعلى مستويات منخفضة من الدخل. فاقصاء هذه المشاريع الصغيرة، وبالتالي حرمانها من المزايا التي يوفرها هذا القانون، يثقل كاهل هذه المشاريع ويضعف من قدرتها على منافسة المشاريع الكبيرة، وبالتالي يقلل من فرص نجاحها. وفي هذا حرمان للمجتمع من فرص عمل ممكنة لبعض القوى العاملة، ومن فرص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تحريك الادخارات الشخصية والعائلية نحو استثمارات منتجة، وبالتالي يضعف من إمكانية نشر قاعدة صناعية تتناسب ومرحلتنا التنموية الحالية.

٢- إن هذا القانون يستثني المؤسسات الأكاديمية أو التعليمية وخاصة المهنية منها والتي تقدم خدماتها (أو يمكن أن تقدم في المستقبل)، لقطاع عريض من القوى العاملة التي لم يحالفها الحظ أو لم تخدمها ظروفها في إكمال الدراسة الثانوية، والذين انخرطوا في أعمال مهنية. فاستثناء هذه المؤسسات التعليمية من مزايا هذا القانون، يعني عدم توفير الفرصة لإعادة تأهيل هؤلاء بما يتناسب مع احتياجاتنا التنموية في المراحل المختلفة. فالتنمية الصناعية تحتاج لكفاءات من ذوي المهن المختلفة وعلى درجة عالية من المهارة والفن وإلى إعادة تأهيل هؤلاء العمال حيثما تقتضي الحاجة.

٣- هناك أمورا عديدة ضمن فقرات هذا القانون، متروكة للتقدير الشخصي لمتخذي القرارات (مثل تحديد فترة السماح بالإعفاءات الضريبية بناء على توصيات اللجنة)، وهذا يفسح مجالا واسعا للوقوع في أخطاء قد تكون غير مقصودة ينتج عنها توزيع مزايا ومنافع إضافية بصورة غير عادلة، أو على الأقل لاتوفر فرصا للمساواة، ويفسح أيضا مجالا واسعا للمحسوبية. فغياب المعيار الواضح والصريح لايصب في مصلحة الصناعات الصغيرة حيث أن تأثيرها وقوتها التفاوضية تعد ضعيفة نسبيا.

٤- نلاحظ أن هذا القانون يضع حدودا من الوقت للاستفادة من المزايا المقدمة للمشاريع، ففترة الإعفاء من الرسوم الجمركية، وهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة سنتين إضافيتين تحت ظروف وأحكام شخصية معينة، قد تعيق بعض المشاريع التي تجد صعوبة في توفير المبالغ الكافية لاستيراد هذه الآلات والمعدات، وخصوصا المشاريع الصغيرة. كذلك فإن تحديد زمن استيراد قطع الغيار بخمس سنوات كحد أعلى من تاريخ اعتبار المشروع اقتصاديا أو اقتصاديا مصدقا، هي فترة محدودة جدا، حيث أن المشاريع الصناعية قد تحتاج لوقت أطول لاستيراد قطع الغيار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جـ – مشكلات تتعلق بالطلب المحلي والخارجي على منتجات هذا القطاع: إن صغر السوق المحلي سواء كان ناجما عن قلة عدد السكان أو عن تدني متوسط الدخول يعتبر من المحددات الأساسية لنمو الصناعة بشكل عام، لكن غياب الحماية بشكل كلي أو جزئي لمنتجات هذا القطاع مقارنة بمنتجات الصناعات الكبيرة يفسح مجالا لمنافسي هذه الصناعات من الخارج لغزو أسواقها المحلية، مما يقلل من الحجم الفعلي للسوق المتاح لها.

كما أن محدودية القاعدة الصناعية الكبيرة بشكل عام يشكل عائقا أمام توسع قاعدة الصناعات الصغيرة وخصوصا تلك التي تقوم بتصنيع الأجزاء والمنتجات الخاصة التي تستخدمها الصناعات الكبيرة كمدخلات في إنتاجها.

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الطلب على منتجات هذه الصناعات اتجاه الحكومات، غالبا، في مشترياتها نحو منتجات الصناعات الكبيرة أو المنتجات الأجنبية، لأسباب قد تتعلق بجودة هذه السلع أو بقوة تأثير أصحاب المؤسسات الكبيرة على متخذي القرارات الحكومية. كما أن غياب المبادرات والخطط التسويقية والدعاية والإعلان على مستوى المؤسسة الصغيرة يمكن اعتباره عاملا مساهما في استمرار ضعف السوق المتاح أمام منتجاتها. أما في أوقات التضخم والكساد،فنجد أن المؤسسات الصغيرة هي أكثر من يتأثر بذلك، ففي أوقات التضخم نجد أن هذه المؤسسات تجد صعوبة في تمرير ارتفاع تكلفة الإنتاج الناجمة عن ارتفاع أسعار مواد الخام وتكلفة رأس المال وارتفاع الأجور الى المستهلكين على شكل أسعار أعلى لمنتجاتها، وذلك بسبب المنافسة القوية التي تواجهها هذه المؤسسات في أسواق منتجاتها. وبنفس الوقت تفتقر هذه المؤسسات للإمكانيات التي تؤهلها لتغيير أساليب إنتاجها أو تغيير التقنيات التي تستخدمها بهدف التكيف وتقليل الآثار الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج. أما في أوقات الكساد، فإن هذه المؤسسات تواجه أيضا مشكلات أكبر مما تواجهه المؤسسات الكبيرة بالتكيف مع انخفاض مستويات المبيعات والأرباح،حيث أن قدرتها النسبية في الحصول على القروض والسيولة، أو في تنويع منتجاتها، أو توسيع مدى أسواقها الجغرافية، تبقى محدودة(٧٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالنسبة لقطاع الصناعات الصغيرة في الأردن، فقد أشارت دراسة البنك الدولي إلى أن التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ عام (١٩٨٣) قد أثر بشكل كبير جدا على هذا القطاع وأدى إلى انحسار أسواقه في الداخل وإلى تراجع صادراته في الأسواق الإقليمية، وهي الأسواق التقليدية المركزة في السعودية، والعراق، وسوريا. ومما ضاعف أثر التباطؤ الاقتصادي على هذا القطاع، حسب هذه الدراسة، تركزه السلعي بمعنى تركز إنتاجه في خطوط إنتاج معينة (الإنتاج الأكبر كان للسلع التي تخدم قطاع الإنشاءات). بسبب هذا التباطؤ الاقتصادي لم يكن بمقدور هذه الصناعات من تغيير خطوط إنتاجها مما أدى إلى نتائج سلبية على مؤسسات هذا القطاع. كما تشير الدراسة الى أن الحماية الجمركية التي وفرتها الحكومة لبعض السلع، التي لم تكن شاملة للقطاع الصناعي ككل، أبقت حوالي (٢٥٪) من قيمة الإنتاج الإجمالي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة تنافس مباشرة المنتجات الأجنبية داخل السوق المحلي. من ناحية اخرى فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن حوالي (٦٠٪) فقط من الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مستغلة، وهذا يعني أن جزءا كبيرا من الطاقة الإنتاجية (٤٠٪) منها معطلة، مما يشير إلى الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع في إيجاد أسواق لمنتجاته[٧٤].

وفي الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي تمت الإشارة إلى أن (١٣٪) من أصحاب المؤسسات الصغيرة يشكون من المنافسة الخارجية (أي من السلع الأجنبية التي تغزو الأسواق المحلية)، بينما شكى (٢٧٪) تقريبا من أصحاب تلك المؤسسات من المنافسة الداخلية (أي مع السلع المنتجة محليا داخل السوق المحلي)،وهذا الرقم الأخير يشير إلى الضعف الهيكلي في قطاع الصناعات الصغيرة من حيث ازدواجية المنتجات في الكثير من الحالات[٧٥].

د – الحصول على الآلات والمواد الأولية: تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة صعوبات نسبية في الحصول على الآلات والمعدات والمواد الخام اللازمة للقيام بعملياتها. وهذا يعود جزئيا، كما ذكرنا سابقا، إلى الصعوبات في الحصول على التمويل اللازم. ومن ناحية أخرى، فان

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

معظم هذه الآلات والمعدات يتم الحصول عليها بواسطة استيرادها من الخارج. ونظرا لأن الرياديين الصغار يواجهون صعوبة نسبية في توفير ما يلزم من العملات الأجنبية (وخصوصا في الأقطار التي تفرض قيودا بشأن التعامل بهذه العملات) فان هؤلاء الرياديين الصغار يضطرون لأخذ البديل الآخر المتاح لهم، وهو شراء آلات ومعدات مستعملة، أو الاستمرار في تشغيل الآلات والمعدات القديمة مما له أثر سلبي على جودة منتجاتهم، بينما نجد أن المؤسسات الكبيرة مؤهلة بشكل أكبر، وخاصة من جانب الحكومة، للحصول على القروض الميسرة وعلى تصاريح الاستيراد الخاصة وتوفير ما يلزم لها من العملات الأجنبية من أجل الحصول على الآلات والمعدات التي تلزمها(٧٦).

وفي الأردن، أشارت دراسة البنك الدولي إلى بعض المشكلات التي يواجهها هذا القطاع والمتعلقة بارتفاع تكلفة المدخلات، وخصوصا ارتفاع تكلفة المواد الخام، ورداءة نوعيتها. وهذه المشكلات أكثر وضوحا في قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع السلع الاستهلاكية غير الغذائية، والسلع الوسيطة(٧٧). كذلك فقد أشارت الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي، الى أن حوالي (٤٣٪) من أصحاب المؤسسات الصغيرة يشكون من النقص في المواد الخام وعدم استقرار عرضها(٧٨).

هـ – عدم توفر القوى البشرية المدربة: إن النقص في القوى البشرية المدربة تعتبر من أبرز عوائق التنمية الصناعية في معظم أقطار العالم الثالث، لكنه أكثر بروزا على مستوى الصناعات الصغيرة. ومرد ذلك هو مزاحمة الصناعات الكبيرة وقدرتها النسبية على تقديم الحوافز المادية وغيرها لاجتذاب القوى البشرية المدربة نحوها، بينما تجد المؤسسات الصغيرة صعوبة في استبقاء هذه القوى المدربة وتواجه، بالتالي، نزيفا مستمرا لهذه الكفاءات في ظل المستويات المتدنية من الأجور التي تقدمها لتلك الكفاءات. ولتعويض ذلك، فإن هذه المؤسسات تضطر غالبا إلى الاعتماد على القوى البشرية غير المدربة، وتقوم بتدريبهم أثناء العمل، مما يترك انعكاسات سلبية على إنتاجية العمل في هذه المؤسسات(٧٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالنسبة للأردن، فقد أكدت دراسة البنك الدولي وجود هذه المشكلة على مستوى هذا القطاع[٨٠]. كما أكدت الدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي هذه المشكلة، وبينت أن (٥٠٪) من أصحاب المؤسسات الصغيرة يشكون من صعوبة إيجاد عمال مهرة مناسبين للعمل، كما وشكا هؤلاء من ارتفاع معدل دوران العامل المدرب وذلك لأسباب تتعلق بالمنافسة في تقديم أجور أعلى ما بين المؤسسات المختلفة[٨١].

و – ندرة الريادة والمعرفة التقنية والإدارية: لاتقتصر العوائق المتمثلة بندرة الرياديين المحليين وتدني مستويات المعرفة التقنية والإدارية على هذا القطاع فقط، شأنها بذلك شأن الكثير من العوائق والمشكلات. لكن حدة هذه العوائق ربما تكون أكبر فيما يتعلق بهذا القطاع. وهذا ناجم عن عدة أسباب منها استئثار القطاع الحكومي والمؤسسات الكبيرة بالريادة المحلية الواعدة، حيث يجد هؤلاء الرياديون آمالا أكبر بتحقيق طموحاتهم في الوصول إلى المراكز الاجتماعية وتحقيق المكاسب المالية. ومن الناحية المتعلقة بالمعرفة التقنية والإدارية، وحيث أن المؤسسات الصغيرة تغلب عليها صفة الملكية الفردية وتأخذ الإدارة فيها على الأغلب طابع المالك/المدير، نجد على الأغلب أن إقامة المشاريع الصغيرة يهدف أساسا الى توفير فرص عمل لأصحابها أو لأفراد عائلاتهم. فالمدير/المالك يقوم عادة بجميع المسؤوليات والمهام الإدارية،في الوقت الذي يفتقر فيه إلى التدريب أو الخبرة التي من شأنها أن تؤهله للقيام بكل هذه المهام. ومن النادر أن نجد أن الريادي الصغير يتمتع بمعرفة كاملة تمكنه من اتخاذ جميع القرارات الصائبة المتعلقة باختيار الصناعة أو السلع المراد إنتاجها، واختيار المعدات والآلات والمواد الأولية الملائمة لذلك، وتحديد حجم رأس المال اللازم لمشروعه، وتحديد الحجم الاقتصادي لهذا المشروع. كما أن لجوء هؤلاء الرياديين الصغار إلى الاستعانة بذوي الكفاءات والاختصاص هو أمر غير وارد في أغلب الأحيان بسبب ندرة وارتفاع أجور أصحاب هذه الكفاءات[٨٢].

وقد أشارت كل من دراسة البنك الدولي والدراسة المقدمة لبنك الإنماء الصناعي الى هذه العوائق التي تواجه قطاع الصناعات الصغيرة في الأردن. وقد بينت الدراسة الثانية أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حوالي (١٥٪) من أصحاب المؤسسات الصغيرة قد شكوا من صعوبات تتعلق باختيار الآلات التي تحتاجها أنشطتهم، بينما أشارت أن (٩٪) من أصحاب هذه المؤسسات الصغيرة عبروا عن حاجتهم إلى المساعدة والمشورة الفنية(٨٣).

ز – مشكلات تتعلق بالتسويق: تواجه مؤسسات الصناعات الصغيرة أيضا مشكلات خاصة تتعلق بتسويق منتجاتها. ويرجع ذلك إلى عدم قدرتها على اتباع الوسائل التسويقية الحديثة، حيث تفتقر هذه المؤسسات بشكل عام الى الكفاءات الإدارية التسويقية ذات الدراية والخبرة. وكما ذكرنا سابقا، فإن النقص في رأس المال والتمويل يشل قدرتها على القيام بالحملات الدعائية الحديثة، أو إقامة دور للعرض أو الاتصال بالأسواق البعيدة أو بوكالات التوزيع، أو القيام بأبحاث تسويقية، أو حتى تأمين الخدمات اللازمة بعد عملية البيع للسلع التي تتطلب ذلك. ونتيجة لذلك فليس من المستغرب أن نجد هذه المؤسسات عرضة للتغيرات والتبدلات التي تحصل في السوق وتوجهاته دون أن يكون عندها الاستعداد المسبق لذلك، الأمر الذي يجعلها عرضة للخسائر ويساهم إلى حد كبير في فشلها. ولعل ما حصل للمؤسسات الصناعية الصغيرة أثناء فترة التباطؤ الذي أثر على الاقتصاد الأردني واقتصادات الأقطار المجاورةمثالا على ضعف الخطط التسويقية لهذه المؤسسات(٨٤).

ح – مشاكل تتعلق بجودة المنتجات: إن المؤسسات الصناعية الصغيرة بحاجة أكثر من غيرها لوسائل تضمن تحسين جودة منتجاتهم، فالمعدات والآلات التي تضطر هذه المؤسسات لاستخدامها ليست هي الأفضل في أغلب الأحوال. فالصعوبات المالية وغياب التسهيلات الإدارية وعدم توفير التدريب الكافي من جانب الحكومة لايجعل هذه المؤسسات قادرة على دراسة مطالب المستهلكين وتوجهاتهم على المدى الطويل والمتوسط. وباستمرار وجود هذه العوائق تبقى مشكلة جودة المنتجات قائمة. وقد أشارت دراسة البنك الدولي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن الى هذه المشكلة، وأكدت ضرورة تقديم المساعدات الفنية من أجل تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضبط جودة منتجاتها(٨٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ط – ضعف قنوات الاتصال ونقل المعلومات: إن قدرة المؤسسات الصغيرة على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها (أو قد تقدمها) بعض الدوائر الحكومية أو بعض المؤسسات أو المنظمات الأخرى تبقى محدودة، وهذا يعود لجهل أصحاب المؤسسات بوجود مثل هذه الخدمات، أو جهلهم لطبيعتها أو لمصادرها، والكيفية التي يمكن الحصول عليها. ومن جانب آخر فإن الدوائر الحكومية وغيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى تنقصها المعرفة الكافية أيضا عن جوانب كثيرة تخص هذه المؤسسات من حيث معرفة مشكلاتها، وعددها، وأحجامها، ومواقعها. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إقامة نظام اتصال كفؤ ينقل المعلومات في الاتجاهين معا(٨٦). وفي رأينا فيما يخص قطاع الصناعات الصغيرة في الأردن، أن غياب مؤسسة أو وكالة متخصصة تعنى بشؤون الصناعات الصغيرة وتقديم المعلومات الفنية والمشورة السوقية لهم وتعريفهم على التشريعات الحكومية والتسهيلات والمزايا المقدمة، هي من أهم المشكلات التي تعيق نمو هذا القطاع.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

1) UNIDO (1969 a), p.1.

2) Staley, and Morse, (1965), p.2.

3) Page, J., and Steel, (1984),pp.11-13

4) Staley, and Morse, (1965), p.3; UNIDO (1969a),p.1.

5) Staley, and Morse (1965), p.15.

6) Staley and Morse (1965),p.2.

7) Harper (1976), p.2.

8) Harper (1976), p.2.

9) Buhbe and Zreigat (1989), p.67; Burns and Dewhurst (1989), pp.2-3; Chuta and Liedholm (1985), p.15; Page and Steel (1984), p.41; Staley and Morse (1965), p.2; Storey (1983), pp.8,89,120,218,220,251; UNIDO (1969b), p.6,52.

-دائرة الاحصاءات العامة'النشرة الاحصائية السنوية' للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٨٨ .

11) UNIDO (1969b), pp.115-116.

12) UNIDO (1970), p.47.

13) World Bank (1987); Khan (1988).

١٤- نصر وحماد (١٩٩٠)، ص ١٢٢

15) RSS (1989), pp.31 -33

١٦- دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٧- دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٨

١٨- تم احتساب معدلات النمو اعتمادا على بيانات النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٨ الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة.

١٩- دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

٢٠- تم احتساب معدلات النمو اعتمادا على بيانات النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٨ الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة.

٢١- دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

٢٢- دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

٢٣- تم احتساب معدلات النمو اعتمادا على بيانات النشرة الاحصائية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٨ الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة.

٢٤- دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

٢٥- دائرة الاحصاءات العامة بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

٢٦- تم احتساب معدلات النمو اعتمادا على بيانات النشرة الاحصائية السنوية للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٨ الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة.

٢٧- دائرة الاحصاءات العامة، التعداد الصناعي لعام ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

28) A nderson (1982), pp. 917 - 919

29) Nanjundon and Others (1962), p.4; Page and Steel (1984) p.20; Schmitz (1982), p.429.

30) Page and Steel (1984); p.23 ;Staley and Morse (1965), p.1

31) Marsden (1970), pp.475-502; Morawetz (1974), pp.517-524; White (1978), p.33

32) Pack (1974), pp.388-403

33) White (1978), pp.32-39

34) White (1978), p.38

35) Pack (1974), pp.396-397; White (1978), p.35

36) White (1978), p.31

37) White (1978), p.31

38) Chuta and Liedholm (1985), pp.65-69

39) Chuta and Liedholm (1985), p.54

40) World Bank (1980), pp.50-67

41) Page and Steel (1984), p.6

42) Harper (1984), p.15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

43) Konovalov (1989), p.51

44) Chuta and Liedholm (1985), pp. 148-150

45) Morawetz (1974), pp.500-525

46) Steel and Takagi (1983), p.424

47) World Bank (1978), p.69

48) Anderson (1982), p.913

49) Harper (1984), p.19; UNIDO (1969b), pp.115-116;World Bank (1978), p.21

50) Chuta and Liedholm (1985), pp.148-149; Harper (1984), p.16

51) World Bank (1987), p.II, 7; Khan (1988), pp.5-6

52) World Bank (1978), p.69

53) Vries (-), p.47; Morawetz (1974), p.500.

٥٤- العرض المحلي = الانتاج القائم - الصادرات + الواردات

55) World Bank (1987), pp.II, 9-11

56) Chuta and Liedholm (1985), p.149; Page and Steel (1984), p.7 Harper (1984), p.14

58) Khan (1988), pp. 5-6; Malallah and Others (1976), p.50

59) Page and Steel (1984), pp.7-8 UNIDO (1969a), p.9 ; UNIDO (1969 b), pp.122-123.

60) Malallah and Others (1976), p.23

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

61) Harper (1984), PP;11-12; UNIDO (1969 b), pp. 120-122.

62) Malallah and Others (1976), p.51.

63) Harper (1984), p.15

64) Chuta and Liedholm (1985), p.149.

65) Harper (1984), pp.27-29; Storey (1983), pp.26-27; UNIDO (1969a), pp.5-6; UNIDO (1969b), pp.54-57.

66) World Bank (1987), pp. 35-40; Khan (1988), p.XVII; Malallah and Others (1976), pp.4-5

67) World Bank (1987), pp.35-40

68) Malallah and Others (1976), pp.29-31.

69) UNIDO (1970), p. 60.

70) Harper (1984), pp. 32-33; UNIDO (1970), pp. 53-54

71) World Bank (1987), pp. III-IV, 23.

٧٢- وزارة الصناعة والتجارة، قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧ ، والقانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ .

73) Harper (1984), pp.29-30; Storey (1983), pp. 27-28; UNIDO (1970), pp.57-59.

74) World Bank (1987), pp. III, IV, 13,14,24,41,57.

75) Malallah and Others (1976), pp.19-20.

76) Harper (1984), pp.31-32; UNIDO (1969a), p.6; UNIDO (1970), PPL54-56.

77) World Bank (1987), pp.13-14,57.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

78) Malallah and Others (1976), p.51.

79) UNIDO (1969a), p.7.

80) World Bank (1987), pp.12-13,65.

81) Malallah and Others (1976), p.27.

82) Harper (1976), p.6; UNIDO (1969a) p.7; UNIDO (1970), pp.52-53.

83) World Bank (1987), p.iii, B; Malallah and Others (1976), pp.21-22.

84) Storey (1983), pp.225-226; UNIDO (1969a), p.8; UNIDO (1970), p.57.

85) UNIDO (1969a), p.8; World Bank (1987), p.12.

86) Harper (1976), p.5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابـــع

دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصاديـة

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل تحليل أهم النتائج التي توصلت اليها الـدراسـة. وسـوف نـستـعـرض أولا أهمية الدراسة والفرضيات الرئيسة حول دور الصناعات الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في الأردن، ومصادر بيانات الدراسة التي سنعتمد عليها في اختبار تلك الفرضيات. وسوف نستعـرض بعد ذلك الإطار النظري الذي تم استخدامه لتوضيح دور الصناعات الصغيرة والـنـتـائـج الـتـي تـم التوصل اليها في ضوء ذلك الإطـار.

٤ – ١ فرضيات الدراسـة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التاليـة:

- الفرضية الأولى: الصناعات الصغيرة تحقق كفاءة اقتصادية أعلـى فـي استـخـدامـهـا لـلـمـوارد الإنتاجية مقارنة بالصناعات الكبيرة، بمعنى أن الصناعات الصغيرة أقرب لاستخدام 'تركيبـة'

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(combination) من مدخلات الانتاج تلائم الوفرة النسبية منها في الاقتصاد، وتحقق إنتاجية أعلى لهذه المدخلات مجتمعة، وبالتالي تحقق الكفاءة الاقتصادية النسبية مقارنة بالصناعات الكبيرة.

- الفرضية الثانية: الصناعات الصغيرة أقدر نسبيا على ايجاد فرص العمل من الصناعات الكبيرة وتساهم بالتالي في الحد من مشكلة البطالة، وتحقيق ذلك لا يكون على حساب الكفاءة والنمو في الانتاج.

- الفرضية الثالثة: استجابة الصناعات الصغيرة (أقل/أكثر) من الصناعات الكبيرة لتغيرات أسعار عناصر الإنتاج النسبية فيما يتعلق بتغيير مستويات العمالة فيهما.

- الفرضية الرابعة: الصناعات الصغيرة تمتاز بقدرة أكبر من الصناعات الكبيرة في تحقيق مساواة أكبر في توزيع مكتسبات التصنيع، أي أن الصناعات الصغيرة توسع دائرة المستفيدين من هذه المكتسبات مقارنة بالصناعات الكبيرة.

٤ - ٢ مصادر البيانات

نستخدم في هذه الدراسة شكلين من البيانات الإحصائية، الأول على شكل مقاطع عرضية (cross sectional) لأنشطة الصناعة وعلى مستوى أربع خانات رقمية حسب تصنيف 'الدليل الدولي للنشاط الصناعي' (ISIC) ولأربع فئات حجم للمؤسسات التي تتضمنها هذه الأنشطة، الفئة الأولى والتي تشغل مؤسساتها (١ - ٤) عمال، والثانية (٥ - ٩) عمال، والثالثة (١٠ - ١٩) عاملا، والرابعة (٢٠) عاملا فأكثر، وهذه البيانات لسنة ١٩٨٧ وتم الحصول عليها من دائرة الإحصاءات العامة كبيانات لم يتم نشرها بعد. والثاني، على شكل سلسلة زمنية (time series) لأنشطة الصناعة الرئيسة، ولفئتين من الحجم، الأولى والتي تشمل المؤسسات التي تشغل (١ - ٤) عمال والثانية والتي تشغل خمسة عمال فأكثر. وهذه البيانات تغطي الفترة تحت الدراسة (١٩٧٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

– ١٩٨٧) وتم الحصول عليها من خلال نشرات دائرة الإحصاءات العامة وهي النشرة الإحصائية السنوية، والتعداد الصناعي لعام ١٩٨٤ ، والدراسة الصناعية لعام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧.

٤ – ٣ الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة

٤ – ٣ – ١ مفهوم الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية

ترتبط الكفاءة الاقتصادية للعملية الانتاجية بالاستخدام الامثل للموارد الانتاجية، أي القدرة على استخدام أقل قدر ممكن من العناصر الانتاجية (المدخلات) في الانتاج. ويمكن تجزئة الكفاءة الاقتصادية الى كفاءة 'فنية' وكفاءة 'سعرية'. ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التالي.

اذا افترضنا وجود عنصرين إنتاجيين متجانسين فقط هما رأس المال والعمل، واذا افترضنا أيضا أن دالة الإنتاج هي دالة متجانسة، فيمكن التعبير عن قرارات المؤسسات التي تعمل ضمن أحد الأنشطة الصناعية بالاستعانة بالشكل (٤ – ١) الذي يمثل منحنى الانتاج المتساوي (Isoquant) للمؤسسات الإنتاجية، والذي نرمز له بـ (PP). ويمثل المحور الرأسي وحدات العمل (L) والمحور الأفقي وحدات رأس المال (K)، وتمثل كل نقطة على منحنى الانتاج المتساوي 'تركيبة' أو 'توليفة' (combination) لوحدات من هذين العنصرين يمكن استخدامها لإنتاج مستوى معين (كمية ثابتة) من السلعة التي تنتجها هذه المؤسسة.

وكما يظهر من الشكل، فإن المؤسسات الممثلة بالنقاط (A , B , C) التي تقع على منحنى الإنتاج المتساوي (PP) توصف بأنها كفؤة من الناحية الفنية (Technically efficient)، بينما تصف المؤسسة (D) مثلا بأنها غير كفؤة فنيا نظرا لأنها تستخدم تركيبة من العناصر تتمثل بنقطة إلى اليمين من المنحنى (PP).

والكفاءة الفنية غالبا ما تترافق ودور الإدارة في العمليات الإنتاجية، فقد وجد كل من 'شابيرو' و 'مولر' (Shapiro & Muller)، في إحدى دراساتهم أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين الكفاءة الفنية والمستوى النوعي للإداريين من حيث امتلاكهم لمستويات عالية من المعرفة والمعلومات في

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

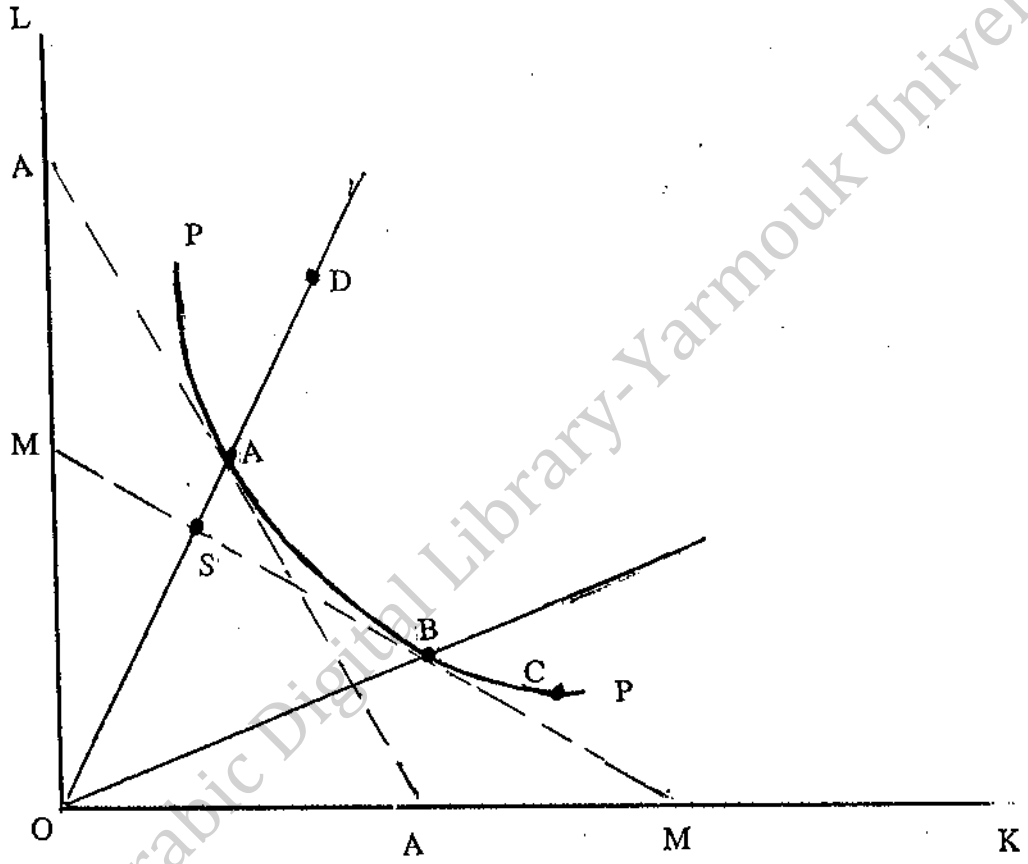

شكل (٤-١): منحنى الانتاج المتساوي وخط التكلفة المتساوية والقرارات الانتاجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

مجالات عملهم، وبهذا فقد عزيا الاختلافات في مستويات الكفاءة الفنية إلى الاختلافات في كمية ونوعية الجهد الإداري المبذول في المؤسسات المختلفة(١).

وحسب منهج الباحث الاقتصادي المشهور 'فارل' (Farrell)، فإن مستوى الكفاءة الفنية في أي مؤسسة يمكن التعبير عنه بمدى البعد أو القرب النسبي لتركيبة عناصر الإنتاج الخاصة بهذه المؤسسة عن 'منحنى الإنتاج المتساوي'(٢). ففي حالة المؤسسة (D) في الشكل(٤ – ١) مثلا يمكن قياس مستوى كفاءتها الفنية بواسطة احتساب النسبة (OA/OD). وحيث أن هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فان ذلك يعني أن بمقدور هذه المؤسسة التي تستخدم تقنيات مشابهة لتلك المستخدمة في المؤسسة (A)، أن تقلل من مدخلاتها من عنصري الإنتاج وأن تحافظ بنفس الوقت على نفس مستوى إنتاجها.

أما اختيار التقنية التي تتناسب وأسعار عناصر الإنتاج النسبية فيمكن تحديدها بالاستعانة بالشكل (٤ – ١) أيضا. فإذا افترضنا أن الخط الذي يمكن أن نرمز له بـ (MM) يمثل خط 'التكلفة المتساوية' (Isocost) وميله يعبر عن الأسعار النسبية لعنصري الإنتاج (رأس المال والعمل) التي تواجهها كل المؤسسات العاملة في الصناعة، فإنه يمكن وصف المؤسسات التي تستخدم تركيبات من عناصر الإنتاج بشكل يتوافق وأسعار هذه العناصر النسبية السائدة (أي توظف وحدات من هذين العنصرين إلى الحد الذي تتساوى فيه الإنتاجية الحدية لآخر دينار تم انفاقه على هذين العنصرين) بأنها مؤسسات كفؤة من حيث اختيارها لتقنيات تنسجم والأسعار النسبية لعناصر الإنتاج، وهذا يتيح لها إمكانية تعظيم أرباحها (أو التقليل من خسائرها). وبناء على ذلك فيمكن اعتبار المؤسسة (B) هي المؤسسة الوحيدة التي تختار التقنية التي تحقق 'الكفاءة السعرية' (Price efficiency)، بينما تبقى المؤسسات ' (A)و ' (C)كفؤة من الناحية الفنية فقط حيث أنها تستخدم تقنيات غير ملائمة لأسعار عناصر الإنتاج السائدة.

ويمكن التعبير عن مستوى الكفاءة السعرية بمدى البعد أو القرب النسبي للمؤسسة المعنية عن خط 'التكلفة المتساوية'. فمستوى الكفاءة السعرية للمؤسسة (A) مثلا (في الشكل ٤ – ١) يمكن قياسه باحتساب النسبة(OS/OA). وهذا يعني أن بمقدور المؤسسة (A) أن تخفض من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تكاليف إنتاجها بمقدار يتوافق مع هذه النسبة بواسطة تغيير 'تركيبة' مدخلاتها لتنسجم والأسعار النسبية السائدة لعناصر الإنتاج وبدون أن يؤثر ذلك على مستوى إنتاجها.

ومن خلال مراجعتنا لأدبيات الصناعات الصغيرة والأدبيات الأخرى المتعلقة بها،نلاحظ أن المؤسسات الصناعية في العديد من الأقطار العالمية لاتواجه خطا موحدا لتكلفة عناصر الإنتاج التي تستخدمها،حيث أن أسعار عناصر الإنتاج النسبية، وخصوصا سعري رأس المال والعمل، متفاوتة ما بين المؤسسات العاملة في نفس الصناعة.فإذا افترضنا أن السعر النسبي لرأس المال الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة يفوق ما هو متاح للمؤسسات الكبيرة، بمعنى أن المؤسسات الصغيرة تواجه خط تكلفة مختلف، مثل الخط (AÀ) في الشكل (٤ – ١)، بينما تواجه المؤسسات الكبيرة خط التكلفة الأكثر تفلطحا (MM) في نفس الشكل، فإننا نتوقع أن تستخدم المؤسسات الصغيرة تقنيات ذات كثافة عمالية ممثلة بتركيبة عناصر الإنتاج ,(A) بينما نتوقع أن تقوم المؤسسات الكبيرة التي تواجه نسبة أعلى من تكلفة عنصر العمل قياسا بتكلفة رأس المال باختيار تقنيات ذات كثافة رأسمالية أكبر ممثلة بتركيبة عناصر الإنتاج .(B) .

وحيث أن كلا من القرارين الإنتاجيين الممثلين بالنقاط (A) و (B)يحققان الكفاءة الاقتصادية (الفنية والسعرية)، لكلا الحجمين من هذه المؤسسات، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو في تحديد أي من هاتين النقطتين تمثل 'الكفاءة الاقتصادية للمجتمع' (والذي نطلق عليه اسم الكفاءة الاجتماعية)، وخصوصا للمجتمع النامي. والإجابة على هذا السؤال يعتمد على التقنيات التي يمكن اعتبارها ملائمة للاقتصادات النامية. ونعني بالتقنيات الملائمة لاقتصاد ما تلك التي تستخدم بكثافة نسبية العناصر الإنتاجية ذات الوفرة النسبية في ذلك الاقتصاد. وتتحدد على أساس هذه الوفرة التكاليف الاجتماعية لهذه العناصر. وحيث أن عنصر العمل هو الأكثر وفرة في الاقتصادات النامية، فانه يمكن اعتبار التقنيات التي تستخدمه بكثافة ملائمة لهذه الاقتصادات، أكثر من التقنيات التي تستخدم عنصر رأس المال بكثافة. وبالإضافة لذلك، يفترض في هذه التقنيات أن تكون منسجمة مع العوامل والأوجه الإنسانية والاجتماعية التي تعمل في إطارها، بمعنى أن تساهم بفاعلية في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة توفر للجميع فرصا إنتاجية وتساهم في رفع المستويات المعيشية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وهذا يعني أن التقنيات المستوردة مباشرة من الأقطار الصناعية الكبرى لايمكن اعتبارها ملائمة للأقطار النامية بصورة مطلقة، حيث أشارت بعض الدراسات الى أن ارتفاع معدلات البطالة وعجز القطاع الصناعي عن تحقيق معدلات مرضية في تشغيل القوى العاملة في العديد من الاقطار النامية سببه استخدام تقنيات انتاجية ذات كثافة رأسمالية لاتتوافق والتكاليف الاجتماعية للعناصر الانتاجية المتاحة في هذه الاقتصادات(٣). إن هذا لايعني رفضها بشكل إجمالي، حيث أن الطبيعة الإنتاجية لبعض الصناعات تحتاج لمثل هذه التقنيات، وإنما يعني ذلك ضرورة التدقيق بدرجة ملاءمة هذه التقنيات للظروف المحلية السائدة، وإن الاهتمام يجب أن لاينصب فقط على اختيار الطريقة التي يمكن بواسطتها إنتاج إحدى السلع، وإنما أيضا اختيار السلع أو المنتجات نفسها التي تراعي أولويات الحاجات الاجتماعية.

وعلاوة على اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الاقطار الصناعية والاقطار النامية فان هناك اسبابا اخرى قد لاتجعل من التقنيات المستوردة من الأقطار الصناعية الكبرى ملائمة للاقتصادات النامية نذكر منها أن معظم هذه التقنيات تأخذ طابع الإنتاج الكبير، وهي مصممة في غالبها لاستخدامات المنشآت الكبرى. إن هذا الحجم من الإنتاج يستلزم وجود أسواق كبيرة وعلى درجة عالية من التنظيم. كما يستلزم وجود بقنوات توزيع كفوءة، وتوفر الكوادر الإدارية والهندسية والفنية المناسبة. إن هذه العوامل لاتنطبق مع وضع معظم الاقتصادات النامية. بالاضافة لذلك، فان هذه التقنيات قد تقلل من فرص العمل ومن الدخول الحقيقية لأفراد المجتمعك فالآلات الحديثة قد توصل العديد من الحرفيين والصناعيين الصغار خارج النشاط الصناعي، في الوقت الذي تعجز فيه المصانع الحديثة عن استيعابهم بسبب طابع الآلات الحديثة الذي يقوم بدرجة كبيرة على الاستغناء عن عنصر العمل، وهذا الأمر يتبعه تركز مكتسبات التصنيع بأيدي فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال في ظل غياب النظام الضريبي الفعال.

وبما أن التقنيات ذات الكثافة العمالية هي أكثر ما يلائم الاقتصادات النامية، فإن هناك تساؤلا يطرح نفسه حول سبب توجه الرياديين المحليين في الأقطار النامية باتجاه استخدام التقنيات المستوردة ذات الكثافة الرأسمالية. إن تفسير هذا التناقض يكمن في وجود 'تشوهات' (Distortions)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كبيرة في الأسواق التي يعمل في نطاقها هؤلاء الرياديون. ونقصد بالتشوهات هنا ابتعاد أسعار عناصر الإنتاج أو أسعار السلع النهائية عن تكاليفها الحقيقية للمجتمع، أي 'التكاليف الاجتماعية'. وتعود أسباب ذلك إلى 'العيوب' أو 'الاختلالات' التي يخلقها التدخل الحكومي أو القوى الاحتكارية في الاقتصاد. وحيث أن الأخيرة ربما تكون ذات أثر ضعيف نسبيا في حالة الاقتصادات النامية وخصوصا تلك المتعلقة بأسواق عناصر الإنتاج وبالذات سوق العمل، حيث أن النقابات العمالية، إن وجدت في هذه الأقطار، فإن تأثيرها ضعيف جدا. وكذلك الأمر بالنسبة للأشكال الأخرى من الاحتكار مثل احتكار الشراء (monopsony) كسوق الحليب في الأردن مثلا، ويبقى التدخل الحكومي بالتشريعات والإجراءات المختلفة المصدر الرئيس لهذه التشوهات. ففي سوق رأس المال مثلا، نجد أن دعم أسعار الفائدة، ودعم أسعار الصرف، والإجراءات الأخرى المتعلقة بالضرائب الجمركية أو ضرائب الأرباح، إلى غير ذلك، يجعل من سعر رأس المال أقل كثيرا من تكلفته الاجتماعية، أما في سوق العمل، فتحديد المستوى الأدنى من الأجور وفرض قيود على تسريح العمال وغيرها من التشريعات والإجراءات المشابهة يرفع من سعر هذا العنصر فوق مستوياته الاجتماعية. والتشوهات ليست قصرا على سوق عناصر الإنتاج، حيث نجد أن تدخل الحكومة في سوق السلع، مثل توفير دعم لبعض السلع المنتجة محليا، يخفض من سعرها مقابل مثيلاتها المستوردة من الخارج أو مقابل السلع المحلية الأخرى التي لاتحظى بنفس القدر من الحماية.

إن هذه 'التشوهات المصطنعة'، وخصوصا تلك الحاصلة في أسواق عناصر الإنتاج، تجعل أسعار تلك العناصر تنحرف بعيدا عن مستويات ندرتها النسبية مما قد يؤدي في النهاية إلى نتيجة حتمية وهي توجيه الرياديين المحليين ضمنا نحو تبني تقنيات ذات كثافة رأسمالية عالية كتلك المستخدمة في الأقطار الصناعية الكبرى. كما تؤثر هذه التشوهات بشكل سلبي على سوق السلع المنتجة بتقنيات عمالية حيث ينعكس ذلك على تكلفتها الإنتاجية وبالتالي على أسعارها، ويساهم بالتالي في إضعاف قوتها التنافسية.

ان التحليل السابق لموضوع التقنيات الملائمة للأقطار النامية، والنتائج التي خرجت بها الدراسات المتعلقة بذلك تظهر أن استخدام التقنيات ذات الكثافة العمالية هي الأنسب والأكثر كفاءة

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

لظروف تلك الأقطار بسبب محدودية أسواقها في معظم الحالات، والضعف التنظيمي لقنوات التوزيع والترويج، وغياب المهارات التقنية والفنية الكافية، بالاضافة الى أن عنصر العمل هو الأكثر وفرة في تلك الأقطار مقارنة بعنصر رأس المال. ومن هنا نستطيع الافتراض أن المؤسسات الصغيرة وبسبب خصائصها السابقة الذكر والتي من أبرزها أنها كثيفة الاستخدام لعنصر العمل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، هي الأقرب لاستخدام العناصر الإنتاجية بشكل يتوافق وتكاليفها الاجتماعية. وبالعودة إلى الشكل (٤ – ١) فإن هذه المؤسسات أقرب لمواجهة خط التكلفة المتساوية (AA̓) ويمكن تمثيلها بالنقطة (A) التي تمثل القرار الإنتاجي الأكثر كفاءة من الناحية الاجتماعية، بينما تبقى المؤسسات الكبيرة والممثلة بالنقطة (B) كفؤة من الناحية الفنية والسعرية في ظل وجود التشوهات، لكنها غير كفؤة من الناحية الاجتماعية، بمعنى أنها تستخدم تقنيات لاتتوافق وتكلفة عناصر الإنتاج الاجتماعية. وهناك فرضية وردت كثيرا في أدبيات الصناعات الصغيرة ترى أنه على الرغم من المستويات المتدنية لإنتاجية العمل التي قد تحققها هذه الصناعات بسبب استخدامها لتقنيات ذات كثافة رأسمالية أقل من تلك المستخدمة في الصناعات الكبيرة، إلا أن إنتاجية رأس المال هي بالمقابل عالية لدرجة تصبح معها الإنتاجية الكلية في الصناعات الصغيرة أكبر من تلك التي تحققها الصناعات الكبيرة[٤] . وإن صحت هذه الفرضية، فإن توسيع وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة يعني أن استخدام عنصر العمل فيها يتم بكفاءة. ويمكن اعتباره أحد الوسائل لزيادة مستويات العمالة ومستويات الإنتاج القومي الحقيقي. وبتطور الاقتصاد بمرور الوقت وتسارع معدلات التنمية والتي سيكون من أبرز نتائجها على المدى البعيد ارتفاع في القوة الشرائية للسكان الأمر الذي يؤدي إلى اتساع الأسواق وجعلها تبدو أكثر تنظيما من حيث البنى المؤسسية وقنوات التوزيع والترويج وتوفر الكفاءات التسويقية والإدارية والفنية، بالإضافة لذلك فإن ارتفاع معدلات التنمية التي يواكبها ارتفاع معدلات التكوين الرأسمالي، المادي والبشري، وهذا من شأنه إيجاد مناخ صحي لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة لتغدو كبيرة لتنسجم والمرحلة التنموية الجديدة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣-٢ قياس الكفاءة الاقتصادية (الاجتماعية) النسبية للصناعات الصغيرة

من الصعب إجراء مقارنات حقيقية ومباشرة بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة لمعرفة أي منها يتمتع بكفاءة أكبر في استخدام الموارد الإنتاجية، ويعود ذلك إلى أن إجراء مثل هذه المقارنات المباشرة يتطلب أولا تطابقا في السلعة المنتجة في هذه المؤسسات، وثانيا وجود مستوى واحد من التكامل العمودي لهذه المؤسسات، بمعنى أنه لو افترضنا أن المؤسسات الكبيرة تقوم بإنتاج بعض مدخلاتها أو بتوزيع منتجاتها بدرجة أكبر من المؤسسات الصغيرة فإن من شأن هذه الأنشطة الإضافية أن تغير من 'تركيبة' مدخلات المؤسسات الكبيرة، وبالتالي تؤثر على نسب (رأس المال/العمل) ونسب (الإنتاج/رأس المال) بين المؤسسات المختلفة، وحتى بين المؤسسات التي تتطابق بشكل كامل في عملياتها الإنتاجية الرئيسة. كما تفترض هذه المقارنات المباشرة أن تكون أسعار عناصر الإنتاج متساوية لكل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

إن الغياب الكلي أو الجزئي لهذه الشروط يجعل من عملية المقارنة المباشرة موضعا للشك وقد تقود إلى استنتاجات خاطئة. وتزداد عملية المقارنة صعوبة في حالة إجرائها على مؤسسات أو مجموعة مؤسسات تنتمي لأنشطة صناعية مختلفة. وبالتالي يصبح من غير الممكن عمليا إجراء مثل هذه المقارنات المباشرة لتحديد مدى كفاءة الصناعات الصغيرة قياسا بالصناعات الكبيرة. لهذا السبب سنحاول الاعتماد في قياس الكفاءة الاقتصادية على المعايير غير المباشرة، وتحديدا معيار 'فارل' الاجتماعي الذي يستخدم مؤشرات التكاليف الاجتماعية لمدخلات الإنتاج (رأس المال والعمل)، بالإضافة لمقاييس أخرى مثل المعدل الحدي لإحلال عناصر الإنتاج لتحديد الاتجاه الأكفأ لتوزيع العناصر الإنتاجية بين الفئات المختلفة لحجم الصناعات، ومقاييس الإنتاجية الجزئية والكلية لعناصر الإنتاج ومعدلات نموها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤ – ٣ – ٢ – ١ معيار 'فارل' للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية[٥]

حسب مفهوم 'فارل'، فإن الكفاءة الاقتصادية لمؤسسة ما تقاس بقدرتها على تخفيض متوسط تكاليفها الإنتاجية. لذا يمكن أن نصف مؤسسة ما بأنها كفؤة إذا استطاعت أن تحقق أدنى مستوى لمتوسط تكلفة الوحدة الواحدة التي تقوم بإنتاجها. وبافتراض المنافسة التامة التي لاتعطي لأي مؤسسة أي قدرة على تغيير أسعار عناصر الإنتاج، فإن ذلك لايتم إلا باستخدام أقل قدر ممكن من هذه العناصر وباستخدام تقنيات إنتاجية تحقق الكفاءة السعرية. ويمكن التعبير عن معيار 'فارل' للكفاءة على النحو التالي:

الحد الأدنى من $(rK+wL)/Q$ (4-1)

حيث

r: سعر الفائدة

w: متوسط الأجر الفعلي للعامل الواحد

K: حجم رأس المال

L: عدد العمال

Q: حجم الإنتاج

ويفترض هذا المعيار تحقيق شروط المنافسة التامة في سوق عناصر الإنتاج من حيث أن أسعار عناصر الإنتاج تتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لهذه العناصر وعدم قدرة المؤسسة في التأثير على هذه الأسعار. وبناء على هذا المعيار، فإن المؤسسة التي تحقق الحد الأدنى من متوسط تكلفة الإنتاج هي الأكفأ اقتصاديا مقارنة بغيرها من المؤسسات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

النتائج

ولإجراء المقارنة لتحديد الكفاءة النسبية لفئات حجم الصناعات الأردنية فإن ذلك يتطلب منا استخدام القيمة المضافة بدلا من حجم الإنتاج، لأن الأخير لايعكس حجم ما يجري فعلا في المؤسسات الصناعية، وبالتالي لايمكن اعتماده أساسا للمقارنة للأنشطة الصناعية المختلفة التي تشملها فئات الحجم تحت الدراسة.

وبافتراض أن فئات الصناعة المختلفة تواجه سعرا موحدا لرأس المال (سعر الفائدة) وبافتراض أن متوسط أجر العامل في كل فئة صناعة يعادل قيمة الإنتاجية الحدية لهذا العنصر في تلك الفئة، فإن نتائج تطبيق هذا المعيار على فئات الصناعات الأردنية باستخدام بيانات ١٩٨٧ تظهر في الجدول رقم (٤ – ١).

جدول (٤ – ١)

مؤشر معيار فارل لكفاءة فئات حجم الصناعات الأردنية، حسب أرقام عام ١٩٨٧

فئة الصناعة	سعره الفائدة %	متوسط الاجر السنوي للعامل (ألف دينار)	رأس المال الثابت (مليون دينار)	عدد العاملين	القيمة المضافة (مليون دينار)	مؤشر فارل الاقتصادي
الصناعات الصغيرة	٧ر٦٣	٠ر٦١	٦٧ر٠٩	٣٢٣٩٤	٥٧ر٦٦	٠ر٤٣٠
الصناعات الكبيرة	٧ر٦٣	٢ر٦٧	٦٧٦ر٢٨	٣٣٤٢٢	٣٨٢ر٤٦	٠ر٣٦٨
مجمل القطاع الصناعي	٧ر٦٣	١ر٦٥	٧٤٣ر٣٧	٦٥٨١٦	٤٤٠ر١١	٠ر٣٧٦

* قيمة متوسطة لسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعام ١٩٨٧، انظر البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد الخامس والعشرون – العدد ٦، حزيران ١٩٨٩

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونلاحظ في هذا الجدول أن قطاع الصناعات الكبيرة يحقق كفاءة اقتصادية أعلى مقارنة بقطاع الصناعات الصغيرة (٠ر٣٦٨ مقابل ٠ر٤٣٠). وهذا يعني أن قطاع الصناعات الكبيرة يحتاج فقط إلى ما قيمته (٠ر٣٦٨) دينار من عنصري رأس المال والعمل لتوليد دينار واحد من القيمة المضافة، في حين يحتاج قطاع الصناعات الصغيرة إلى ما قيمته (٠ر٤٣٠) دينار من عنصري رأس المال والعمل، أي بزيادة قدرها (٠ر٠٦٢) دينار، أو حوالي (١٧٪)، من أجل توليد كل دينار من القيمة المضافة. وبلغ هذا المؤشر لمجمل القطاع الصناعي (٠ر٣٧٦) وهي قيمة متوسطة ما بين القيمتين المسجلتين لقطاعي الصناعات الصغيرة والكبيرة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل أن فئات حجم الصناعة تواجه سعرا موحدا لرأس المال؟ وهل هذا السعر يعكس التكلفة الاجتماعية لهذا العنصر في الاقتصاد الأردني؟ وهل أن متوسط أجر العامل في كل فئة يعادل قيمة الإنتاجية الحدية لهذا العنصر في تلك الفئة؟ وبعبارة أخرى، هل تعكس نتائج هذا المؤشر الكفاءة الاجتماعية للإنتاج في هذه الفئات الصناعية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نود التذكير بمشكلات التمويل التي تواجهها المؤسسات الصناعية الصغيرة التي جرى بحثها في الفصل السابق، حيث تبين أن هذه المؤسسات تجد صعوبة نسبية قياسا بالمؤسسات الكبيرة في الحصول على الائتمان، وأن الفرص لهما غير متكافئة، حتى في مؤسسات الإقراض المتخصصة مثل بنك الإنماء الصناعي، وهذا قد يكون عائدا لارتفاع معدل المخاطرة في إعطاء القروض لهذه المؤسسات بالإضافة لعدم توفر الضمانات المادية الكافية. ونتيجة لذلك فإن هذين القطاعين من الصناعات لايواجهان بالتأكيد نفس التكلفة لرأس المال. ومن جهة أخرى، فإن الدعم الحكومي الضمني لرأس المال من خلال تحديد سقف علوي لأسعار الفائدة على القروض المعطاة للقطاع الخاص، والذي تستفيد منه المؤسسات الكبرى في أغلب الأحوال، يشير بوضوح الى أن أسعار الفائدة السائدة هي دون التكلفة الحقيقية الاجتماعية لرأس المال. ومن هذه النتيجة فان قطاع الصناعات الصغيرة في الأردن قد تكون أقرب لمواجهة أسعار الفائدة الحقيقية لرأس المال مقارنة بقطاع الصناعات الكبيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفيما يتعلق بتكلفة عنصر العمل، ولمعرفة ما إذا كان متوسط الأجر السنوي للعامل يساوي قيمة الإنتاجية الحدية لهذا العنصر في كل من الصناعات الصغيرة والكبيرة (على اعتبار أن الانتاجية الحدية تعكس الى حد ما التكلفة البديلة لاستخدام عنصر العمل وهي بذلك تعد مؤشرا للتكلفة الاجتماعية لهذا العنصر)[٦]، فقد تمت محاولة تقدير الانتاجية الحدية لعنصر العمل باستخدام دوال انتاج من نوع 'كوب دوجلاس' (CD) و 'مرونة الاحلال الثابتة' (CES) و 'مرونة الاحلال المتغيرة' (VES) بالصيغ اللوغاريتمية التالية[٧]:

$$\log(V/L) = \log A + \beta \log(K/L) \qquad (4-2)$$

$$\log(V/L) = \log A + \gamma \log(K/L) - 0.5\gamma\rho\,(1-\gamma)(\log K/L)^2 \qquad (4-3)$$

$$\log(V/L) = a + b \log W + c \log(K/L) \qquad (4-4)$$

حيث

A : معلمة كفاءة وتعبر عن التقدم التقني

α : مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل

c β γ : مرونات الانتاج بالنسبة لعنصر رأس المال

W : متوسط الأجر الفعلي

ρ : معلمة إحلال عناصر الانتاج

a : ثابت

وقد تبين أن قياس الصيغ المشتقة من دوال الانتاج من نوع كوب دوجلاس ومرونة الاحلال الثابتة، باستخدام بيانات على شكل مقاطع عرضية (cross sectional) لعام ١٩٨٧ وبطريقة المربعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصغرى الاعتيادية (OLS) ، لايتمتع بمعنوية احصائية تجعله يحقق شروط التقويم الاحصائي وبالتالي تم اعتماد نتائج قياس الصيغة رقم (٤ – ٤) المشتقة من دالة الانتاج من نوع مرونة الاحلال المتغيرة التي تبين أن قياسها يحقق شروط التقويم الاحصائي. وبأخذ المشتقة الاولى لهذه الصيغة بالنسبة لـ (K/L) نحصل على الصيغة التالية:

$$\frac{d(V/L)}{d(K/L)} = c\,(K/L)(V/L) \qquad (4\text{-}5)$$

وقد استخدم روسكامب (Roskamp) المعادلة التالية لتحديد الأجر الحقيقي الذي يعكس الانتاجية الحدية لعنصر العمل(٨)

$$w^* = V/L - (K/L)\ \frac{d(V/L)}{d(K/L)} \qquad (4\text{-}6)$$

وإذا رمزنا للمتغير d(K/L)/d(V/L) بالرمز (m) تصبح المعادلة (٤ – ٦) على الشكل التالي

$$w^* = V/L - m\,(K/L) \qquad (4\text{-}7)$$

ويمكن الحصول على قيمة (m) من خلال قياس الدالة (٤ – ٤) وحساب (٤ – ٥)

ويبين الجدول رقم (٤ – ٢) قيمة كل من (c) و (m) التي تم تقديرها استنادا الى نتائج قياس الدالة رقم (٤ – ٤) والصيغة المشتقة منها رقم (٤ – ٥) لكل من الصناعات الصغيرة والكبيرة ولمجمل القطاع الصناعي.

ويتضح من الجدول رقم (٤ – ٢) أن الانتاجية المتوسطة لعنصر العمل في الصناعات الصغيرة يميل للزيادة بشكل اكبر من نظيره في الصناعات الكبيرة حين زيادة (رأس المال/العمل). وهذا واضح من خلال القيمة الاعلى التي تسجلها الصناعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة لكل من المعدل الحدي للتغير في انتاجية العمل نتيجة التغير في نسبة (رأس المال/العمل) ، أي قيمة(m) (٠ر٤٦٠ مقابل ٠ر١٧٥) وقيمة مرونة الانتاجية المتوسطة للعمل بالنسبة لـ (رأس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ٢)

نتائج تقدير قيم (c) و (m) والمؤشرات الاحصائية لقياس دالة الانتاج (٤-٤)

فئة الصناعة	قيمة (c)	قيمة (m)	المؤشرات الإحصائية
الصناعات الصغيرة	٠ر٥٣٠ (١٨ر٤)	٠ر٤٦٠	R^2=0.34; F(1,17)=2.07
الصناعات الكبيرة	٠ر٣١٠ (١٤ر٣)	٠ر١٧٥	R^2=0.73; F(1,14)=33.79
مجمل القطاع الصناعي	٠ر٤١٠ (٦٩ر٥)	٠ر٢٤٠	R^2=0.53; F(1,32)=7.19

القيمة بين قوسين هي قيمة اختبار (t)

جميع قيم (c) تتمتع بمعنوية عند مستوى معنوي قدره (٠ر٠٥)

المال/العمل) ، أي قيمة(c) (٠ر٥٣٠ مقابل ٠ر٣١٠) . وهذا يعكس ارتفاع انتاجية راس المال في الصناعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة.

وقد تم تعويض قيمة (m) في المعادلة رقم (٤ – ٧) لحساب الأجر الحقيقي لكل من الصناعات الصغيرة والكبيرة ولمجمل القطاع الصناعي. ويبين الجدول رقم (٤ – ٣) متوسط الأجر الحقيقي المحسوب لهذه الفئات مقرونا بمتوسط الأجر الفعلي الذي تم الحصول عليه من بيانات عام ١٩٨٧ . ونلاحظ من هذا الجدول أن متوسط الأجر الفعلي لكل فئات الصناعة يقل عن متوسط الأجر الحقيقي المحسوب ولكن بنسب مختلفة، كان أقلها للصناعات الصغيرة، وهذا يدل على أن متوسط الأجور في هذا القطاع أقرب إلى قيمة الإنتاجية الحدية لعنصر العمل من قطاع الصناعات الكبيرة. والأمر الملفت للنظر في هذا الجدول أنه في حين يزيد متوسط الأجر الحقيقي المحسوب للعامل في قطاع الصناعات الكبيرة بحوالي (٥ر٩) ضعفا عن مثيله في قطاع الصناعات الصغيرة فان الأجر الفعلي لايتعدى الـ (٤ر٤) ضعفا. وهذا يشير بوضوح إلى بعد تكلفة عنصر العمل في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ٣)

متوسط الأجر الحقيقي السنوي المحسوب والفعلي لعـام ١٩٨٧

فئة الصناعة	متوسط الاجر الحقيقي المحسوب (ألف دينـار)	متوسط الاجر الفعلي* (ألف دينـار)	نسبةالاجرالفعليالى الحقيقي المحسوب (٪)
الصناعات الصغيرة	٠ر٨٣	٠ر٦١	٠ر٧٣
الصناعات الكبيرة	٧ر٩	٢ر٦٧	٠ر٣٤
مجمل القطاع الصناعي	٣ر٩٨	١ر٦٥	٠ر٤١

* مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

قطاع الصناعات الكبيرة عن القيمة الحقيقية لتكلفة هذا العنصر الاقتصادية وأن الصناعات الصغيرة أقرب للتكلفة الاجتماعية لهذا العنصر، ومرد ذلك الى تركيبة السوق التي تميل الى المنافسة. وبشكل عام نستنتج أن أسواق عناصر الإنتاج في الأردن هي ليست بمعزل عن التشوهات التي هي في صالح الصناعات الكبيرة.

وبسبب وجود هذه التشوهات، فإن معيار فارل للكفاءة الاقتصادية يأخذ الصيغة التالية ليصبح بذلك معيارا للكفاءة الاجتماعية للإنتاج(٩):

الحد الأدنى من :

$$(r^*K + w^*L)/Q \qquad (4\text{-}8)$$

حيث w* و r* تمثلان التكلفة الاجتماعية لكل من عنصر العمل ورأس المال، على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولتطبيق هذا المعيار على الصناعات الأردنية، فإننا نستخدم الأجور الحقيقية المحسوبة سابقا كمؤشر تقريبي للتكلفة الاجتماعية لهذا العنصر. أما سعر الفائدة الذي يعكس التكلفة الاجتماعية لعنصر رأس المال، فقد تعذر حسابه لأسباب تتعلق بعدم استيفاء النموذج القياسي المستخدم لأبسط شروط التقويم الإحصائي. لكن المؤشرات التي تم استعراضها سابقا تدل على أن قيمته تفوق مستوى أسعار الفائدة السائدة في عام ١٩٨٧ (وهو عام الدراسة) . وبالرغم من ذلك فسوف نستخدم أسعار الفائدة السائدة بدلا من (*ر) في معيار فارل للكفاءة الاجتماعية.

وبتعويض القيمة المضافة مرة أخرى بدلا من قيمة الإنتاج، فإن نتائج هذا المعيار تظهر كما في الجدول رقم (٤ - ٤).

ونلاحظ هنا أن الصناعات الصغيرة هي الأكفأ اجتماعيا في استخدامها لعناصر الإنتاج في خلقها للقيم المضافة مقارنة بالصناعات الكبيرة. فخلق دينار واحد من القيمة المضافة لايتطلب سوى (٥٥ر٠) دينار كتكلفة لعنصري رأس المال والعمل في الصناعات الصغيرة، بينما يتطلب ذلك حوالي (٨٣ر٠) دينار في الصناعات الكبيرة. وبشكل عام، فإن هذا يتطلب (٧٢ر٠) دينار في مجمل القطاع الصناعي.

جدول (٤ - ٤)

نتائج معيار فارل الاجتماعي لفئات حجم الصناعة الأردنية

فئة الصناعة	مؤشر معيار فارل الاجتماعي
الصناعات الصغيرة	٥٥ر٠
الصناعات الكبيرة	٨٣ر٠
مجمل القطاع الصناعي	٧٢ر٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومما تجدر الإشارة إليه، أن استخدام قيمة أعلى لسعر الفائدة من القيمة المستخدمة في هذا المعيار، فإن نتائج هذا المعيار سوف تعزز الكفاءة الاجتماعية للصناعات الصغيرة نظرا لأن الصناعات الكبيرة تستخدم عنصر رأس المال بكثافة أكبر من الصناعات الصغيرة، وبالتالي فان متوسط تكاليفها سوف تزداد بنسبة أكبر من الصناعات الصغيرة.

٤ – ٣ – ٢ – ٢ المعدل الحدي لإحلال عوامل الإنتاج

يستخدم هذا المعدل الحدي لاحلال عناصر الانتاج كمؤشر لكفاءة القطاعات المختلفة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، ورأس المال،الخ). فإذا كان توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة يتم بكفاءة، في ظل المنافسة التامة، فإننا نتوقع أن يكون المعدل الحدي لإحلال العمل محل رأس المال متساويا بين هذه القطاعات. واذا لم يكن الأمر كذلك، فإن بالإمكان زيادة الإنتاج بإعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

فإذا افترضنا دالة إنتاج من نوع 'كوب دوجلاس' (CD) على الشكل التالي

$$Q = A\, L^{\alpha}\, K^{\beta} \qquad (4\text{-}9)$$

α : مرونة الانتاج بالنسبة لعنصر العمل

β : مرونة الانتاج بالنسبة لرأس المال

وبافتراض وجود المنافسة التامة في كل من أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج يمكن صياغة هذه الدالة بشكل لوغاريتمي على النحو التالي:

$$\log Q = \log A + \alpha \log L + \beta \log K \qquad (4\text{-}10)$$

ومن هذه الصيغة يمكن اشتقاق المعدل الحدي لإحلال العمل محل رأس المال $MRS_{L,K}$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث أن:

$$MRS_{L,K} = \frac{MP_L}{MP_K} = \frac{dQ/dL}{dQ/dK} \qquad (4\text{-}11)$$

حيث MP_L و MP_K تعنيان الانتاجية الحدية لكل من عنصري العمل ورأس المال، على التوالي. ومنها فان

$$MRS_{L,K} = \frac{\alpha}{\beta} (K/L) \qquad (4\text{-}12)$$

وبناء على هذه الصيغة، فإن بالإمكان زيادة الإنتاج وذلك بتوجيه عنصر العمل نحو القطاعات ذات المعدلات الحدية العالية للإحلال بين العمل ورأس المال، وبتوجيه عنصر رأس المال نحو القطاعات ذات المعدلات الحدية المنخفضة.

النتائج

لقياس المعدل الحدي لإحلال العمل محل رأس المال $MRS_{L,K}$ لفئات حجم الصناعة المختلفة، فقد قمنا بتقدير معلمات الصيغة رقم (٤ – ١٠) حسب طريقة 'المربعات الصغرى الاعتيادية' (OLS) باستخدام بيانات عام ١٩٨٧ بشكل مقاطع عرضية لفئات حجم الصناعة المختلفة وحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (٤ – ٥). ونلاحظ من هذا الجدول أن مرونات الانتاج لكل من عنصري العمل ورأس المال تسجل قيما أعلى للصناعات الكبيرة مقارنة بالصناعات الصغيرة. ونلاحظ أيضا أن الانتاج في الصناعات الكبيرة يمتاز بزيادة عوائد الحجم بينما يمتاز انتاج الصناعات الصغيرة بنقصان عوائد الحجم.

وبتعويض هذه النتائج في صيغة المعدل الحدي لإحلال العمل محل رأس المال (صيغة رقم ٤ – ١٢)، وكما هو مبين في الجدول رقم (٤ – ٦)، نلاحظ أن قطاع الصناعات الكبيرة يسجل معدلا عاليا لإحلال العمل محل رأس المال (٣٨ر٠٣)، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع نسبة رأس المال إلى عنصر العمل التي تبلغ (٢٣ر٢٠)، بينما يسجل قطاع الصناعات الصغيرة معدلا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ٥)

نتائج معادلة الانحدار للصيغة الخطية لدالة 'كوب دوجـلاس'

فئة الصناعة	قيمة α_i	قيمة β_i	المؤشرات الإحصائيـة
الصناعات الصغيرة–الصغيرة	٠ر٨٥ (٩ر٤٤)	٠ر١٥ (١ر٨٩)	R^2=0.91; F(2,20)=100.4; N=23
الصناعات الصغيرة–المتوسطة	٠ر٥٥ (٤ر٤٢)	٠ر٣٧ (٣ر٤٦)	R^2=0.80; F(2,27)=53.57; N=30
مجمل الصناعات الصغيرة	٠ر٧٤ (٦ر٨٠)	٠ر٢٢ (٢ر٥١)	R^2=0.81; F(2,30)=65.76; N=33
مجمل الصناعات الكبيرة	٠ر٧٧ (٣ر٤٥)	٠ر٤١ (٢ر٤٥)	R^2=0.91; F(2,13)=57.29; N=16
مجمل القطاع الصناعي	٠ر٥٢ (٢ر٧٤)	٠ر٣٥ (٣ر١٢)	R^2=0.75; F(2,31)=47.05; N=34

* القيمة بين قوسين هي قيمة اختبـار (t)

** جميع المعلمات (α_i) و (β) تتمتع بمعنوية عند مستوى معنـوي قـدره (٠ر٠٥)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٤ - ٦)

المعدل الحدي لإحلال العمل محل رأس المال لفئات حجم الصناعة

فئة الصناعة	α / β	K/L	MRS(L,K)
الصناعات-الصغيرة-الصغيرة	٥ر٦٧	١ر٣٨	٧ر٨٢
الصناعات - الصغيرة-المتوسطة	١ر٤٩	٣ر١١	٤ر٦٢
مجمل الصناعات الصغيرة	٣ر٣٦	٢ر٠٧	٦ر٩٦
مجمل الصناعات الكبيرة	١ر٨٨	٢٠ر٢٣	٣٨ر٠٣
مجمل القطاع الصناعي	١ر٤٩	١١ر٢٩	١٦ر٨٢

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

منخفضا لإحلال العمل محل رأس المال (٩٦ر٦). وهذه نتيجة طبيعية لانخفاض نسبة رأس المال إلى العمل (٢ر٠٧) وهي أقل من مثيلتها في الصناعات الكبيرة بحوالي (١٠) مرات(١٠).

وفي فئات الصناعات الصغيرة، نلاحظ من الجدول رقم (٤ - ٦) أن الصناعات الصغيرة-الصغيرة تسجل قيمة أعلى في معدلها الحدي (٧ر٨٢) مقارنة بالصناعات الصغيرة-المتوسطة (٤ر٦٢). ولا يعود ذلك لارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل في الفئة الأولى (بل على العكس، فقد كانت هذه النسبة هي الأعلى في فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة)، وإنما يعود لارتفاع مرونة الإنتاج النسبية لعنصر العمل مقارنة بعنصر رأس المال في فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة حيث تبلغ هذه النسبة في هذه الفئة (٥ر٦٧) مقارنة بـ (١ر٤٩) فقط للصناعات الصغيرة المتوسطة. وبشكل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

عام فقد بلغ معدل الإحلال الحدي لمجمل القطاع الصناعي (٨٢ر١٦) وهذه قيمة متوسطة ما بين قيم المعدل الحدي للإحلال المسجلة للصناعات الصغيرة والكبيرة.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن توزيع عناصر الإنتاج لايتم بكفاءة بين فئات حجم الصناعة، حيث أن هذه المعدلات ليست مختلفة فحسب، بل تظهر تباينا كبيرا ما بين هذه الفئات. وبناء على ذلك فإن إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين هذه الفئات سيحقق مستويات إنتاجية أعلى للقطاع الصناعي بشكل عام. واتجاه هذا التوزيع، كما تشير النتائج، يكون بتوجيه عنصر رأس المال إلى الصناعات الصغيرة وتوجيه عنصر العمل إلى الصناعات الكبيرة.

٤ – ٣ – ٢ – ٣ مقاييس الإنتاجية الجزئية والكلية لعناصر الإنتاج

أولا: المقاييس الجزئية

ونعني بالمقاييس الجزئية تلك التي تشير إلى متوسط حجم الإنتاج (المقاس بوحدات مادية أو نقدية) المنسوب إلى وحدة واحدة من أحد العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية. وتسمى جزئية لأنها تتعامل مع كل عنصر من عناصر الإنتاج بشكل منفرد. وبعبارة أخرى، فإن هذه المقاييس تأخذ النسب التالية:

– المقياس الجزئي لإنتاجية العمل = حجم الإنتاج (Q)//عدد العاملين (L)

– المقياس الجزئي لإنتاجية رأس المال = حجم الإنتاج (Q)//حجم رأس المال(K)

ويمكن الاستعاضة عن حجم الانتاج بقيمة الانتاج السنوي او القيمة المضافة خلال العام.

النتائج

لقد تم احتساب المقاييس الجزئية للانتاجية لكل من الصناعات الصغيرة وأنشطتها ولمجمل القطاع الصناعي وأنشطته الكلية حسب إحصائيات عام ١٩٨٧. ويبين الجدولان (٤ – ٧) و (٤ – ٨) انتاجية العمل ورأس المال للصناعات الكبيرة والصغيرة موزعة حسب الأنشطة الصناعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ٧)

الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال باستخدام الإنتاج والقيمة المضافة للصناعات الصغيرة ونسبة العمل إلى رأس المال موزعة حسب الأنشطة الصناعية لسنة ١٩٨٧

النشاط الصناعي	Q/L*	Q/K**	V/L*	V/K**	L/K***
المقالع والتعدين	٧ر١٩	٢ر٠٠	٤ر٣٥	١ر٢١	٠ر٢٨
المواد الغذائية	٥ر٦٨	١ر٩١	١ر٩٣	٠ر٦٥	٠ر٣٤
المشروبات	١٤ر١٦	٠ر٧٠	١١ر٣٦	٠ر٥٦	٠ر٠٥
الغزل والنسيج	٤ر١٠	٢ر٣٧	١ر٤٦	٠ر٨٤	٠ر٥٨
الملبوسات الجاهزة	٢ر٨٩	٤ر٠٠	١ر٥٣	٢ر١٢	١ر٣٨
الدباغة والجلود	٤ر٢٧	١٠ر٦٨	١ر٢٧	٣ر١٨	٢ر٥٠
الأحذية	٣ر٥١	٢ر٩٧	١ر٧٥	١ر٤٨	٠ر٨٥
منتجات الأخشاب والأثاث	٣ر٦٧	٢ر٨٣	١ر٦٨	١ر٢٩	٠ر٧٧
الورق ومنتجاته	٩ر٥٣	٠ر٩٦	٢ر٤٢	٠ر٢٤	٠ر١٠
الطباعة والنشر	٧ر٥٤	٢ر٠٥	٣ر٠٠	٠ر٨٢	٠ر٢٧
الصناعة الكيماوية	٩ر٢٢	٣ر٦٠	٢ر٧٢	١ر٠٦	٠ر٣٩
منتجات المطاط	٩ر٨٥	٠ر٣٤	٤ر٩٠	٠ر١٧	٠ر٠٣
منتجات البلاستيك	١٠ر٧٧	٠ر٩٩	٢ر٩٨	٠ر٢٧	٠ر٠٩
المنتجات غير المعدنية	٤ر٦٣	٣ر٦٤	١ر٨٧	١ر٤٧	٠ر٧٩
المنتجات المعدنية					
الأساسية غير الكهربائية	٣ر٨٨	٠ر٨٨	١ر٧٢	٠ر٣٩	٠ر٢٣
المنتجات الكهربائية	٠ر٤٦	١ر٥٤	٠ر١٧	٠ر٥٨	٣ر٣٥
معدات النقل	٥ر٥٦	٠ر٧٨	٢ر٥٠	٠ر٣٥	٠ر١٤
خدمات صناعية	١ر٧٢	٣ر٨٠	١ر٢٤	٢ر٧٥	٢ر٢١
مجمل الصناعات الصغيرة	٣ر٩٢	١ر٨٩	١ر٧٨	٠ر٨٦	٠ر٤٨

* ألف دينار لكل عامل.

** دينار من الانتاج لكل دينار من رأس المال الثابت.

*** عدد العاملين لكل ألف دينار من رأس المال الثابت.

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ٨)

الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال باستخدام الإنتاج والقيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي ونسبة العمل إلى رأس المال موزعة حسب الأنشطة الصناعية الإجمالية لسنة ١٩٨٧

النشاط الصناعي	Q/L*	Q/K**	V/L*	V/K**	L/K***
المقالع والتعدين	١٩ر٥٢	٢٩ر٣٨	١١ر١٥	١٦ر٧٨	١ر٥٠
المواد الغذائية	١٠ر٦٤	٦ر٥٦	٢ر٥٤	١ر٥٦	٠ر٦٢
المشروبات	٣٠ر٤٨	١٥ر١٣	١٨ر٤٠	٩ر١٣	٠ر٥٠
الغزل والنسيج	١١ر٤١	١٤ر٧٨	٣ر٥٧	٤ر٦٢	١ر٣٠
الملبوسات الجاهزة	٣ر١٥	٢ر٨١	١ر٤٩	١ر٣٣	٠ر٨٩
الدباغة والجلود	٨ر٥٢	١ر٧٨	٣ر٨١	٠ر٨٠	٠ر٢١
الأحذية	٥ر٣٤	٤ر٢٥	٢ر٢٦	١ر٨٠	٠ر٨٠
منتجات الأخشاب والأثاث	٤ر٢٤	٢ر٠٩	١ر٨٩	٠ر٩٣	٠ر٤٩
الورق ومنتجاته	١٦ر٨٧	١ر٩٦	٥ر٠٢	٠ر٥٨	٠ر١٢
الطباعة والنشر	٧ر١٣	١ر٤٧	٣ر٠٥	٠ر٦٣	٠ر٢١
الصناعات الكيماوية	٢٤ر١٠	١ر٣٠	٥ر٢٨	٠ر٢٩	٠ر٠٥
منتجات المطاط	١٢ر٦٨	٠ر٨٢	٢ر٥٩	٠ر١٧	٠ر٠٧
منتجات البلاستيك	١١ر٧٨	١ر٢٦	٣ر٥٢	٠ر٣٨	٠ر١١
المنتجات غير المعدنية	١٣ر٤٨	٠ر٤٤	٧ر٥٩	٠ر٢٥	٠ر٠٣
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	١٠ر٦٠	١ر٥٤	٣ر٧٠	٠ر٥٤	٠ر١٥
المنتجات الكهربائية	٩ر٣٠	٠ر٩١	٣ر٠٢	٠ر٢٩	٠ر١٠
معدات النقل	٧ر٧١	٠ر٩٥	٢ر٩٩	٠ر٣٧	٠ر١٢
خدمات صناعية	١ر٧٣	٣ر٤٦	١ر٢٥	٢ر٤٩	٢ر٠٠
مجمل القطاع الصناعي	١٥ر٠٩	١ر٣٤	٦ر٦٩	٠ر٥٩	٠ر٠٩

* ألف دينار لكل عامل.

** دينار من الانتاج لكل دينار من رأس المال الثابت.

*** عدد العاملين لكل ألف دينار من رأس المال الثابت.

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونلاحظ من هذين الجدولين أن هناك (٩) أنشطة من بين (١٨) نشاطا صناعيا تم اعتمادهما للمقارنة (أي النصف) تحقق إنتاجية عالية لكل من عنصري رأس المال والعمل معا في القطاع الصناعي الكلي، مقارنة بما تحققه هذه الأنشطة في قطاع الصناعات الصغيرة. وهذه الأنشطة هي المقالع والتعدين، والمواد الغذائية، والمشروبات، والغزل والنسيج، والأحذية، والورق ومنتجاته، ومنتجات المطاط، والمنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية، ومعدات النقل. وهذا يدل بوضوح على أن هذه الأنشطة بشكل عام تحقق إنتاجية أعلى لكلا العنصرين في قطاع الصناعات الكبيرة قياسا بقطاع الصناعات الصغيرة. وفي المقابل، نلاحظ أن هناك نشاطا صناعيا واحدا ضمن الصناعات الصغيرة يحقق إنتاجية أعلى لكلا العنصرين، وهو نشاط الطباعة والنشر. وهذا يؤكد أن إنتاج هذا النشاط يتم بكفاءة في المؤسسات الصغيرة.

من جهة ثانية، هناك (٨) أنشطة صناعية يحقق معظمها إنتاجية أعلى لعنصر العمل على المستوى الاجمالي مقارنة بأنشطة الصناعات الصغيرة في نفس الوقت الذي تحقق فيه أنشطة الصناعات الصغيرة إنتاجية أعلى لرأس المال. وهذه الأنشطة هي الملبوسات الجاهزة، والدباغة والجلود، ومنتجات الأخشاب والأثاث، والصناعات الكيماوية، ومنتجات البلاستيك، والمنتجات غير المعدنية، والمنتجات الكهربائية، والخدمات الصناعية. أضف إلى ذلك أن مجمل الصناعات الصغيرة تحقق بشكل عام إنتاجية أعلى لرأس المال (١٫٨٩) مقارنة بمجمل القطاع الصناعي (١٫٣٤)، لكن الأخير يحقق إنتاجية أعلى لعنصر العمل (١٥٫٠٩) مقارنة بالصناعات الصغيرة (٣٫٩٢). وعلى ضوء هذه النتائج، فلا يمكن لنا الجزم في تحديد ما اذا كانت الصناعات الصغيرة أو الصناعات الكبيرة تحقق الكفاءة النسبية في عملياتها الإنتاجية بشكل عام أو في الأنشطة الثمانية السابقة الذكر.

وباعتماد القيمة المضافة (V)، بدلا من الإنتاج (Q)، في حسابات الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال، فاننا نلاحظ من الجدولين (٤ – ٧) و (٤ – ٨) أن نشاطي الملبوسات الجاهزة ومنتجات المطاط يحققان أعلى إنتاجية لكلا العنصرين في قطاع الصناعات الصغيرة مقارنة بمثيليهما على المستوى الإجمالي، وهذه النتيجة تشير إلى كفاءة الصناعات الصغيرة النسبية في هذه الأنشطة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مقارنة بالصناعات الكبيرة، بينما تبقى في المقابل تسعة أنشطة صناعية تسجل كفاءة نسبية اعلى لصالح المؤسسات الكبيرة، وتبقى النتيجة غير واضحة فيما يتعلق بالأنشطة السبعة الباقية.

وبمقارنة متوسط إنتاج عنصري العمل ورأس المال في أنشطة الصناعات الصغيرة حسب فئاتها الحجمية، وباستخدام إحصائيات عام ١٩٨٧ أيضا، نلاحظ في الجداول (٤ - ٩) و (٤ - ١٠) و (٤ - ١١) أن أنشطة المقالع والتعدين، والطباعة والنشر، ومنتجات البلاستيك والمنتجات الكهربائية في فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة تحقق أعلى مستويات من الإنتاجية لكلا العنصرين مقارنة بفئتي الصناعات الصغيرة-الصغيرة والصغيرة-المتوسطة. ومما يجدر ذكره أن هذه الفئة (الصغيرة-الكبيرة) تنفرد بإنتاج المشروبات، والتبغ والسجائر، ومعدات النقل، بينما تنفرد فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة بصناعة منتجات المطاط.

ومن خلال قراءتنا للجداول، نجد أيضا أن صناعة الأحذية في فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة تحقق أعلى مستويات لإنتاجية عنصري العمل ورأس المال معا، مقارنة بالفئات الأخرى.

وبصورة عامة، فليس هناك أية دلائل تشير الى أن أية فئة من فئات الصناعات الصغيرة الثلاث تحقق إنتاجية أعلى لعنصري الإنتاج معا تفوق ما تحققه الفئتان الأخريان معا. لكن من الواضح، أن فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة تحقق إنتاجية أعلى لعنصري الإنتاج، رأس المال والعمل معا مقابل فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة، وهذا يعطي الفئة الأولى الكفاءة النسبية مقارنة بالفئةالثانية في العمليات الإنتاجية التي تقومان بها.

ومرة أخرى، وباعتماد القيمة المضافة بدلا من الإنتاج في حسابات الإنتاجية المتوسطة لعناصر الإنتاج في فئات حجم الصناعة الصغيرة، نلاحظ من الجداول السابقة أن نشاطي المقالع والتعدين والمنتجات الكهربائية في فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة يحققان، مرة أخرى، بالإضافة لنشاط الملبوسات الجاهزة، أعلى إنتاجية لعنصري الإنتاج معا، بينما نجد أن أنشطة الطباعة والنشر، ومنتجات البلاستيك، والمنتجات غير المعدنية، تحقق ذلك في فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة. وتبقى الصورة غير واضحة لبقية الأنشطة الصناعية ولمجمل الفئات التي تشملها الصناعات الصغيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ٩)

الإنتاجية المتوسطة لعنصري رأس المال والعمل باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة موزعة حسب الأنشطة (١٩٨٧)

النشاط الصناعي	Q/L*	Q/K**	V/L*	V/K**
المقالع والتعدين	٦ر٠٦	٣ر٦٩	٣ر٥٥	٢ر١٦
المواد الغذائية	٦ر١٢	٥ر٢٦	٢ر١٠	١ر٨١
الغزل والنسيج	٢ر٧٣	١٣ر١٢	١ر١٦	٥ر٦٠
الملبوسات الجاهزة	٢ر٤١	٥ر٣٨	١ر٢٩	٢ر٨٨
الدباغة والجلود	١ر٩٧	٩ر٨٧	١ر٠٨	٥ر٣٩
الأحذية	٣ر٣٩	٥ر٧٦	١ر٦٨	٢ر٨٥
منتجات الأخشاب والأثاث	٣ر٣٨	٤ر٢١	١ر٤٩	١ر٨٦
الطباعة والنشر	٣ر٠٩	٠ر٨٦	١ر٧٠	٠ر٤٧
الصناعات الكيماوية	١١ر١٥	٤ر٠٥	٥ر٠٣	١ر٨٣
المنتجات غير المعدنية	٤ر٠١	٤ر٠٤	١ر٦٢	١ر٦٤
المنتجات المعدنية الأساسية غيرالكهربائية	٣ر٥٩	٠ر٧٦	١ر٦٣	٠ر٣٤
خدمات صناعية	١ر٦٨	٤ر٥٣	١ر٢١	٣ر٢٧
مجمل الصناعات الصغيرة–الصغيرة	٣ر٠٢	٢ر٢٠	١ر٤٧	١ر٠٧

* ألف دينار لكل عامل.

** دينار من الانتاج لكل دينار من رأس المال الثابت.

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ١٠)

الإنتاجية المتوسطة لكل من عنصري العمل ورأس المال باستخدام الإنتاج القائم و القيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة–المتوسطة موزعة حسب الأنشطة الصناعية لعام (١٩٨٧).

النشاط الصناعي	Q/L*	Q/K**	V/L*	V/K**
المقالع والتعدين	٦ر٤٥	١ر٥٥	٤ر٠٣	٠ر٩٧
المواد الغذائية	٤ر١٥	١ر٠٢	١ر٦٠	٠ر٣٩
الغزل والنسيج	٥ر١١	١ر٤٨	١ر٦٦	٠ر٤٨
الملبوسات الجاهزة	٤ر١٤	٢ر٦٧	١ر٩٥	١ر٢٦
الدباغة والجلود	١ر٩٢	٢١ر٣٨	١ر٢١	١٣ر٤٧
الأحذيـــة	٤ر٢٦	١٩ر٧٤	٢ر١٩	١٠ر١٥
منتجات الأخشاب والأثـاث	٣ر١٢	١ر٤٧	١ر٣٩	٠ر٦٦
الورق ومنتجاته	٨ر٥٦	٤ر٦٨	٢ر٣٥	١ر٢٨
الطباعة والنشر	٥ر٦٦	١ر٤٠	٣ر٠٤	٠ر٧٦
الصناعة الكيماوية	٩ر٩١	٤ر٢٧	٣ر١٦	١ر٣٦
منتجات المطاط	٩ر٨٣	٠ر٣٤	٤ر٨٣	٠ر١٧
منتجات البلاستيك	٧ر٥٨	٠ر٩٢	٤ر٤٢	٠ر٥٤
المنتجات غير المعدنية	٤٠ر٩٢	٣ر٦٩	١٨ر٩٦	١ر٧١
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٤ر٧٠	١ر٦٣	١ر٨٦	٠ر٦٥
المنتجات الكهربائية	٣ر٠٧	١ر١٣	١ر٤٨	٠ر٥٤
خدمات صناعية	١ر٩٤	٢ر٠٧	١ر٤٠	١ر٥٠
مجمل الصناعات الصغيرة–المتوسطة	٤ر٩٣	١ر٥٩	٢ر٣٦	٠ر٧٦

* ألف دينار لكل عامـل.

** دينار من الانتاج لكل دينار من رأس المال الثـابت.

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ١١)

الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل ورأس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة موزعة حسب الأنشطة (١٩٨٧)

النشاط الصناعي	Q/L*	Q/K**	V/L*	V/K**
المقالع والتعدين	١٣ر٣٦	١٠ر٤٩	٧ر٣١	٥ر٧٤
المواد الغذائية	٧ر٥٢	١ر٧٩	٢ر١٨	٠ر٥٢
المشروبات	١٤ر١٦	٠ر٧٠	١١ر٣٦	٠ر٥٦
التبغ والسجائر	١٣ر٢٥	٣٢ر٤٥	٨ر٧١	٢١ر٣٣
الغزل والنسيج	٤ر٨٢	٢ر٦٧	١ر٦٤	٠ر٩١
الملبوسات الجاهزة	٣ر١٩	٤ر٥٦	٢ر٠١	٢ر٨٨
الدباغة والجلود	٨ر١٧	١٠ر٢٩	٢ر٦١	٣ر٢٨
الأحذية	٣ر٠٦	٠ر٦٥	٢ر٦٨	٠ر٥٦
منتجات الأخشاب والأثاث	٧ر٥٤	١ر٦٥	٤ر٦٠	١ر٠١
الورق ومنتجاته	١٠ر٦٩	٠ر٥٥	٢ر٦٥	٠ر١٤
الطباعة والنشر	٩ر٩٧	٢ر٨٩	١ر٧٥	٠ر٥١
الصناعات الكيماوية	١٨ر٨٥	٢ر٥٠	٥ر٤٣	١ر٠١
منتجات البلاستيك	١٢ر٥٠	١ر٠١	٢ر١٩	٠ر١٨
المنتجات غير المعدنية	٧ر٦٦	٣ر٠٦	٢ر٥٧	١ر٠٣
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٣ر٩٩	٠ر٧٢	٢ر٧٦	٠ر٥٠
المنتجات الكهربائية	٨ر٨٤	١ر٨٣	٣ر٣٩	٠ر٧٠
معدات النقل	٥ر٥٧	٠ر٧٨	٢ر٥٢	٠ر٣٥
خدمات صناعية	١ر٩٩	٢ر٥٣	١ر٥٩	٢ر٠٢
مجمل الصناعات الصغيرة-الكبيرة	٧ر٩٣	١ر٧٦	٣ر٠٢	٠ر٦٧

* ألف دينار لكل عامل.

** دينار من الانتاج لكل دينار من رأس المال الثابت.

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانيا: مقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتـاج

تعنى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج متوسط حجم الإنتاج المنسوب إلى وحدة واحدة من تركيبة العناصر الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية. وهذا المقياس يختلف عن المقاييس الجزئية في شموليته لعناصر الإنتاج ودمجها معا في تركيبة واحدة، ويمكن التعبير عن هذا المقياس بالمعادلة التالية(١١):

$$TFP = Q/(\alpha L + \beta K) \qquad (4\text{-}13)$$

حيث (TFP) هي الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، و(α) و(β) هما حصة العمل وحصة رأس المال من الإنتاج، على التوالي.

ويفترض هذا المقياس ثبات عوائد الحجم، بمعنى أن حصة العمل ورأس المال من الانتاج تساوي واحد صحيح ($\alpha + \beta = 1$). ويأتي هذا الافتراض لعزل التغير التقني عن عناصر الانتاج الرئيسة (العمل ورأس المال)، بمعنى أن التغير التقني غير متضمن (disembodied) في هذه العناصر(١٢).

ويعبر هذا المقياس عن مدى الكفاءة التي تستخدم فيها العناصر الداخلة في العمليات الإنتاجية. فيمكن مثلا اعتبار مؤسسة ما بأنها كفؤة نسبيا إذا استطاعت أن تحقق مستويات أعلى من الإنتاج باستخدام مستويات مماثلة للغير من العناصر الإنتاجية ، أو إذا استطاعت المحافظة على مستوى إنتاج مماثل للغير باستخدام قدر أقل من العناصر الإنتاجية.

أما معدلات نمو الإنتاجية الكلية، فيمكن تعريفها على أنها الفرق ما بين معدلات نمو الإنتاج ومعدلات نمو العناصر الإنتاجية بحسب أوزانها في العملية الإنتاجية. ومعدلات نمو الإنتاجية الكلية لايمكن اعتبارها مؤشرا للمستويات المطلقة لكفاءة المؤسسات، أو القطاعات، في استخدامها للموارد الإنتاجية. فإذا افترضنا مثلا أن قطاعا ما يحقق معدلات نمو أعلى في الإنتاجية الكلية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لعناصر الإنتاج مقارنة بقطاع آخر، فان هذا لايعني أن هذا القطاع يتمتع بمستوى أعلى من القطاع الآخر في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج. لكن هذه المعدلات تشير بالتأكيد إلى أن القطاع الذي يحقق معدلات نمو أعلى لإنتاجية العناصر يحقق معدلات متزايدة من الكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية يفوق القطاعات الأخرى، واستمرار تحقيق هذه المعدلات يؤدي بالنهاية إلى انتقال الموارد الإنتاجية، وعلى افتراض عدم وجود أية عوائق تنظيمية أو مؤسسية، إلى ذلك القطاع.

النتائج

حيث أن مقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج تفترض ثبات عائدات الحجم، فإن احتسابه يتطلب بأن يكون مجموع ($\alpha+\beta=1$). وبالاستناد إلى نتائج معادلة الانحدار لصيغة 'كوب دوجلاس' الخطية رقم (٤ - ١٠) الواردة سابقا في الجدول رقم (٤ - ٥)، وبتوزيع قيم (α) و(β) المقدرة في تلك المعادلات على (١٠٠٪) حسب أوزانها في معادلة الانحدار، وفقا للصيغ التالية:

$$\alpha = \frac{\hat{\alpha}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} \qquad (4\text{-}14)$$

$$\beta = \frac{\hat{\beta}}{\hat{\alpha}+\hat{\beta}} \qquad (4\text{-}15)$$

حيث ($\hat{\alpha}$) و ($\hat{\beta}$) تمثل مرونات الإنتاج لكل من العمل ورأس المال التي تم احتسابها وفقا لدالة الإنتاج رقم (٤ - ١٠).

وباستخدام هذه القيم في احتساب معادلة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، لكل من مجمل الصناعات الصغيرة وفئتي الصناعات الصغيرة-الصغيرة والصغيرة-المتوسطة، ومجمل القطاع الصناعي، باستخدام بيانات ١٩٨٧ ، نحصل على النتائج التي تظهر في جدول (٤ - ١٢). وقد استثنينا فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة من هذا الجدول حيث أن قياس دالة الإنتاج (٤ - ١٠) الخاصة بها لم تحقق شروط التقويم الإحصائي. ونلاحظ من هذا الجدول أن الصناعات الصغيرة

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ١٢) .

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج موزعة حسب فئات الصناعة باستخدام بيانات ١٩٨٧

فئة الصناعة	الانتاج (مليون دينار)	عدد العاملين (ألف عامل)	رأس المال (مليون دينار)	α	β	الانتاجية الكلية
الصناعات الصغيرة-الصغيرة	١ر٦٠	٩ر١٩	٤ر٢٧	٠ر٨٥	٠ر١٥	٢ر٨٦
الصناعات الصغيرة-المتوسطة	٥ر٣٢	٦ر٦	٥ر٢٠	٠ر٦٠	٠ر٤٠	٣ر٩٧
مجمل الصناعات الصغيرة	٩ر١٢٦	٤ر٣٢	١ر٦٧	٠ر٧٧	٠ر٢٣	٣ر١٤
مجمل القطاع الصناعي	٠ر٩٩٣	٨ر٦٥	٤ر٧٤٣	٠ر٦٠	٠ر٤٠	٢ر٩٥

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

تحقق إنتاجية كلية لعنصري الإنتاج الرئيسين (العمل ورأس المال) يبلغ مؤشرها (١٤ر٣). وهذه القيمة أعلى مما يحققها مجمل القطاع الصناعي (٩٥ر٢).

ومن هنا نستطيع الاستنتاج بأن قطاع الصناعات الصغيرة بشكل عام يحقق كفاءة نسبية أعلى في استخدامه للعناصر الإنتاجية في عملياته الإنتاجية مما يحققه قطاع الصناعات الكبيرة. وهذه النتيجة تعزز ما حصلنا عليه من نتائج باستخدام معيار فارل للكفاءة الاقتصادية الاجتماعية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا، أن الفروقات في مستويات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بين المؤسسات أو القطاعات المختلفة يمكن أن تعزى بشكل عام إلى عاملين رئيسيين، يتعلق الأول بمستوى الكفاءة الفنية للآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج، وبمستويات الأداء الإداري وفاعليته، وبالمستوى العام لنوعية عنصر العمل من حيث التدريب والثقافة والخبرة، إلخ. ويتعلق العامل الثاني بمدى استخدام المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية أو الصناعية بشكل عام لتقنيات إنتاجية تتناسب وأسعار عناصر الإنتاج، وبمدى استجابتها للتغيرات الحاصلة في هذه الأسعار، كالتوجه مثلا نحو استخدام تقنيات ذات كثافة رأسمالية في حالة ارتفاع تكلفة عنصر العمل مقارنة بتكلفة عنصر رأس المال، أو نحو تقنيات ذات كثافة عمالية إذا تغيرت التكاليف النسبية لعناصر الإنتاج باتجاه معاكس. ومن خلال دراستنا في الفصل السابق لخصائص الصناعات الصغيرة، واستعراضنا للتقنيات التي تستخدمها هذه الصناعات، يمكن تفسير الانتاجية المرتفعة التي تحققها الصناعات الصغيرة بالاستخدام الكفؤ للمهارات الفنية والكفاءات الادارية وللمعدات والآلات، حيث أنها تعتبر عناصر نادرة في هذه الصناعات، وكذلك لاستخدامها عنصر العمل باجور منخفضة قياسا بالاجور السائدة في الصناعات الكبيرة.

ثالثا: مقاييس نمو الانتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

وفيما يتعلق بقياس معدلات نمو الإنتاجية الكلية لفئات حجم الصناعات الأردنية، ونظرا لعدم توفر البيانات الإحصائية اللازمة بشكل سلاسل زمنية لقطاع الصناعات الصغيرة أو فئاتها المختلفة باستثناء فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة، فإننا سنحصر عمليات القياس على هذه الفئة ومقارنتها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بالصناعات التي توظف مؤسساتها خمسة عمال فأكثر. وسوف نستخدم الأسلوب التحديدي (Deterministic approach) باحتساب 'مؤشر سولو الهندسي' (Solow's geometric index)، والأسلوب غير التحديدي أو ما يسمى أحيانا بـ'المنظور العشوائي' (Stochastic approach) بقياس معادلات الانحدار لبعض دوال الإنتاج المختلفة. ومما تجدر الاشارة اليه هنا، أن نتائج هذه المقاييس لا تعطي مؤشرا عن مجمل الصناعات الصغيرة، حيث أن هناك فئتين منها متضمنة في الصناعات التي توظف مؤسساتها خمسة عمال فأكثر.

ا – مؤشر سولو الهندسي:

ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية(١٣)

$$G_A = G_V - \alpha G_L - (1-\alpha)G_K \qquad (4\text{-}16)$$

حيث

G_A : معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

G_V : معدل النمو الحقيقي للقيمة المضافة.

G_L : معدل النمو لعنصر العمل.

G_K : معدل النمو الحقيقي لعنصر رأس المال.

α : حصة عنصر العمل من القيمة المضافة الحقيقية.

النتائج

باعتماد (α) كقيمة متوسطة لحصة عنصر العمل من القيمة المضافة خلال سنوات الدراسة، وباستخدام البيانات اللازمة على شكل سلسلة زمنية (time series) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ ، فإن نتائج احتساب هذا المؤشر لكل من فئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة ولما تبقى من صناعات،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أي تلك التي توظف مؤسساتها خمسة عمال فأكثر، تظهر في الجدول رقم (٤ - ١٣). وتبين هذه النتائج أن كلا من فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة والفئات الصناعية الأخرى تحقق معدلات نمو سنوية سالبة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)، حيث سجلت فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة معدل نمو سالب قدره (- ٣ر٠٢٪) وهو أقل بقليل مما سجلته الفئات الصناعية الأخرى (- ٣ر٠٤٪).

جدول (٤ - ١٣)

نتائج مؤشر سولو للصناعات الصغيرة-الصغيرة وبقية الفئات الصناعية

فئة الصناعة	GV	GL	GK	a	GA
	٪	٪	٪	٪	٪
الصناعات الصغيرة-الصغيرة					
١٩٧٥-١٩٨٢	١١ر٤٤	٢ر٦٩	٥ر٨٦	٠ر٢٦	٦ر٤٠
١٩٨٢-١٩٨٧	٣ر٧٧	١٠ر٥٤	٢٣ر٨١	٠ر٣٠	-١٦ر٦
١٩٧٥-١٩٨٧	٨ر٢٥	٥ر٩٦	١٣ر٣٤	٠ر٢٤	-٣ر٠٢
الفئات الصناعية الأخرى					
١٩٧٥-١٩٨٢	١٤ر٤٦	١٠ر٥٨	٣٧ر٠٠٠	٠ر٢٧	-١٥ر٤١
١٩٨٢-١٩٨٧	١٢ر٢٥	٤ر٦٧	-٤ر١٤	٠ر٣١	١٣ر٦٦٠
١٩٧٥-١٩٨٧	١٣ر٥٤	٨ر١٦	١٩ر٨٦٠	٠ر٢٨	-٣ر٠٤

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبتقسيم هذه الفترة الكلية إلى فترتين، الأولى تلك التي واكبت فترة الرواج التي عاشها الاقتصاد الأردني (١٩٧٥ – ١٩٨٢) والثانية تلك التي تمثل فترة التباطؤ الاقتصادي (١٩٨٢ – ١٩٨٧)، فإننا نلاحظ أن فئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة حققت معدلات نمو موجبة لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية (٠٤٠ر٦) خلال الفترة الأولى، بينما كانت هذه المعدلات سالبة لبقية فئات حجم الصناعة خلال تلك الفترة. وهذا يشير بوضوح إلى معدلات الكفاءة التي كانت تحققها فئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة إبان فترة الرواج الاقتصادي. وفي فترة التباطؤ الاقتصادي (١٩٨٢ – ١٩٨٧)، فإن الصورة قد انعكست تماما، حيث تحولت معدلات النمو الموجبة لفئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة فى فترة الرواج إلى معدلات سالبة في فترة التباطؤ، والعكس صحيح لبقية فئات حجم الصناعة. وقد يعود ذلك إلى سياسات الحماية التي انتهجتها الحكومة وكانت لصالح منتجات المؤسسات الصناعية كبيرة الحجم التي تدخل في فئة الصناعات التي توظف خمسة عمال فأكثر.

ب – قياس معدلات نمو الإنتاجية الكلية باستخدام الأسلوب غير التحديدي

سنهتم هنا بقياس بعض دوال الانحدار لصيغ مشتقة من دوال الإنتاج المختلفة. وسوف نفترض أن هذه الدوال متجانسة من الدرجة الأولى (Homogenous production functions of degree one)، ونفترض أيضا وجود المنافسة الكاملة في كل من سوق المنتجات وسوق عناصر الإنتاج، كما نفترض بأن التغير التقني (Technical progress) هو من النوع المحايد وغير متضمن في عناصر الإنتاج (neutral and disembodied) حسب مفهوم هيكس (Hicks)، بمعنى أن التغير التقني يحدث في العلاقة التي تربط المدخلات من جهة والمخرجات من جهة أخرى مع ثبات المعدل الحدي لإحلال رأس المال محل العمل عند أي مستوى من نسبة رأس المال إلى العمل (K/L). وبالاستناد إلى دالة 'كوب دوجلاس' التي أشرنا اليها سابقا، وإضافة متغير للدلالة على معدل نمو الإنتاجية الكلية، تصبح تلك الدالة على النحو التالي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

$$Q = A\, e^{\lambda t}\, L^{\alpha}\, K^{(1-\alpha)} \qquad (4\text{-}17)$$

حيث

A : معلمة كفاءة تدل على التقنية الإنتاجية المستخدمة.

e : العدد النيبيري.

λt : مؤشر لمعدل نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

ويمكن كتابة هذه الدالة بالصيغة اللوغاريتمية على النحو التالي:

$$\log Q = \log A + \lambda t + \alpha \log L + (1-\alpha) \log K \qquad (4\text{-}18)$$

كما يمكن كتابتها بعد القسمة على (L) على النحو التالي:

$$\log(Q/L) = \log A + \lambda t + (1-\alpha) \log(K/L) \qquad (4\text{-}19)$$

وبالإضافة الى الدالة السابقة، سوف نستخدم دالة انتاج أخرى تم استخدامها في هذا المجال، ويطلق عليها اسم 'سماك' (SMAC)، ويمكن كتابتها على النحو التالي(١٤):

$$Q/L = a\, w^{b} \epsilon \qquad (4\text{-}20)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حيث (a) ثابت، و (b) مرونة الإحلال، و(ϵ) حد الخطأ في دالة الإنحدار. ويمكن كتابة هذه الدالة بالصيغة اللوغاريتمية على الشكل التالي:

$$\log(Q/L) = \log a + b \log w + \log \epsilon \qquad (4\text{-}21)$$

وبإضافة متغير الزمن (t) تصبح الصيغة رقم (٤ – ٢١) على النحو التالي:

$$\log(Q/L) = \log a + b \log w + \lambda t + \log \epsilon \qquad (4\text{-}22)$$

النتائج

بقياس الصيغتين رقم (٤ – ١٩) و (٤ – ٢٢) للفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٧ ، وباستخدام البيانات المتوفرة على شكل سلاسل زمنية (time series)، بأسعار عام ١٩٧٩ الثابتة، لفئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة ولبقية فئات احجام الصناعة الأخرى مجتمعة بطريقة 'المربعات الصغرى الاعتيادية' (OLS)، وباستخدام كل من حجم الإنتاج والقيمة المضافة للتعويض عن قيمة (Q) في تلك الصيغ، نحصل على النتائج المدونة في جدول (٤ – ١٤). وقد وجدنا أنه من أصل (١٨) نشاطا صناعيا، لم تحقق سوى (٩) أنشطة منها الحد الأدنى من المعنوية الإحصائية المطلوبة لاعتمادها في البحث، وهذه الأنشطة وارد ذكرها في الجدول (٤ – ١٤). أما الأنشطة التي تم استبعادها فهي المواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ والسجائر، والأخشاب والأثاث، والورق ومنتجاته، والصناعات الكيماوية، ومنتجات البلاستيك، والصناعات الكهربائية، ومعدات النقل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ١٤)

نتائج تقدير معدلات نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج

النشاط الصناعي	رقم دالة الانتاج	الصناعات الصغيرة-الصغيرة			بقية فئات الصناعات الاخرى مجتمعة		
			المؤشرات الاحصائية			المؤشرات الاحصائية	
		λt	R^2	*F	λt	R^2	*F
المقالع والتعدين	4-19	0.07 ***(1.13)	0.56	3.83	0.04 (2.26)	0.84	22.17
الغزل والنسيج	4-19	0.06 16.25	0.94	74.36	0.08 (7.85)	0.86	31.42
الملبوسات الجاهزة	4-19 4-22	-0.06 **(-1.52) (2.73)	0.50	4.88	-0.04 (-5.53) (-2.42)	0.85	29.11
الدباغة والجلود	4-19	0.02 (2.59)	0.96	89.94	0.04 (2.74)	0.98	219.02
الاحذية	4-22	-0.04 (-2.13) (8.63)	0.88	37.43	0.08 (-3.18) (6.00)	0.96	110.49
الطباعة والنشر	4-19	0.02 **(1.57)	0.67	10.36	0.01 (3.30	0.97	108.60
المنتجات غير المعدنية	4-19 4-22	-.0.02 (-1.87) (11.66)	0.95	94.67	0.08 (2.82) ****(-0.32)	0.98	39.54
المنتجات المعدنية الاساسية وغير الكهربائية	4-19 4-22	-.0.43 (-2.85) (10.57)	0.95	86.59	-0.02 (-2.05) 7.33)	0.86	29.63
خدمات صناعية	4-19	0.06 (-2.12)	0.81	12.73	-0.13 (-8.01)	0.92	32.51
مجمل الصناعات الصغيرة	4-19	0.10 (4.46)	0.92	35.41	/	/	/
مجمل فئات الصناعات الاخرى مجتمعة	4-19	/	/	/	0.04 (2.72)	0.95	87.25

* درجات الحرية لاختبار (F) = (2,10) باستثناء نشاط الخدمات الصناعية.حيث تبلغ درجة الحرية = (2,6)

** معلمات λt تتمتع بمعنوية احصاذية عند مستوى (0.10)

*** معلمة λt تتمتع معنوية احصائي عند مستوى (0.15)

**** لا تتمتع بمعنوية

- يشير القوس الأول الى قيمة اختبار (t) لمعلمة (λt t) بينما يشير القوس الذي يليه مباشرة قيمة اختبار (t) لمعلمة (σ) الواقعة في الدالة رقم (4-22)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونلاحظ من الجدول رقم (٤ - ١٤) أن أربعة أنشطة صناعية ضمن فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة قد حققت معدلات نمو موجبة لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية، وهي المقالع والتعدين، والغزل والنسيج، والدباغة والجلود، والطباعة والنشر ، بينما حققت الأنشطة الخمسة الباقية معدلات نمو سالبة. وقد يعود ذلك الى تفاوت الطلب على منتجات هذه الانشطة في الاسواق المحلية من حيث الجودة والسعر.

وبالنسبة لأنشطة مجمل فئات الصناعة الأخرى، فقد حقق سته منها معدلات نمو موجبة، وحققت الستة الباقية معدلات سالبة. وبمقارنة بسيطة بين فئة الصناعات الصغيرة ومجموعة الفئات الأخرى، نلاحظ أن أنشطة المقالع والتعدين، والطباعة والنشر، والخدمات الصناعية، في فئة الصناعة الصغيرة-الصغيرة تحقق معدلات نمو موجبة تفوق (أو معدلات نمو سالبة تقل) عما تحققه هذه الأنشطة في مجموعة الفئات الأخرى. والعكس صحيح لبقية الأنشطة الصناعية الأخرى. وبشكل عام، فإن فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة حققت معدل نمو سنوي لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية قدر بـ (١٠ر٠) وهو يفوق ما حققته مجموعة فئات الصناعة الأخرى (٠٤ر٠). وهذا يشير بوضوح الى أن فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة تحقق معدلات نمو متزايدة في كفاءة استخدامها للموارد الإنتاجية مقارنة بمجموعة فئات الصناعة الأخرى خلال فترة الدراسة (١٩٧٥ - ١٩٨٧).

ومن الملاحظ أن هذه النتيجة تختلف عما حصلنا عليه باستخدام مؤشر 'سولو' الهندسي، حيث كانت معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج حسب ذلك المؤشر سالبة خلال تلك الفترة. وقد يكون ذلك عائدا للطريقة التي يتم فيها حساب هذا المؤشر حيث يعتمد في الأساس على قيم متوسطة خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى اعتماد (α) كقيمة متوسطة لحصة عنصر العمل من القيمة المضافة، الأمر الذي يجعل تقديراته تبدو بعيدة عن الواقع بعض الشيء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤ – ٤ الصناعات الصغيرة وتحقيق النمو في العمالة والإنتاج

في هذا المجال، لابد أن نذكر أن استراتيجية 'الاستثمارات الضخمة'، التي تركز على إعطاء الأولوية والأهمية المركزية في عملية التنمية الصناعية لرفع التراكم الرأسمالي إلى أقصى حد ممكن، كانت تعتبر، ولعقود كثيرة، استراتيجية جذابة وفعالة من أجل تطوير الاقتصادات النامية، ووسيلة لتحقيق معدلات نمو متسارعة في الإنتاج. وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية –أي في بداية الخمسينيات من هذا القرن –اعتمدت العديد من الأقطار النامية على هذه الاستراتيجية في إقامة صناعات إحلالية باستخدام تقنيات حديثة ذات كثافة رأسمالية عالية، ومصممة حسب النماذج السائدة في الأقطار الصناعية المتقدمة، الشرقية والغربية. واستحوذت هذه الصناعات على القسم الأعظم من استثمارات الأقطار النامية، وتركزت في المناطق الحضرية وخصوصا في العواصم والمدن الرئيسية الأخرى(١٥). وفي تلك الفترة، ساد اعتقاد لدى اقتصاديي التنمية بأن تبني مثل هذه الإستراتيجية من شأنه خلق معدلات نمو عالية في الإنتاج الكلي تؤدي على المدى الطويل إلى القضاء على مشكلة الفقر الذي تعاني منه أغلبية الأقطار النامية، وذلك من خلال تبني سياسات فعالة، وفي مراحل متقدمة من التنمية، لإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء(١٦).

وفي السبعينيات من هذا القرن أصبح واضحا أن استراتيجية الاستثمارات الضخمة في الصناعة لم تحقق النتائج المرجوة منها، فقد كانت معدلات النمو الإجمالية في الإنتاج والعمالة مخيبة جدا. فالقطاع الصناعي فشل في مواكبة النمو السكاني في تلك الاقتصادات النامية، بل أنه في بعض الحالات فشل في المحافظة على مستوى العمالة الصناعية بقيمته المطلقة. وفشل القطاع الصناعي أيضا في تخفيض مستويات الفقر. بل على العكس تماما، فقد ساهم إلى حد كبير وبشكل مباشر أو غير مباشر، في انتشار رقعة الفقر. كما ترافق مع تبني هذه الاستراتيجية تراجع ملحوظ للقطاع الزراعي في تلك الأقطار، بالإضافة إلى خلق مشكلة الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية والناجمة عن فوائض العمالة الزراعية نتيجة تراجع هذا القطاع، وناجمة أيضا من الفروق المصطنعة في مستويات الأجور ما بين القطاعين الحضري والريفي في تلك الأقطار. وجاء في دراسة 'موراويتز' (Morawetz) عن أثر التصنيع على العمالة في الأقطار النامية، أن القطاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعي في العديد من الأقطار النامية قد أخفق في تحقيق معدلات نمو مرضية للعمالة. ففي معظم أقطار أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، والتي تعد من أوائل البلدان التي تبنت استراتيجية الاستثمارات الضخمة، فشل القطاع الصناعي في تحقيق معدلات نمو للعمالة تواكب معدلات نمو السكان خلال فترة الدراسة (١٩٦٣ – ١٩٦٩)، ومنها على سبيل المثال البرازيل، حيث بلغ معدل نمو العمالة الصناعية فيه (١.١٪)، وكولومبيا (٨.٢٪). وفي بعض الأقطار كانت معدلات نمو العمالة الصناعية سالبة، مثل بوليفيا (– ٠.١٧٪)، والدومينيكان (– ٣.٣٪)[١٧].

وكنتيجة لذلك، فقد برز الاهتمام الخاص بقضية البطالة، وأضحت معالجتها هدفا تنمويا بحد ذاته ومدخلا رئيسا لمعالجة مشكلة الفقر. وفي هذا الصدد ركز اقتصاديو هذه الفترة على أن تحقيق مساواه أكبر في توزيع الدخل إنما يتم من خلال توفير فرص للعمل وتشجيع خلقها، وهذا يساهم بشكل فاعل في معالجة الفقر. أما سياسات إعادة توزيع الدخل والتي ركزت عليها اقتصاديات التنمية في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، فقد اعتبرها اقتصاديو التنمية في هذه الفترة(السبعينيات وبعدها)غير فعالة في معالجة مشكلة الفقر بسبب أنها تصطدم بعوائق سياسية وإدارية عديدة تجعل من تطبيقها أمرا غير ممكن[١٨].

ومن هنا جاء الاهتمام بدور المؤسسات الصناعية الصغيرة في تقديم فرص الكسب لقسم كبير من السكان، ومساهمتها بفاعلية في توفير هذه الفرص لعدد كبير من الفقراء من خلال تميزها في استخدام تقنيات إنتاجية ذات كثافة عمالية، وتشغيلها لقسم كبير من العمال غير المهرة[١٩]. وحيث أن حجم الاستثمارالمطلوب لخلق فرصة عمل مباشرة أو غير مباشرة يعتبر مؤشرا لنجاعة المؤسسات أو القطاعات الاقتصادية المختلفة في معالجة مشكلة البطالة، فقد وجدت الدراسات الإحصائية أن حجم الاستثمار المطلوب لخلق فرصة عمل يزداد بازدياد حجم المؤسسة[٢٠]. وحيث أن معظم الاقتصادات النامية تتصف بندرة رأس المال، فإن تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية، والتي تفوق كما جاء في دراسة البنك الدولي عن العمالة وتنمية المؤسسات الصغيرة في الأقطار النامية من أربعة إلى عشرة أضعاف تلك السائدة في الصناعات الكبيرة لمعظم الأقطار التي شملتها الدراسة[٢١]، يعتبر وسيلة ناجعة على طريق معالجة سليمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لمشكلة البطالة التي تعاني منها تلك الاقتصادات. أضف إلى ذلك أن هذه الصناعات، وبسبب انتشارها الجغرافي وقدرتها على العمل بغياب البنى التحتية الضخمة، تعتبر أداة فعالة للحد من مشكلة الهجرة من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري، حيث أن تشجيع إقامة مثل هذه الصناعات في القطاع الريفي يعني توفير فرص الكسب للفوائض العمالية وللقطاع النسائي في مناطقهم، وتزيل بالتالي أسباب ودوافع هذه الهجرة.

ومن ناحية أخرى، فإن للصناعات الصغيرة دورا مهما في خلق فرص العمل'غير المباشرة'. ونقصد بالفرص غير المباشرة هنا تلك التي تخلق تلقائيا على هامش الاستثمار المباشر من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية واستخدام وسائل النقل واتساع نطاق تجارة الجملة والمفرق وزيادة الطلب على الخدمات المصرفية وخدمات التصليح، بالإضافة إلى ما توفره من قوة شرائية للمستفيدين من ذلك والذي ينعكس على زيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية في القطاعات الأخرى وما يواكبه من توسيع للإنتاج والعمالة. والأمر الذي يميز الصناعات الصغيرة في هذا المجال ويجعلها مهمة، يرتبط بميلها النسبي مقارنة بالصناعات الكبيرة في استخدام الموارد المحلية والمدخلات المنتجة من قبل العمال المحليين(٢٢).

وبالنسبة لما يدور من حديث في أدبيات الصناعات الصغيرة حول وجود تضارب ما بين هدفي تحقيق معدلات نمو عالية في العمالة من خلال توجيه الاستثمارات نحو تنمية الصناعات الصغيرة ذات الكثافة الغمالية، وتحقيق معدلات نمو عالية في الإنتاج من خلال الاستثمار في الصناعات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية، نذكر أن أنصار هذا الرأي يعتقدون أن الصناعات الكبيرة تحقق الكفاءة الإنتاجية الأكبر وتحقق وفورات في الحجم نتيجة لاستخدامها تقنيات حديثة ذات الكثافة الرأسمالية، وهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة في خلق معدلات نمو متسارعة في الإنتاج، وأن مثل هذه الصناعات وإن فشلت في استيعاب عرض العمل المتزايد فان ذلك لايعني أنها غير ملائمة للاقتصادات النامية، حيث أن استيعاب وفرة العمل في القطاع التقليدي بمؤسساته الصناعية الصغيرة ذات الكثافة العمالية لايمكن أن يكون هو البديل الأفضل، لأن ذلك لاينسجم وهدف تعظيم معدلات نمو الإنتاج بسبب أن متوسط الإنتاجية لعناصر الإنتاج في القطاع التقليدي منخفضة جدا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فتعظيم معدلات نمو الإنتاج والذي قد يسبب تدنيا في مستويات العمالة في الوقت الحاضر، سيكون له أثار إيجابية في المستقبل بسبب قدرة المؤسسات الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية في إعادة استثمار المدخرات وتحقيق معدلات نمو متسارعة في التراكم الرأسمالي والذي سيرافقه حتما مستويات تقنية متقدمة وعلى المستوى القومي وتشغيلا كفؤا وبمعدلات متسارعة للقوى العاملة(٢٣).

إن وجود مثل هذا التضارب أو عدم وجوده يتوقف على إنتاجية كل من عنصري العمل ورأس المال. فمثلا إذا كان استخدام عنصر رأس المال يتم بكفاءة نسبية، أي بتحقيق إنتاجية أعلى لهذا العنصر في المؤسسات الصناعية الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وبنفس الوقت يحقق عنصرالعمل إنتاجية حدية موجبة في هذه المؤسسات الصغيرة، فإن ذلك يعني أن كل زيادة في استخدام عنصر العمل تعني زيادة إنتاجية رأس المال، وبالتالي زيادة الإنتاج. وفي هذه الحالة، فإن زيادة مستوى العمالة لايتناقض مع زيادة الانتاج.

النتائج

لابد لنا من التذكير بما ورد في الفصل السابق من أن قطاع الصناعات الصغيرة يشغل حوالي (٣٢٣٩٤) عاملا حسب إحصائيات عام ١٩٨٧ ، أي ما نسبته (٤٩٪) من مجمل العمالة الصناعية. والصناعات الصغيرة بهذه النتيجة تلعب دورا بارزا في توفير فرص الكسب لقسم كبير من الأيدي العاملة المحلية.

ويبين الجدول رقم (٤ – ١٥) عدد الفرص التي يمكن إيجادها (بافتراض غياب العوائق الفنية) في قطاع الصناعات الصغيرة بدلا من فرصة عمل واحدة في قطاع الصناعات الكبيرة، وعلى المستويين النشاطي والإجمالي. وبالاستناد لإحصائيات ١٩٨٧ نلاحظ أن فرصة العمل الواحدة في قطاع الصناعات الصغيرة تحتاج بشكل إجمالي إلى ما قيمته (٢٫٠٧) ألف دينار من رأس المال الثابت، بينما تحتاج تلك الفرصة إلى حوالي (٢٠٫٢٣) ألف دينار في قطاع الصناعات الكبيرة. وبمعنى آخر، فإن تكلفة فرصة العمل الواحدة في الصناعات الكبيرة تستطيع، وبمراعاة الافتراض السابق حول غياب العوائق الفنية، خلق أكثر من تسع فرص في الصناعات الصغيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ١٥)

عدد الفرص التي يمكن إيجادها في الصناعات الصغيرة بدل فرصة عمل واحدة في الصناعات الكبيرة على مستوى النشاط الواحد وعلى المستوى الإجمالي (١٩٨٧).

النشاط الصناعي	(K/L) في قطاع * الصناعات الصغيرة (١)	(K/L) في قطاع * الصناعات الكبيرة (٢)	عدد الفرص التي يمكن ايجادها في الصناعات الصغيرة بدل فرصة عمل واحدة في الصناعات الكبيرة (٣) = (٢)÷(١)
الملبوسات الجاهزة	٠ر٧٢	٢ر١٣	٢ر٩٦
الدباغة والجلود	٠ر٤٠	٧ر٦٦	١٩ر١٥
الأحذية	١ر١٨	١ر٣٤	١ر١٤
منتجات الأخشاب والأثاث	١ر٣٠	٨ر١٧	٦ر٢٨
الورق ومنتجاته	٩ر٩٢	٨ر٥٤	٠ر٨٦
الطباعة والنشر	٣ر٦٨	٥ر٥٠	١ر٤٩
الصناعات الكيماوية	٢ر٥٧	٢١ر٣١	٨ر٢٩
منتجات المطاط	٢٩ر٠٩	١٤ر١٨	٠ر٤٩
منتجات البلاستيك	١٠ر٩٢	٨ر٩١	٠ر٨٢
المنتجات غير المعدنية	١ر٢٧	٧١ر٤٠	٥٦ر٢٢
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٤ر٤١	١١ر١٥	٢ر٥٣
المنتجات الكهربائية	٠ر٣٠	٤٢ر١٦	١٤٠ر٥٣
معدات النقل	٧ر١٤	٨ر٨١	١ر٢٣
خدمات صناعية	٠ر٤٥	٩ر٣٨	٢٠ر٨٤
مجمل القطاع	٢ر٠٧	٢٠ر٢٣	٩ر٧٧

* ألف دينار لكل عامل

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبالنظر إلى الأنشطة الصناعية الواردة في الجدول، نلاحظ أن إيجاد فرصة عمل واحدة في نشاط المنتجات الكهربائية، ونشاط المنتجات غير المعدنية في المؤسسات الكبيرة تعني بالمقابل خسارة حوالي (١٤٠) و (٥٦) فرصة عمل من الممكن إيجادها في المؤسسات الصغيرة في كلا النشاطين، على التوالي. أما في أنشطة الخدمات الصناعية، والدباغة والجلود، والصناعات الكيماوية، ومنتجات الأخشاب والأثاث، فإن عدد فرص العمل التي يمكن إيجادها في المؤسسات الصغيرة مقابل فرصة عمل واحدة في المؤسسات الكبيرة التابعة لهذه الأنشطة تبلغ على الأقل (٢٠)، و(١٩)، و(٨) و(٦) فرص عمل، على التوالي. وبشكل عام فإن تكلفة خلق فرصة عمل في المؤسسات الكبيرة أكبر من تكلفتها في المؤسسات الصغيرة في هذه الأنشطة باستثناء أنشطة الورق ومنتجاته، منتجات المطاط ومنتجات البلاستيك، حيث أن العكس هو الصحيح.

ومن ناحية أخرى، وبالعودة إلى الجدولين (٤ – ٧) و (٤ – ٨)، فيمكن ملاحظة أن أنشطة الملبوسات الجاهزة، والدباغة والجلود، والأخشاب والأثاث، والطباعة والنشر، والصناعات الكيماوية، والمنتجات غير المعدنية، والمنتجات الكهربائية، والخدمات الصناعية التي تتضمنها الصناعات الصغيرة تحقق نسبا عالية من العمل إلى رأس المال (تقنيات ذات كثافة عمالية) مقارنة بنظائرها في الصناعات الكبيرة، وبنفس الوقت تحقق نسبا أكبر من الإنتاج إلى رأس المال (Q/K). وبعبارة أخرى، فإن زيادة مستوى العمالة في هذه الأنشطة سيعمل على زيادة إنتاجية رأس المال. وبما أن هذه الأنشطة تعظم إنتاجية رأس المال مقارنة بالصناعات الكبيرة، فإن زيادة العمالة سيحقق مزيدا من تعاظم هذه الإنتاجية، وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن خلق فرص عمل جديدة في هذه الأنشطة سيحقق هدفي تعظيم معدلات نمو الإنتاج والعمالة في آن واحد. وينطبق هذا الحال أيضا على مجمل الصناعات الصغيرة مقارنة بمجمل الصناعات الكبيرة، حيث تحقق هذه الصناعات بشكل إجمالي، وفي آن واحد، نسبا أعلى من (العمل/رأس المال) وإنتاجية أعلى لرأس المال، وهذا يعني أن تحقيق معدلات نمو للعمالة في هذه الصناعات سيواكبها تعظيم معدلات نمو الإنتاج. وهذه النتيجة تؤكدها كفاءة الصناعات الصغيرة النسبية مقارنة بالصناعات الكبيرة التي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

خرجنا بها سابقا في هذا البحث، حيث وجدنا أن هذه الصناعات تحقق الإنتاجية الأعلى لعناصر الإنتاج.

وهنا نستطيع الاستنتاج، بأن تحقيق معدلات نمو في العمالة على مستوى الصناعات الصغيرة لايتناقض وهدف تعظيم الإنتاج. وبناءا على ذلك، فإن تنمية قطاع الصناعات الصغيرة يمكن اعتبارها منهجا واعدا نحو الخروج من مشكلة البطالة دون أن يكون ذلك على حساب نمو الإنتاج، حيث أن كلا من هذين الهدفين يعزز تحقيق الآخر.

٤ – ٥ أثر التغيرات في أسعار عناصر الإنتاج على العمالة في الصناعات الصغيرة والكبيرة

٤ – ٥ – ١ قياس مرونة الإحلال

يمكن تعريف مرونة الإحلال، بافتراض وجود عنصرين إنتاجيين فقط هما رأس المال والعمل، على أنها المعيار الذي يقيس درجة الاستجابة النسبية لـ (رأس المال/العمل) للتغير النسبي الذي يحصل في أسعار هذين العنصرين. ويمكن التعبير عنها رياضيا بالصيغة التالية:

$$\sigma = \frac{d(K/L)/(K/L)}{d(w/r)/(w/r)} \qquad (4\text{-}23)$$

حيث

σ : مرونة إحلال رأس المال محل العمل

w,r : أسعار كل من رأس المال والعمل، على التوالي

ولقياس مرونة الإحلال، فإن النماذج المستخدمة لذلك هي التي تستند لدوال الإنتاج من نوع 'مرونة الإحلال الثابتة' (CES) أو 'مرونة الإحلال المتغيرة' (VES). ويتعذر استخدام دالة الإنتاج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من نوع 'كوب دوجلاس' (CD)، حيث أنها تفترض أن مرونة الإحلال تساوي واحدا صحيحا بغض النظر عن حجم الإنتاج والمدخلات.

وفي بحثنا هذا، سيقتصر استخدامنا لقياس مرونة الإحلال على الصيغ المشتقة من دالة الإنتاج من نوع 'مرونة الإحلال الثابتة'، حيث تبين لنا أنها الأفضل من حيث استيفائها لشروط التقويم الإحصائي. وبافتراض أن دوال الإنتاج متجانسة، وأن هناك منافسة كاملة في أسواق المنتجات وعناصر الإنتاج، فيمكن استخدام الصيغة التالية المشتقة من دالة إنتاج 'مرونة الإحلال الثابتة' (CES) الواردة في دراسات 'أرو' (Arrow 1961) و'ديفيد و فان دي كلونديرت' (David and Van de Klundert 1965) و'ليانوس' (Lianos 1973)[٢٤]:

$$\log(wL/Q) = \log A(\sigma-1) + \sigma \log(1-\gamma) + (1-\sigma)\log w + \lambda(\sigma-1)t \qquad (4\text{-}24)$$

كما سنستخدم دالة الانتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة التي استخدمناها سابقا، والمسماة سماك (SMAC)، والتي تأخذ الصيغة التالية

$$\log(Q/L) = a_0 + (1-\sigma)\lambda t + \sigma \log w \qquad (4\text{-}25)$$

حيث تشير جميع الرموز هنا الى المتغيرات التي عرفناها سابقا. ويمكن قياس هذه الصيغ باستخدام بيانات على شكل سلسلة زمنية، أو على شكل مقاطع عرضية. وعند استخدام الأخيرة نحذف من الصيغ المتغيرات الزمنية.

النتائج

لقد تم قياس مرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة باستخدام بيانات على شكل مقاطع عرضية حسب إحصائيات ١٩٨٧ (حيث تتوفر بشكل تفصيلي وكافي للصناعات الصغيرة). وكما يتضح من الجدول (٤ – ١٦) فإن مرونة الإحلال للصناعات الصغيرة قدرت بـ (٨١ر٠)، وهذه القيمة أقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ١٦)

نتائج معادلة الانحدار ومرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة وحسب بيانات ١٩٨٧

فئة الصناعة	معادلة الانحدار لدالة الإنتاج	المؤشرات الاحصائية	مرونة الإحلال (σ)
الصناعات الصغيرة-الصغيرة	$\log(Q/L)=1.81+0.63\ \log W$ (2.37)	$R^2=0.36$; $F=5.62$ N=12	0.63
الصناعات الصغيرة-المتوسطة	$\log(Q/L)=1.75+0.96\ \log W$ (4.75)	$R^2=0.62$; $F=22.59$ N=16	0.96
الصناعات الصغيرة-الكبيرة	$\log(Q/L)=1.78+0.71\ \log W$ (2.84)	$R^2=0.20$; $F=8.08$ N=34	0.71
مجمل الصناعات الصغيرة	$\log(Q/L)=1.90+0.81\ \log W$ (5.12)	$R^2=0.37$; $F=26.25$ N=47	0.81
مجمل الصناعات الكبيرة	$\log(Q/L)=1.64+1.38\ \log W$ (5.49)	$R^2=0.68$; $F=30.10$ N=16	1.38
مجمل القطاع الصناعي	$\log(Q/L)=2.00+1.21\ \log W$ (10.37)	$R^2=0.68$; $F=107.50$ N=53	1.21

* جميع معلمات (W) تتمتع بمعنوية عند مستوى (٠,٠٥) ولاختبار ذو طرفين.

المصدر: حسابات الباحث اعتمادا على البيانات الأولية المتوفرة لعام ١٩٨٧ من دائرة الإحصاءات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

بكثير من تلك المقدرة لمجمل الصناعات الكبيرة حيث بلغت (٣٨ر١). وهذه النتيجة تشير بوضوح إلى أن استجابة الصناعات الكبيرة للتغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج يفوق كثيرا استجابة الصناعات الصغيرة، وبمعنى آخر، فإن الصناعات الكبيرة تتمتع بمرونة كبيرة نسبيا في انتقاء وتغيير تقنياتها الإنتاجية، وبالتالي فإن أي تغيير في أسعار عناصر الإنتاج النسبية سيكون له تأثير بالغ على تقنيات الصناعات الكبيرة وأساليبها الإنتاجية أكبر من تأثيره على الصناعات الصغيرة.

وقدرت مرونة الإحلال لمجمل الصناعات الأردنية بحوالي (٢١ر١)، وهذا يعني أن القطاع الصناعي بشكل عام يتمتع بإمكانيات إحلال واسعة بين عناصر الإنتاج التي يستخدمها. وفي فئات الصناعات الصغيرة، نجد أن الصناعات الصغيرة – الصغيرة تبدي أقل قدر من المرونة في تغيير تركيبة عناصرها الإنتاجية كنتيجة لتغير أسعار عناصر الإنتاج النسبية، بينما نجد أن الصناعات الصغيرة – المتوسطة تبدي أعلى قدر من هذه المرونة.

وقد قمنا بتقدير مرونة الإحلال باستخدام البيانات على شكل سلسلة زمنية، وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٩ ، وللفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٧) للأنشطة الصناعية الكلية ولمجمل القطاع الصناعي. وكما يتضح من الجدول (٤ – ١٧)، فمن أصل (١٧) نشاطا صناعيا، سجلت أربعة أنشطة (التبغ والسجائر، والأحذية، والأخشاب والأثاث، ومعدات النقل) مرونة إحلالية أكبر من واحد. بينما سجلت الأنشطة الباقية، عددها (١٣) نشاطا، قيما لمرونة الإحلال تراوحت ما بين (١٥ر٠) و (٩٤ر٠). وقدرت مرونة إحلال فئة الصناعات الصغيرة–الصغيرة بـ(٨١ر٠) وهي أكبر مما تم تقديره باستخدام بيانات عام ١٩٨٧ على شكل مقاطع عرضية. وقد يعود السبب في ذلك لفترة الرواج الاقتصادي الطويلة نسبيا التي تتضمنها بيانات السلسلة الزمنية والتي حققت خلالها معدلات مرتفعة من استغلال لطاقاتها الإنتاجية (رأس المال)، ثم فترة التباطؤ الاقتصادي التي اعتمدت عليها بيانات المقاطع العرضية لعام ١٩٨٧ ، حيث كانت صناعات هذه الفئة هي الأكثر تأثرا، وانعكس ذلك على معدلات متدنية من استغلالها لتلك الطاقات الإنتاجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ - ١٧)

نتائج معادلات الانحدار ومرونة الاحلال لانشطة الصناعة الاجمالية للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

النشاط الصناعي	دالة الانتاج المستخدمة	مرونة الاحلال (σ)	المؤشرات الاحصائية	
			F*	R^2
المقالة والتعدين	4-24	0.15 (1.39)	11.48	0.70
المواد الغذائية	4-25 4.24	0.66 (9.04) (4.61)	88.39 69.45	0.95 0.93
التبغ والسجاير	4-25	1.02 (7.08)	173.18	0.97
الغزل والنسيج	4-25	0.40 (3.28)	100.16	0.95
الملبوسات الجاهزة	4-25 4-24	0.19 (2.69) (11.65)	154.13 145.01	0.97 0.97
الاحذية	4-25 4-24	1.56 (8.46) (-3.05)	49.44 6.55	0.91 0.58
الاخشاب والاثاث	4-25	1.35 (4.37)	25.02	0.83
الورق ومنتجاته	4-25	0.87 (3.85)	62.25	0.93
الطباعة والنشر	4-24	0.22 (2.29)	46.08	0.92
الصناعات الكيماوية	4-25	0.80 (2.10)	8.7	0.64
منتجات المطاط	4-25 4-24	0.62 (5.81) (3.52)	16.89 6.81	0.77 0.58
منتجات البلاستيك	4-25 4-24	0.38 (2.48) 4.04)	17.66 73.22	0.79 0.94
المنتجات غير المعدنية	4-25	0.68 (2.35)	19.71	0.80
المنتجات المعدنية الاساسية والغير الكهربائية	4-25 4-24	0.45 (3.57) (4.37)	18.56 23.36	0.97 0.82
الصناعات الكهربائية	4-25 4-24	0.37 (2.77) (3.37)	10.91 22.1	0.69 0.82
معدات النقل	4-25 4-24	1.60 (5.85) (-2.20)	57.86 4.60	0.92 0.48
خدمات صناعية	4-25	0.94 (3.21)	11.60	0.79
فئة الصناعات الصغيرة	4-25	0.81 (6.56)	34.8	0.87
مجمل القطاع الصناعي	4-25	1.05 (3.36)	82.97	0.94

* درجات الحرية الاختبار (F) = (2,10) باستثناء نشاط الخدمات الصناعية حيث تبلغ درجة الحرية (2,6)

القيم العلوية تعود الى دالة الانتاج العلوية فيما تعود القيم السفلى دالة الانتاج السفلى.

كل القيم تتمتع بمعنوية احصائية على درجة ٥ر٠٪ باستثناء تلك العائدة الى المقالع والتعدين حيث انها تتمتع بمعنوية عند مستوى ٢٠ر٠ ٪

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما مرونة إحلال مجمل القطاع الصناعي، وحسب بيانات السلسلة الزمنية، فقد قدرت بـ(١٫٠٥)، وهي أقل بقليل من تلك المحسوبة باستخدام بيانات المقاطع العرضية. ويبقى الاستنتاج قائما حول وجود إمكانيات رحبة لإحلال عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية لهذا القطاع بشكل عام.

٤ – ٥ – ٢ تطبيقات مرونة الاحلال على العمالة

ولتقدير أثر التغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج على مستويات العمالة في فئات الصناعة المختلفة، وباعتماد نتائج بيانات المقاطع العرضية لعام ١٩٨٧ ، فقد اعدنا أولا صياغة معادلة مرونة الإحلال على النحو التالي:

$$\sigma \quad \frac{(w/r)_2 - (w/r)_1}{(w/r)_1} = \frac{(K/L)_2 - (K/L)_1}{(K/L)_1} \qquad (4\text{-}26)$$

حيث ١ و ٢ تشيران الى فترتي الأساس والمقارنة. أو

$$(K/L)_2 = (K/L)_1[\sigma \frac{(w/r)_2 - (w/r)_1}{(w/r)_1} + 1] \qquad (4\text{-}27)$$

وإذا افترضنا ثبات سعر رأس المال (r)، فيمكن كتابة هذه الصيغة على النحو التالي:-

$$(K/L)_2 = (K/L)_1 (\sigma \ (\Delta w/w) + 1) \qquad (4\text{-}28)$$

بينما إذا افترضنا ثبات معدل الأجور (W)، فيمكن صياغتها على النحو التالي:

$$(K/L)_2 = (K/L)_1 (\sigma \ (-\Delta r/r_2) + 1) \qquad (4\text{-}29)$$

النتائج

يبين الجدول رقم (٤ – ١٨) أثر زيادة الأجور بنسبة (١٠٪) على تكلفة فرصة العمل الواحدة من رأس المال الثابت $(\Delta(K/L))$ وعلى مستوى العمالة (ΔL) في كل فئة حجم من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات، وباستخدام بيانات عام ١٩٨٧ . وقد اهملنا هنا الفترة الزمنية التي تحتاجها الصناعات للتعديلات الفنية. ومن هذا الجدول يمكن ملاحظة أن ارتفاع الأجور قد أدى إلى انخفاض العمالة في جميع هذه الفئات وإلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل الواحدة من رأس المال الثابت نتيجة لإحلال رأس المال محل العمل، وبالتالي زيادة نسبة رأس المال الى العمل (K/L). لكن هذه التغيرات كانت بنسب مختلفة. فالصناعات الصغيرة، مثلا، كانت أقل تأثرا بارتفاع الأجور مقابل الصناعات الكبيرة، حيث أن ذلك لم يزد من تكلفة فرصة العمل في الصناعات الصغيرة سوى بنسبة (٨٪)، وتخفيض مستوى العمالة بنسبة (٨٪) أيضا، بينما زادت تكلفة فرصة العمل في الصناعات الكبيرة بنسبة (١٤٪) وانخفض مستوى العمالة بنسبة (١٢٪). وبالمقابل بلغت نسبة ارتفاع تكلفة فرصة العمل الواحدة لمجمل القطاع الصناعي (١٢٪) ، وانخفاض مستوى العمالة الإجمالية (١١٪).

وبالنسبة لفئات الصناعات الصغيرة، نلاحظ من الجدول رقم (٤ – ١٨) أيضا أن الصناعات الصغيرة–المتوسطة هي الأكثر تأثرا بارتفاع الأجور بالنسبة لارتفاع تكلفة فرصة العمل وانخفاض مستوى العمل معا، بينما فئة الصناعات الصغيرة–الكبيرة هي الأقل تأثرا بالنسبة لانخفاض مستوى العمالة. ويمكن الاستنتاج من معطيات الجدول المشار إليه، أن زيادة الأجور تؤثر بشكل أكبر نسبيا على مستويات العمالة الصناعية في المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة.

ومن ناحية أخرى، اذا افترضنا تثبيت الأجور وزيادة سعر الفائدة بنسبة (١٠٪) أيضا، فيمكن ان نلاحظ من خلال الجدول (٤ – ١٩) أن جميع فئات حجم الصناعة تلجأ إلى إحلال عنصر العمل محل رأس المال، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة فرصة العمل الواحدة من رأس المال الثابت على حساب زيادة مستويات العمالة. وهذا الأمر يعد طبيعيا نظرا لأن جميع فئات الصناعة تتمتع بمرونة إحلال موجبة. ومن الملاحظ مرة أخرى أن الصناعات الصغيرة تتأثر بقدر أقل من الصناعات الكبيرة بارتفاع سعر الفائدة، حيث انخفضت تكلفة فرصة العمل الواحدة فيها بنسبة (٧٪)، وزادت العمالة بنسبة (٨٪)، بينما بلغت هذه النسب للصناعات الكبيرة (١٢٪) انخفاض في تكلفة فرصة العمل الواحدة و (١٤٪) ارتفاع في مستويات العمالة. وفي فئات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤ – ١٨)

أثر زيادة الأجور بنسبة (١٠٪) على تكلفة فرصة العمل الواحدة ومستوى العمالة حسب فئات حجم الصناعة حسب إحصائيات عام (١٩٨٧).

فئة الصناعة	(K/L) 1	(K/L) 2	٪Δ(K/L)	٪Δ(L)
الصناعات الصغيرة–الصغيرة	١ر٣٨	١ر٤٧	٠ر٠٧	– ٠ر٠٩
الصناعات الصغيرة–المتوسطة	٣ر١١	٣ر٤١	٠ر١٠	– ٠ر٠٩
الصناعات الصغيرة–الكبيرة	٤ر٥	٤ر٨٢	٠ر٠٧	– ٠ر٠٦
الصناعات الصغيرة مجمل	٢ر٠٧	٢ر٢٤	٠ر٠٨	– ٠ر٠٨
الصناعات الكبيرة مجمل	٢٠ر٢٣	٢٣ر٠٢	٠ر١٤	– ٠ر١٢
القطاع الصناعي	١١ر٢٩	١٢ر٦٦	٠ر١٢	– ٠ر١١

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول (٤ - ١٩)

أثر زيادة سعر الفائدة بنسبة (١٠٪) على تكلفة فرصة العمل ومستوى العمالة، موزعة حسب فئات حجم الصناعة حسب إحصائيات عام ١٩٨٧

فئة الصناعة	$(K/L)_1$	$(K/L)_2$	$\Delta(K/L)$ ٪	ΔL %
الصناعات الصغيرة-الصغيرة	١ر٣٨	١ر٣٠	- ٠ر٠٦	٠ر٠٦
الصناعات الصغيرة-المتوسطة	٣ر١١	٢ر٨٤	- ٠ر٠٩	٠ر٠٩
الصناعات الصغيرة-الكبيرة	٤ر٥	٤ر٢١	- ٠ر٠٦	٠ر٠٧
مجمل				
الصناعات الصغيرة مجمل	٢ر٠٧	١ر٩٢	- ٠ر٠٧	٠ر٠٨
الصناعات الكبيرة مجمل	٢٠ر٢٣	١٧ر٧٢	- ٠ر١٢	٠ر١٤
القطاع الصناعي	١١ر٢٩	١٠ر٠٦	- ٠ر١١	٠ر١٢

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة، نجد أن فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة، مرة أخرى، هي الأكثر تأثرا بارتفاع سعر الفائدة، بينما كانت فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة هي الأقل تأثرا.

ويمكن الاستنتاج من هذه الحسابات، أن الصناعات الكبيرة تبدي استجابة كبيرة لزيادة سعر الفائدة تتمثل بميل كبير في زيادة مستويات العمالة فيها، مقارنة بالصناعات الصغيرة.

ولهذين الافتراضين، ارتفاع معدلات الأجور وارتفاع أسعار الفائدة، والنتائج المترتبة عليهما أهمية كبيرة ذات طبيعة تطبيقية تفيد في رسم السياسات الاقتصادية، سنأتي على ذكرها لاحقا.

٤ - ٦ دور الصناعات الصغيرة في تحسين توزيع الدخل

نظرا لما تمتاز به المؤسسات الصناعية الصغيرة من قدرة نسبية على استيعاب قسم كبير من القوى العاملةالمحلية وتشغيل نسبة أكبر من العمال غير المهرة، والذين في أغلبهم فقراء، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، بالاضافة الى انتشارها ما بين الأقاليم وتوفيرها لفرص عمل أكثر وفرة للفوائض العمالية وللنساء في المناطق الريفية، فإننا نتوقع أن يكون لهذه المؤسسات دور مهم في تحسين توزيع المكتسبات الناتجة من الصناعة باتجاه قطاع أوسع من الشعب. إضافة إلى ذلك، فإن توسيع الاستثمار في هذه المؤسسات يعني المساهمة في خلق طبقة وسطى من أصحاب المشاريع المستقلين.

النتائج

على الرغم من تدني متوسط أجور العمل السنوية في قطاع الصناعات الصغيرة، والذي بلغ (٦٠٧) دينارا في عام ١٩٨٧ ، مقارنة بنظيره في قطاع الصناعات الكبيرة والبالغ (٢٦٦٣) دينارا، إلا أن نسبة عوائد العاملين إلى القيمة المضافة في الصناعات الصغيرة بلغت ولنفس العام ما مقداره (٣٤٪) مقابل (٢٣٪) فقط في الصناعات الكبيرة. وبلغت هذه النسبة أكبر قيمة لها في فئة الصناعات الصغيرة-الكبيرة، تلتها في ذلك فئة الصناعات الصغيرة-المتوسطة. وهذا يقودنا إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

استنتاج أن الصناعات الصغيرة تحقق قدرا أكبر من الصناعات الكبيرة في توزيع مكتسبات التصنيع على العمال. وبالتالي، فإن تعزيزها وتنميتها سيعني بالضرورة تحسين نموذج توزيع الدخل القومي.

ومن ناحية أخرى، وبالعودة إلى مرونات إحلال عناصر الإنتاج التي تم احتسابها سابقا، نستطيع القول أن رفع متوسط الأجور في الصناعات الصغيرة سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حصتهم من الإنتاج، حيث أن مرونة الإحلال لهذا القطاع قدرت بـ(٠ر٨١) أي أقل من واحد، بينما زيادة الأجور في الصناعات الكبيرة ستؤدي إلى تخفيض حصة العمل من الإنتاج، حيث أن مرونة الإحلال في هذا القطاع قدرت بـ (١ر٣٨). أما زيادة أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاع الصناعات الصغيرة فسوف تؤدي إلى زيادة حصة رأس المال من الإنتاج. وبطبيعة الحال، سيكون ذلك على حساب حصة العمل. لكن زيادة أسعار الفائدة على قروض الصناعات الكبيرة لن تزيد من حصة رأس المال من الإنتاج بل، على العكس تماما، ستقلصها، وبالمقابل تزداد حصة العمل.

ونستخلص من هذه النتائج أن سياسة دعم أسعار الفائدة ورفع الأجور للصناعات الصغيرة، وتعويم الفائدة وتخفيض الأجور إن أمكن (أو إبقائها كما هي) للصناعات الكبيرة، ستؤدي بلا شك إلى تحسين نماذج توزيع الدخل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

1) Page (1979), p.15; Page (1980), p.321.

2) Page (1980), pp.321-322; Lecraw (1979), pp.638-639; Timmer (1979), pp.778-779.

3) White (1978), pp.27-28.

4) Page and Steel (1984), p.21.

5) Page (1980), pp.321-322.

6) Chuta and Liedholm (1985), pp.65-66; Page (1980), p.322.

7) For further information, see:

Kemme (1987), pp.1-20

Roskamp ( ), pp.366-374

Desai (1985), pp.1-23

Nelson (1981), pp.1029-1064.

Intriligator (1978), p.280.

8) Roskamp ( ), p.366

9) Page (1980), p.322.

10) See chapter 3.

11) Nadiri (1970), p.1138.

12) Nadiri (1970), pp.1138-1140; Desai (1985), p.5; Kemme (1987), pp.1-20; Thoronton ( ), pp.863-871.

13) Thoronton ( ), p.867; Nadiri (1970), p.1139.

14) Fitchett ( ), p.582

15) Chuta and Liedholm (1985), p.1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

16) Morawetz (1974), p.449.

17) Morawetz (1974), pp.491-496.

18) Morawetz (1974), p.499.

19) Vries ( ), p.47.

20) Vries ( ), p.47.

21) World Bank (1978), p.63.

22) World Bank (1978), p.69.

23) Steel and Takagi (1983), p.424.

24) Lianos (1973), p.132.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥ - ١ ملخص نتائج الدراسة

بلغ عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة في الأردن حسب بيانات عام ١٩٨٧ (٩٥٠٦) مؤسسة، تشكل ما نسبته (٩٧٪) من مجموع عدد المؤسسات الصناعية. لكن الإنتاج القائم والقيمة المضافة لهذه المؤسسات لم يتجاوز (١٣٪) من مجموع الانتاج القائم والقيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي.

وتشغل مؤسسات الصناعات الصغيرة (٣٢٣٩٤) عاملا، أي ما نسبته (٤٩٪) من مجمل العمالة الصناعية، وبلغت عوائدهم السنوية (١٩ر٧) مليون دينار، أي ما نسبته (١٨٪) فقط من مجمل عوائد العاملين في القطاع الصناعي. كما أظهرت البيانات أن متوسط أجر العامل في الصناعات الصغيرة لايتعدى ربع نظيره في الصناعات الكبيرة. وبالنسبة لحجم رأس المال والكثافة الرأسمالية للإنتاج والعمل، فتشير البيانات أن الموجودات الثابتة في الصناعات الصغيرة تبلغ حوالي (١ر٦٧) مليون دينار، أي ما نسبته (٩٪) فقط من مجمل التراكم الرأسمالي للقطاع الصناعي. وهذا يشير إلى ارتفاع الكثافة العمالية للصناعات الصغيرة مقارنة بمجمل القطاع الصناعي والصناعات الكبيرة، فالكثافة الرأسمالية مقاسة بنسبة رأس المال إلى العمل بلغت (١ر٢) في الصناعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصغيرة، مقابل (٣ر١١) لمجمل القطاع الصناعي و (٢ر٢٠) لقطاع الصناعات الكبيرة. وهذه النسب تفسر إلى حد كبير تدني مستويات الأجور في الصناعات الصغيرة. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصناعات الصغيرة، وبسبب عدم توفر البيانات الإحصائية التفصيلية عن الصناعات الصغيرة، اكتفينا بالإشارة إلى فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة التي تبين أنها أكثر ميلا للانتشار الجغرافي بين المحافظات مقارنة بالصناعات الأخرى.

لقد أظهرت هذه الدراسة أن الصناعات الصغيرة بشكل إجمالي تتمتع بكفاءة اقتصادية تفوق الكفاءة الاقتصادية للصناعات الكبيرة. فحسب معيار 'فارل' للكفاءة الاجتماعية (أي بحساب أسعار عناصر الإنتاج حسب تكلفتها الاجتماعية) تبين أن الصناعات الصغيرة تحتاج إلى ما قيمته (٥٥ر٠) دينارا لخلق دينار واحد من القيمة المضافة، بينما تحتاج الصناعات الكبيرة إلى (٨٣ر٠) دينارا لخلق هذا الدينار من القيمة المضافة.

وباستخدام المقاييس الجزئية استطعنا تحديد بعض الأنشطة التي تتمتع بإنتاجية أعلى لرأس المال والعمل في آن واحد، بعضها في الصناعات الصغيرة وبعضها في الصناعات الكبيرة. لكن باستخدام مقياس الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، تبين لنا أن الصناعات الصغيرة بشكل إجمالي تحقق إنتاجية أعلى لعناصر الإنتاج تزيد عما يحققه مجمل القطاع الصناعي. ونستنتج من هنا أن قطاع الصناعات الصغيرة هو أكفأ من قطاع الصناعات الكبيرة في استخدامه لعناصر الإنتاج.

كما أن قياس المعدل الحدي لإحلال عناصر الإنتاج أظهر أن توزيع عنصري العمل ورأس المال ما بين قطاعي الصناعات الصغيرة والكبيرة لايتم بكفاءة، مما يستوجب إعادة توزيع الموارد بتوجيه عنصر العمل إلى الصناعات الكبيرة ورأس المال إلى الصناعات الصغيرة. وبقياس معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، ولأسباب تتعلق بعدم توفر البيانات الإحصائية، فقد خرجنا باستنتاج من خلال استخدامنا لمؤشر 'سولو' الهندسي وقياس المعادلات الانحدارية، وعلى الرغم من تباين نتائجهما، أن فئة الصناعات الصغيرة-الصغيرة تحقق معدلات أعلى في نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال فترة الدراسة الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وحول قدرة الصناعات الصغيرة النسبية على خلق فرص العمل واستيعاب المزيد من القوى العاملة، فقد تبين لنا أن تكلفة خلق فرصة عمل واحدة في هذه الصناعات لاتتجاوز (١٠٪) من تكلفتها في الصناعات الكبيرة، بمعنى أن فرصة عمل واحدة في الصناعات الكبيرة تكلف ما يقرب من تكلفة عشرة فرص مقابلة في قطاع الصناعات الصغيرة.

وبتحليل معطيات الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج، تبين أن هناك (٨) أنشطة صناعية على الأقل في قطاع الصناعات الصغيرة تؤدي زيادة العمالة فيها إلى زيادة معدلات نمو الإنتاج، وتبين بشكل إجمالي أن زيادة العمالة في الصناعات الصغيرة يعزز بدون شك معدلات نمو إنتاجها، وهي بهذا تحقق القدرة على الوصول إلى هدفي زيادة العمالة وتعظيم معدلات نمو الإنتاج في آن واحد. وهذه النتيجة تؤكدها كفاءة الصناعات الصغيرة النسبية مقارنة بالصناعات الكبيرة.

وبقياس مرونة إحلال عناصر الإنتاج، تبين لنا أن الصناعات الصغيرة بشكل عام أقل مرونة من الصناعات الكبيرة، لكن معدل مرونتها يبقى موجبا وأقل من واحد (وتحديدا ٠ر٨١)، بينما يصل معدل المرونة في الصناعات الكبيرة حوالي (١ر٣٨)، وهذا يعني أن الصناعات الكبيرة تتمتع بقدر أعلى من إمكانيات إحلال عناصر الإنتاج مقارنة بالصناعات الصغيرة، وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة للقروض المتاحة لهذا القطاع سيكون لها آثار إيجابية كبيرة على مستويات العمالة فيها، حيث تبين أن زيادة قدرها (١٠٪) في سعر الفائدة سينجم عنه زيادة العمالة بنسبة (١٤٪) مقابل (٨٪) فقط للصناعات الكبيرة، ونفس الشيء يحصل إذا رفعنا الأجور بنسبة (١٠٪)، لكن باتجاه معاكس، حيث أن ذلك سيقلل من مستوى العمالة في الصناعات الكبيرة بنسبة (١٢٪)، مقابل (٨٪) في الصناعات الصغيرة. وهذا يحملنا على الاعتقاد بأن زيادة أسعار عناصر الإنتاج النسبية المتاحة للصناعات الكبيرة، وباتجاه سعر رأس المال، سيؤدي على المدى الطويل إلى زيادة العمالة في القطاع الصناعي بنسبة كبيرة.

وحول قدرة الصناعات الصغيرة على تحسين توزيع الدخل، فقد تبين أن حصة العمال من القيمة المضافة التي يتم خلقها في الصناعات الصغيرة أكبر من تلك المتحققة في الصناعات الكبيرة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويرجع ذلك إلى التقنيات العمالية التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة. وبالتالي فيمكن القول أن الصناعات الصغيرة أقدر نسبيا في تحقيق توزيع أوسع لمكتسبات التصنيع قياسا بالصناعات الكبيرة.

وباستخدام تقديراتنا لمرونة إحلال عناصر الإنتاج لفئات حجم الصناعة، حيث سجلت الصناعات الكبيرة مرونة إحلال أكبر من واحد في حين سجلت الصناعات الصغيرة مرونة تقل عن الواحد، فيمكن بالتالي تحسين نموذج توزيع الدخل في كلا القطاعين (الصناعات الصغيرة والكبيرة) من خلال زيادة معدلات أجور العاملين في الصناعات الصغيرة أو دعم أسعار الفائدة على القروض المتاحة لها، و/أو تخفيض معدلات أجور العاملين في الصناعات الكبيرة أو رفع أسعار الفائدة على القروض المتاحة لها.

٥ - ٢ التوصيات

تظهر النتائج والاستنتاجات السابقة أن قطاع الصناعات الصغيرة يستحق الاهتمام الخاص والدعم من خلال إيجاد الأطر التشريعية المناسبة ورسم السياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز مسيرته التنموية كجزء من التنمية الصناعية والاقتصادية بشكل عام. وهذا 'الدعم الخاص' له مبرراته، حيث أن مؤسسات الصناعات الصغيرة تتصف بشكل عام بقدرة أقل من المؤسسات الكبيرة في حل مشكلاتها والعوائق التي تعترض نمائها.

وفي هذا المجال، ولتعزيز وتشجيع تنمية الصناعات الصغيرة، فإننا نقترح ما يلي:

أولا: إيجاد الإطار المؤسسي الخاص بالصناعات الصغيرة

١ - إيجاد سلطة عليا (لجنة دائمة مثلا) مكونة من ممثلين على مستوى عال من الوزارات المعنية والمؤسسات العلمية والتقنية والمنظمات غير الحكومية بالإضافة لممثلين عن الصناعات الصغيرة، هدفها رسم الإطار الوطني الشامل للسياسات والخطط طويلة الأجل المتعلقة بهذا القطاع، ودمجها ضمن السياسات والخطط الكلية للاقتصاد بهدف تحقيق التنسيق والتطابق في أهدافها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢ – إقامة مؤسسة حكومية مركزية وذات فروع إقليمية تعنى بشؤون الصناعات الصغيرة تكون ضمن السلطة العليا، وهدفها تنسيق البرامج والتسهيلات المقدمة من قبل الدوائر الحكومية وغير الحكومية بشكل اقتصادي وفعال. فالوزارات الحكومية والمؤسسات المالية العامة والخاصة ومراكز التدريب والإدارة والمدارس الصناعية وغيرها، لديها الخبرات والمهارات الكافية لتقديم التسهيلات الضرورية لهذا القطاع. ويأتي دور هذه المؤسسة في تأكيد وجودها لصالح المؤسسات الصغيرة والتنسيق فيما بينها. ومن مهام هذه المؤسسة أيضا، إعداد الخطط والبرامج اللازمة لتنمية هذا القطاع، ومساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في الحصول على التراخيص والتعامل مع الأمور القانونية والإشراف على المدن الصناعية وعلى عمل المؤسسات المتخصصة في تقديم الخدمات للصناعات الصغيرة. ومن مهامها أيضا، توفير المعلومات لأصحاب الصناعات الصغيرة عن السياسات الحكومية، فرص التسويق، توفر الآلات والمواد الخام، وغيرها.

٣ – تشجيع إنشاء نقابات وجمعيات تعاونية خاصة بأصحاب المؤسسات الصغيرة بهدف تحقيق إمكانية الحصول على المواد الخام والآلات بتكاليف أقل، وبحيث تكون بمثابة قوة فاعلة تستطيع الدفاع عن مصالح وحقوق أعضائها.

ثانيا: توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة

وبسبب الصعوبة التي تجدها المؤسسات الصغيرة في الحصول على التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية وغيرها، بسبب افتقارها للضمانات المادية الكافية وارتفاع درجة المخاطرة، فإننا نقترح:-

١ – إنشاء مؤسسة تتخصص في تقديم القروض اللازمة لتمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة، تأخذ بعين الاعتبار وإلى حد كبير أهلية المشاريع والمؤسسات الصغيرة، وهذا يتم من خلال إيجاد طاقم خاص من ذوي الاختصاص يعنى بدراسة جدوى المشاريع الصناعية الصغيرة وأهليتها للقروض. وبالنسبة لأسعار الفائدة فقد يكون من الأفضل عدم دعمها بشكل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كبير خشية على طابع المؤسسات الصغيرة ذات الكثافة العمالية. كما قد يكون من المجدي تعويم سعر الفائدة التي تحصل عليها المؤسسات الكبيرة، حيث بينت الدراسة أن ذلك يساهم في زيادة العمالة في الصناعات الكبيرة ويزيد من حصة العمل من القيمة المضافة. أضف إلى ذلك أن الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي، كما بينت هذه الدراسة، تتطلب إعادة توزيع رأس المال باتجاه الصناعات الصغيرة. ومن جهة أخرى نرى من المفيد للمؤسسة الإقراضية المقترحة عدم اعتمادها معيار عدد العمال كمؤشر لحجم المؤسسة خشية أن يؤدي ذلك إلى حرمان المؤسسات التي تشجع توسيع العمالة من الاستفادة من الحوافز المقدمة، والاستعاضة عنه بمعيار رأس المال مثلا.

٢ – التأكيد على استقلالية القسم الخاص بالصناعات الصغيرة في بنك الإنماء الصناعي، في رسمه لسياساته الإقراضية.

٣ – تأسيس صندوق لتنمية الصناعات الصغيرة في البنك المركزي بهدف تسهيل إعطاء القروض لهذه الصناعات من جانب البنوك التجارية والتي تتصف بالتنظيم والكفاءة النسبية في إدارة القروض، ولديها من الطواقم المؤهلة والفروع المنتشرة عبر البلاد تضمن توفير التسهيلات الائتمانية بسهولة ويسر وبتكلفة اقتصادية أقل.

٤ – تقديم الحوافز الضرورية للمؤسسات المالية العامة الأخرى، كصندوق التقاعدين، ومؤسسة الضمان الاجتماعي، لتوفير مزيد من رأس المال المخاطر للصناعة الصغيرة.

ثالثا: تحسين إنتاجية العمل في الصناعات الصغيرة:

ويمكن أن يتم ذلك عن طريقتقديم المساعدات الفنية، وإتاحة الفرص للتدريب لتطوير المهارات الإدارية والفنية للعاملين في المؤسسات الصناعية الصغيرة، وتمكينهم بالتالي من حل مشكلاتهم بأنفسهم. ويعتبر تقديم المساعدات الفنية والتدريب من الركائز الأساسية لتطوير مستوى أداء المؤسسات الصناعية الصغيرة وتوكيد كفاءتها الاقتصادية. ونقترح لهذه الغاية:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- إنشاء مراكز للخدمات والإرشاد، هدفها تقديم الخدمات الاستشارية (الفنية، والإدارية، والتقنية) للعاملين في المؤسسات الصغيرة في مواقعهم، ومواكبة نمو وتطور هذه المؤسسات والمحافظة على اتصال دوري ومستمر بجميع المؤسسات والمنظمات التي تعنى بشؤون الصناعات الصغيرة، حيث يمكن اعتبارها همزة الوصل بين هذه المؤسسات والمنظمات المتخصصة وبين أصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة.

- إقامة دورات تدريبية للعاملين في الصناعات الصغيرة، ويكون هذا مكملا لخدمات الإرشاد، حيث أن تقديم الخدمة الاستشارية يعطي الفرصة لكشف مواطن الضعف في المؤسسات الصناعية الصغيرة.

- توسيع ورفع مستوى النظام المهني لرفد القطاع الصناعي بشكل عام، والصناعات الصغيرة بشكل خاص، بما يحتاجه من مهارات فنية.

رابعا: توفير التقنيات الملائمة:

ومن أجل توفير التقنيات الملائمة للصناعات الصغيرة وبقية الصناعات، فإننا نقترح:

١ - تفعيل دور 'المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا' و'الجمعية العلمية الملكية' بهدف تطوير التقنيات الملائمة للظروف المحلية، وأن يناط بهما مسؤوليات تتعلق بإيجاد وتوفير التقنيات ذات الكثافة العمالية والتي تعظم استغلال الموارد المحلية للإحلال محل أو لتدعم الوسائل الإنتاجية المتبعة. ويتم ذلك بواسطة تكييف التقنيات المستوردة وإعادة تصميم التقنيات المرتفعة الكلفة وتخفيض طاقتها الإنتاجية لتناسب حجم السوق وجعلها أكثر كثافة عمالية، كما نقترح أن يناط بالمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية (أو بأحدهما) الإشراف على تأسيس الوحدات الصناعية الجديدة، ومساعدة الرياديين في انتقاء التقنيات والآلات المناسبة لنشاطاتهم الصناعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومما تجدر الإشارة إليه، أن نجاح هذه الأنشطة المقترحة يعتمد وإلى حد كبير على إيجاد إطار من التنسيق والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأخرى، محليا وعالميا، مثل مؤسسات البحث والتطوير، الجامعات والمعاهد العلمية ومؤسسات التدريب المهني، وغيرها.

٢ – تشجيع تصنيع أجزاء المعدات المستوردة وقطع غيارها بأيدي المنتجين المحليين.

٣ – توفير الحوافز المادية والمعنوية الهادفة لتشجيع المخترعين والمبتكرين المحليين ومكافئتهم وإتاحة مزيد من فرص الإبداع لهم.

٤ – تشجيع تبني استخدام التقنيات التي يوفرها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية أو غيرهما من المراكز المحلية، وذلك بتوفير الحوافز مثل الدعم والإعفاءات الضريبية.

٥ – تشجيع إقامة شركات كبيرة متعددة الجنسيات شريطة الاستفادة منها في تطوير التقنيات المحلية، وأن تقوم هذه الشركات بالتعاقد مع المنتجين المحليين في تصنيع بعض الأجزاء للسلع التي تنتجها.

خامسا: تسهيل الحصول على مستلزمات الإنتاج:

من أجل تفادي شراء وتخزين كميات أكبر من الحاجة من مستلزمات الإنتاج، وخصوصا المواد الخام، من قبل المؤسسات الصناعية الصغيرة، والذي يعنى تجميد مبالغ كبيرة من رأس المال في المخازن، فإن هناك حاجة ماسة لأن تقوم بعض الوكالات التابعة للقطاع العام أو مشتركة مع القطاع الخاص، بتوفير وتوزيع هذه المستلزمات بحيث تستطيع المؤسسات الصغيرة الحصول على احتياجاتها بشكل منتظم. ومن الممكن لنقابات أصحاب الصناعات الصغيرة (إن وجدت) أن تقوم بهذا الدور بدلا من هذه الوكالات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

سادسا: إعادة هيكلة الحوافز المتعلقة بالأنظمة والقوانين الحكومية:

أولا- قانون تشجيع الاستثمار:

من الضروري إجراء تغييرات على هيكل الحوافز والمزايا التي يوفرها هذا القانون من أجل إزالة التحيز أو التمييز الذي هو الآن في غير صالح المؤسسات الصناعية الصغيرة. ونقترح إعادة صياغة هذا القانون وأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

- إلغاء الحدود الدنيا لحجم الاستثمار في المشاريع المختلفة، حتى يتسنى لجميع المشاريع، ومن ضمنها المشاريع الصغيرة وخصوصا في فئتي الصغيرة-الصغيرة والصغيرة-المتوسطة، الاستفادة من المزايا والحوافز التي يوفرها هذا القانون.
- زيادة الحوافز بشكل يتناسب والكثافة العمالية للتقنيات التي تستخدمها المؤسسات المختلفة، وفي هذا إنصاف للمشاريع ذات الكثافة العمالية ومن ضمنها المشاريع الصغيرة التي تساهم في حل مشكلة البطالة.
- إلغاء التمييز في الحوافز والمزايا القائمة على أساس ما يعرف بـ 'المشروع الاقتصادي' و'المشروع الاقتصادي المصدق'، حيث أن الثاني يتمتع بتسهيلات ومزايا أكثر من الأول، فقط لكبر حجم استثماره، وفي هذا تحيز واضح وصريح نحو المشاريع الكبيرة مما يهدد فرصة المشاريع أو المؤسسات الصغيرة في خوض منافسة نظيفة مع المشاريع الكبيرة، ليس بسبب كفاءتها الاقتصادية بل لحجمها الصغير. وإزالة هذا التمييز يعني إعطاء فرصة أكبر للمنافسة الاقتصادية والتي تقود إلى استخدام أفضل للموارد الإنتاجية المتاحة.
- الحرص على توفير المرونة فيما يتعلق بالفترات الزمنية المتاحة للاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا القانون، وإطالة هذه الفترات مما سيكون له أثر في تشجيع الاستثمارات وتوسيعها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- التخفيف قدر الإمكان من الفجوات والاستثناءات في هذا القانون وتعزيز المعايير الموضوعية والابتعاد عن الأحكام الشخصية والقرارات المتروكة لتقدير بعض الأشخاص.

- إلغاء الشروط المتعلقة باقتصار منح الحوافز والمزايا للمشاريع التعليمية التي تقدم خدماتها التعليمية لمدة سنتين على الأقل بعد شهادة الدراسة الثانوية (كليات المجتمع وغيرها)، وهذا أمر في غاية الأهمية لمسيرة التنمية الصناعية، حيث أن المرحلة التنموية التي نحن بصددها الآن تتطلب مهارات فنية، واكتسابها لايحتاج بالضرورة إلى سنتين كاملتين أو حتى إلى شهادة دراسة ثانوية. فتأهيل وإعادة تأهيل العمال التي تتطلبها الاحتياجات التنموية قد لاتحتاج لأكثر من دورات مهنية قد تستغرق أسابيعا أو عددا من الشهور. أضف إلى ذلك أن عددا كبيرا من العاملين في المؤسسات الصناعية والمرشحين لهذه الدورات قد انخرط في العمل في سن مبكرة ولم يتسن لهم الحصول على شهادة الدراسة الثانوية، لذلك فإن استثناء المؤسسات التي تقدم هذه الدورات أو التعليم المهني ما قبل الثانوية من المزايا والحوافز الي يوفرها هذا القانون ليس بالأمر المفيد.

ثانيا- نظام التجارة الخارجية:

إن تفاوت معدلات الحماية الفعالة ما بين القطاعات الصناعية المختلفة وما بين فئات حجم الصناعة يؤدي بالضرورة إلى الإخلال بمعيار الاستخدام الكفؤ للموارد الإنتاجية، ويخلق آثارا توزيعية غير مرغوب فيها سواء في إنتاج السلع أو باستخدام عناصر الإنتاج. ولتجنب ذلك، يفضل توحيد مستوى الحماية الفعالة ما بين القطاعات الاقتصادية والأنشطة الصناعية وفئاتها الحجمية.

سابعا: تشجيع إقامة مراكز تعنى بدراسات الجدوى الاقتصادية:

ويفضل أن يتم ذلك بالتنسيق مع 'المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا' و'الجمعية العلمية الملكية' وغيرها من مؤسسات البحث العلمي والجامعات الأردنية والمنظمات الاستشارية ذات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العلاقة، ويعهد لهذه المراكز الإشراف على تأسيس المشاريع الصناعية وتقديم الدراسات الفنية والتسويقية لها.

ثامنا: تعزيز الطلب على السلع التي تنتجها المؤسسات الصناعية الصغيرة:

لا تقل أهمية السياسات المتعلقة بجانب الطلب، والتي تهدف لتعزيز الطلب على السلع المنتجة في المؤسسات الصناعية، عن السياسات المؤثرة على العرض والتي استعرضنا جانبا منها. فكلاهما يكمل الآخر، وأهمية السياسات المتعلقة بجانب الطلب تأتي من خلال قدرتها على تحقيق نمو ديناميكي وذو إدامة ذاتية. ومن هذه السياسات نذكر:-

١ - تحسين دخول أفراد المجتمع من خلال توفير فرص العمل لهم في قطاع الصناعات الصغيرة مما يضمن زيادة الطلب على سلع هذا القطاع ويعزز نموه. كما أن تحسين الإنتاج الزراعي والاهتمام بالتنمية الزراعية ستكون له آثار إيجابية على الطلب على السلع المنتجة في المؤسسات الصغيرة، والعكس صحيح لما لهذين القطاعين من تداخلات وارتباطات أمامية وخلفية.

٢ - تشجيع الصادرات السلعية لهذا القطاع، ويتم ذلك بتوسيع الاتفاقات التجارية الثنائية مع الأقطار العربية المجاورة والأقطار الأخرى، وتوفير الحوافز الكافية للصادرات بإعفائها من الرسوم الجمركية وتخفيض الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات التي تعنى بالتصدير. كما أن إقامة مؤسسات عامة أو مشتركة مع القطاع الخاص أو الاهتمام بالمراكز التجارية المتخصصة وتوسيع أنشطتها، أمر مفيد في تشجيع الصادرات.

كما أن إقامة المعارض التجارية في الأقطار المختلفة للمنتجات المحلية والاشتراك بالمعارض الدولية وبتسهيلات تقدمها الحكومة وممثليها في الخارج ومؤسسات النقل البري والجوي سيساعد كثيرا في تعريف المستهلك الأجنبي بالمنتجات الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن الأمور الهامة في هذا المجال، توفير التسهيلات الائتمانية للمؤسسات التي تعنى بالتصدير سواء المؤسسات المنتجة أو المؤسسات التجارية، وتوفير البيانات المتعلقة بالأسواق الدولية بواسطة منشورات دورية وغيرها من الوسائل.

٣ – تشجيع أنظمة العقود الجزئية (المقاولات الفرعية)، فهناك حاجة من جانب القطاع العام للتدخل من أجل تشجيع وتسهيل إقامة هذه العقود ما بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والكبيرة لما في ذلك من منافع عديدة تتمثل بإقامة صناعات إحلالية محلية للمعدات والأجزاء وقطع الغيار التي تحتاجها المؤسسات الكبيرة وخصوصا في الصناعات الاستخراجية والبتروكيماوية، وتعطي الفرصة للعديد من المؤسسات الصغيرة لاستغلال المزيد من طاقتها الإنتاجية. كما أن إقامة هذه العقود الجزئية لإنتاج بعض الأجزاء أو السلع الخاصة التي تنتج في المؤسسات الكبيرة قد تؤدي في العديد من الحالات إلى تخفيض تكاليف إنتاجها، فإنتاج هذه الأجزاء أو السلع الخاصة بشكل عام لايحتاج لحجم كبير من الإنتاج وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة تحقق الكفاءة الاقتصادية النسبية في إنتاجها. ويتمثل دور الحكومة هنا في إيجاد الإطار القانوني المناسب لتنظيم العقود الجزئية وخلق حوار فعال ما بين أصحاب الصناعات الصغيرة والكبيرة بالإضافة لتوفير المعلومات السوقية المتعلقة بهذا الموضوع.

٤ – ضرورة تخصيص جزء مهم من مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعات الصغيرة.

تاسعا: تعزيز التعاون العربي والدولي:

ضرورة إيجاد آلية مناسبة للتعاون الدولي في مجال تنمية الصناعات الصغيرة. وقد تتخذ هذه الآلية الأشكال التالية:–

١ – تعزيز التنسيق مع الوكالات الدولية التي تعنى بشؤون الصناعات الصغيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢ – عمل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الأقطار الصناعية بهدف حثها على تقديم المساعدات المالية والتقنية والتسهيلات التدريبية، وإقامة برامج لتنمية الروح الريادية المحلية، والقيام باستثمارات داخل البلاد وإقامة عقود جزئية مع المنتجين المحليين وتبادل المعلومات السوقية، وفتح أسواقها لصادرات هذا القطاع مع توفير التسهيلات اللازمة لذلك.

٣ – عمل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول النامية بهدف تبادل الخبرات والمعلومات التقنية والسوقية والتعاون الإداري والفني.

٤ – تعزيز التعاون العربي المشترك (إن أمكن ذلك) في مجال تنمية الصناعات الصغيرة وإيجاد آلية فعالة للتنسيق وتبادل الخبرات والمساعدات ضمن خطط قومية شاملة للتكامل الصناعي.

٥ – تشجيع إقامة ندوات من الحوار والزيارات المشتركة لممثلي نقابات الصناعات الصغيرة لنظائرهم في الأقطار الأخرى بهدف التعرف والاستفادة من خبراتهم الإدارية والفنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق الاحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

القطاع الصناعي الكلي

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الانتاج القائم	القيمة المضافة	الموجودات الثابتة	عوائد العاملين
المقالع والتعدين	١٦٩	٥٧٥٠	١١٢٢٦٥	٦٤١٢٠	٣٨٢١	٢١١٠٣
المواد الغذائية	٩٩٨	٧٣٥٧	٧٨٢٩٨	١٨٦٧٨	١١٩٣٩	٧٥٦٣
المشروبات	١٤	٧٧٥	٢٣٦٢٥	١٤٢٥٨	١٥٦٢	١٧٥٢
التبغ والسجاير	٤	٨٨٦	٥١٤٥٧	٣٩٨٦٩	–	٢٣٨١
الغزل والنسيج	١١٩	١١٩٦	١٣٦٤٧	٤٢٦٨	٩٢٣	١٧٣٦
الملبوسات الجاهزة	٨٥١	٣٠١٠	٩٤٨٥	٤٤٨١	٣٣٧٥	١٨١٤
الدباغة والجلود	٣٢	٢١٩	١٨٦٦	٨٣٤	١٠٤٦	٢٩٠
الأحذية	١٤٥	٩١٨	٤٩٠٦	٢٠٧٣	١١٥٤	١٠٣٣
منتجات الأخشاب والأثاث	١٤٧١	٤٣٨٩	١٨٦١٩	٨٢٩٠	٨٩١٥	٣١٤٦
الورق ومنتجاته	١٨	١٢٦٧	٢١٣٦٨	٦٣٦٠	١٠٩١٣	٢٦٥٥
الطباعة والنشر	١١٣	١٦٤٧	١١٧٥١	٥٠٢٥	٧٩٧٧	٣٢٢٢
الصناعات الكيماوية	٧٢	٤٥١١	١٠٨٧٠٦	٢٣٨٣٦	٨٣٤٤٢	١٠٧٢٥
تكرير البترول	١	٢٨٢٨	٢٣٨١٢١	١٠٤٥٦٢	٣٦٧٥٢	١١٥٧٧
منتجات المطاط	٥	١٢٤	١٥٧٢	٣٢١	١٩٠٧	١٥٥
منتجات البلاستيك	٥٤	١٨٣٠	٢١٥٥٣	٦٤٣٥	١٧٠٨٣	٢٦٥٨٩
المنتجات الغير معدنية	١٠٤٢	٧١٢٠	٩٥٩٥٨	٥٤٠٣٦	٢١٩٥٢٠	١٠٦٣٢
المنتجات المعدنية الاساسية وغير الكهربائية	١٥٥٢	٨٢٠٤	٦٧٢٢٩٤	٣٠٣٤٨	٥٦٤٧٢	٩١٣٨
المنتجات الكهربائية	٩	٤٧٩	٤٤٥٤	١٤٤٧	٤٩١٥	٧٥٧
معدات النقل	٦	١٣٥	١٠٤١	٤٠٤	١٠٩٤	٢٣٢
انتاج الطاقة الكهربائية	٣	٤٥٦٩	٧٢٦١٥	٣٩٧٤٣	٢٦٦٢٤٧	١٢٦٧٧
خدمات صناعية	٣٠٩١	٨٦٠٢	١٤٨٦١	١٠٧٢٤	٤٢٩٩	٣٤٢٠
المجموع	٩٧٦٩	٦٥٨١٦	٩٩٢٩٦٢	٤٤٠١١٢	٧٤٣٣٧٢	١٠٨٦٦٧

ملاحظة: القيم المالية بالألف دينـار

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعـام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

قطاع الصناعات الصغيرة

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الانتاج القائم	القيمة المضافة	الموجودات الثابتة	عوائد العاملين
المقالع والتعدين	١٦٥	١٠٦٥	٧٦٥٣	٤٦٣٠١	٣٨٢١	١١٦٤
المواد الغذائية	٩٤٨	٤٠١١	٢٢٧٦٥	٧٧٢٦	١١٩٣٩	٢٨٤٩
المشروبات	٥	٧٧	١٠٩١	٨٧٥	١٥٦٢	٧٢
التبغ والسجاير	٣	٣٦	٤٧٧	٣١٤	١٥	٤٧
الغزل والنسيج	١٠٩	٥٣٣	٢١٨٧	٧٧٩	٩٢٣	٢٨٢
الملبوسات الجاهزة	٨٤٠	٢١٦٠	٦٢٤٩	٣٣١٣	١٥٦٢	١٠٨٩
الدباغة والجلود	٣٠	٨٧	٣٧١	١١١	٣٥	٢٦
الأحذية	١٤١	٤٨٤	١٧٠١	٨٤٥	٥٧٣	٢٨٨
منتجات الأخشاب والأثاث	١٤٦٠	٣٩٢٠	١٤٣٨٢	٦٥٧٨	٥٠٨١	٢٣٨٣
الورق ومنتجاته	٧	٦٥	٦١٩	١٥٨	٦٤٥	١٠٠
الطباعة والنشر	١٠٤	٥٩٥	٤٤٨٤	١٧٨٤	٢١٨٨	٦٦٥
الصناعات الكيماوية	٤٠	٦٧٧	٦٢٤٥	١٨٤٢	١٧٣٧	٦٤٣
منتجات المطاط	٢	١٠	٩٨	٤٩	٢٩١	١٠
منتجات البلاستيك	٣٣	٣٨٦	٤١٥٧	١١٤٩	٤٢١٥	٤٤٣
المنتجات غير المعدنية	١٠٢٠	٤١١٩	١٩٠٧٨	٧٧٢٢	٥٢٣٦	٢٥٦٣
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	١٥٠٢	٥١٩١	٢٠١٢٧	٨٩٤٩	٢٢٨٨٦	٣٥٣١
المنتجات الكهربائية	٣	٣٦٥	١٦٧	٦٣	١٠٩	٤٨
معدات النقل	٤	٥٧	٣١٧	١٤٢	٤٠٧	٩٢
خدمات صناعية	٣٠٨٩	٨٥٥٦	١٤٧١٣	١٠٦٢٨	٣٨٦٨	٣٣٧٦
المجموع	٩٥٠٥	٣٢٣٩٤	١٢٦٨٨٠	٥٧٦٥٦	٦٧٠٩٢	١٩٦٧١

ملاحظة: القيم المالية بالألف دينـار

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعـام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة ـ الكبيرة

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الانتاج القائم	القيمة المضافة	الموجودات الثابتة	عوائد العاملين
المقالع والتعدين	١١	١١٩	١٥٩٠	٨٦١٠	١٥٢	١٥٥
المواد الغذائية	٦١	٩١٥	٦٨٨١	١٩٩٢	٣٨٤٤	٩٥٦
المشروبات	٥	٧٧	١٠٩١	٨٧٥	١٥٦٢	٧٢
التبغ والسجاير	٣	٣٦	٤٧٧	٣١٤	١٥	٤٧
الغزل والنسيج	١٠	١٤٩	٧١٨	٢٤٤	٢٦٨	١١٠
الملبوسات الجاهزة	٢٢	٣٠٠	٩٥٧	٦٠٤	٢١٠	٢٤٠
الدباغة والجلود	٢	٣٢	٢٦١	٨٣	٢٥	١٤
الأحذية	٥	٧٨	٢٣٩	٢٠٩	٣٧٠	٦٣
منتجات الأخشاب والأثاث	٢٧	٣١٠	٢٣٣٤	١٤٢٨	١٤١٥	٦٨٦
الورق ومنتجاته	٢	٣٠	٣٢١	٨٠	٥٨١	٤٧
الطباعة والنشر	١٧	٢٣٩	٢٣٨٢	٤١٩	٨٢٥	٣٠٩
الصناعات الكيماوية	٢١	٢٨٠	٥٢٧٧	١٥٢٠	١٥٠٦	٥٦١
منتجات البلاستيك	١٧	٢٥٠	٣١٢٥	٥٤٧	٣٠٩٣	٣٠٢
المنتجات الغير معدنية	٤٩	٦٧٦	٥١٧٥	١٧٣٧	١٦٩٢	٨٢١
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	٤٢	٥٥٨	٢٢٢٤	١٥٤٠	٣٠٨٠	٩٠٩
المنتجات الكهربائية	١	١٣	١١٥	٤٤	٦٣	١٩
معدات النقل	٤	٥٧	٣١٨	١٤٤	٤٠٧	٩٣
خدمات صناعية	١٠	١٣٧	٢٧٣	٢١٨	١٠٨	٨٨
المجموع	٣٠٩	٤٢٥٦	٣٣٧٦٢	١٢٨٦٧	١٩٢١٣	٥٤٩١

ملاحظة: القيم المالية بالألف دينـار

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعـام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة – المتوسطة

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الانتاج القائم	القيمة المضافة	الموجودات الثابتة	عوائد العاملين
المقالع والتعدين	١٢٤	٨٤١	٥٤٢٦	٣٣٨٩	٣٤٩٧	٩٣٥
المواد الغذائية	٢٧١	١٥٥٣	٦٤٣٨	٢٤٨٨	٦٢٩٨	٨٩٠
الغزل والنسيج	٢٦	١٧٧	٩٠٥	٢٩٤	٦١٢	١١٣
الملبوسات الجاهزة	٧٦	٤٧١	١٩٤٨	٩٢٠	٧٣٠١	٢٨٦
الدباغة والجلود	٣	١٥	٢٩	١٨	١	٧
الأحذية	١٧	٩٧	٤١٣	٢١٢	٢١	٧٥
منتجات الأخشاب والأثاث	٩٩	٥٨٦	١٨٢٨	٨١٧	١٢٤٠	٣٦٧
الورق ومنتجاته	٥	٣٥	٣٠٠	٨٢	٦٤	٥٣
الطباعة والنشر	٣٢	١٩٨	١١٢٠	٦٠٢	٧٩٨	٢٤٤
الصناعات الكيماوية	١٥	٨٤	٨٣٣	٢٦٦	١٩٥	٧٥
منتجات المطاط	٢	١٠	٩٨	٤٨	٢٩١	٩
منتجات البلاستيك	١٦	١٣٦	١٠٣١	٦٠٢	١١٢٢	١٤٠
المنتجات الغير معدنية	١٩٢	١١١	٤٥٤٢	٢١٠٥	١٢٣٠	٦٣٣
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	١٩١	١١٤٦	٥٣٩٢	٢١٣٧	٣٣٠٦	٨١٢
المنتجات الكهربائية	٢	١٧	٥٢	٢٥	٤٦	٣٠
خدمات صناعية	١٨٨	١١٢٦	٢١٨٢	١٥٨١	١٠٥٦	٧١٥
المجموع	١٢٥٩	٦٦٠٣	٣٢٥٣٧	١٥٥٨٥	٢٠٥٠٨	٥٣٨٣

ملاحظة: القيم المالية بالألف دينـار

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعـام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الصناعات الصغيرة – الصغيرة

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الانتاج القائم	القيمة المضافة	الموجودات الثابتة	عوائد العاملين
المقالع والتعدين	٣٠	١٠٥	٦٣٧	٣٧٣	١٧٣	٧٥
المواد الغذائية	٦١٦	١٥٤٣	٩٤٤٧	٣٢٤٦	١٧٩٧	١٠٠٣
الغزل والنسيج	٧٣	٢٠٧	٥٦٤	٢٤١	٤٣	٥٩
الملبوسات الجاهزة	٧٤٢	١٣٨٩	٣٣٤٤	١٧٨٨	٦٢٢	٥٦٣
الدباغة والجلود	٢٥	٤٠	٧٩	٤٣	٨	٥
الأحذية	١١٩	٣٠٩	١٠٤٨	٥١٨	١٨٢	١٥١
منتجات الأخشاب والأثاث	١٣٣٤	٣٠٢٤	١٠٢١٥	٤٥١٢	٢٤٢٦	١٣٣٠
الطباعة والنشر	٥٥	١٥٨	٤٨٨	٢٦٨	٥٦٦	١١٣
الصناعات الكيماوية	٥	١٣	١٤٥	٦٥	٣٦	٧
المنتجات الغير معدنية	٧٧٩	٢٣٣٢	٩٣٦٣	٣٧٨٩	٢٣١٥	١١١١
المنتجات المعدنية الاساسية وغير الكهربائية	١٢٦٩	٣٤٨٧	١٢٥١٢	٥٦٧٧	١٦٥٠٠	١٨١٣
خدمات صناعية	٢٨٩١	٧٢٩٣	١٢٢٥٧	٨٨٢٩	١٧٠٣	٢٥٧٣
المجموع	٧٩٣٨	١٩٩٠٠	٦٠٠٩٨	٢٩٣٥٠	٢٧٣٧١	٨٨٠٢

ملاحظة: القيم المالية بالألف دينار

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة لعام ١٩٨٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

القطاع الصناعي الكلي

السنة	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
عدد المؤسسات	٤٦٩٩	٤٩٢٥	٥٢٩٠	٥٦٤٤	٥١٤٢	٦٢٠٢	٦٣٣٩
عدد العاملين	٢٨٩٢٩	٢٩٣٢٥	٣١٦٩٧	٣٤٩٢٠	٣٥٥٩٩	٤٢٠٩٥	٤٦٣٦٧
الإنتاج القائم*	١١٠	١٢٨	١٤٦	١٦٦	٢٥٤	٣٧٤	٦٦٩
القيمة المضافة*	٥٦	٦٤	٧٦	٨٤	١٢١	١٨٤	٢٢٢
الموجودات الثابتة*	٦٣	٨٤	٨٧	٨٤	٢٤٩	٠١٤	
عوائد العاملين*	١٣	١٤	١٨	٢٤	٣٦	٤٩	٦٧

السنة	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
عدد المؤسسات	٦٤٤٥	٦٧٢٤	٨٥٣٣	٩٢٣٩	٩٦٣٠	٩٧٦٩
عدد العاملين	٤٨٧٢٠	٥٠٥١٧	٥٦٨٥١	٦١٧٢٢	٦١٦٢٨	٦٥٨١٦
الإنتاج القائم*	٧٨٥	٧٨٩	١٠٠١	٩٧٣	٩١٥	٩٩٣
القيمة المضافة*	٢٤٢	٢٥٤	٢٩٠	٣٠٨	٣٣٢	٤٤٠
الموجودات الثابتة*	٨٦٤	٩٧٩	١١٠٩	٩٠٨	٨٢١	٧٤٣
عوائد العاملين*	٧٦	٨٤	٩٣	١٠٢	١٠٤	١٠٩

* القيمة بالمليون دينار

ملاحظة: تم تقدير بيانات الموجودات الثابتة للفترات ٠٨٩١ - ٣٨٩١ و ٥٨٩١ - ٦٨٩١ باستخدام معدل النمو المركب والوسط الهندسي.

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات ١٩٧٦ - ١٩٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

السنة	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
عدد المؤسسات	٤٠٩٨	٤٢٩٠	٤٥٦١	٤٣٠٢	٤٠٥٧	٤٩٧٠	٥٠٢٤
عدد العاملين	١٠٧١٥	١٠٨٨٧	١١٦١٢	١٠١٣٨	٨٨٥١	١١٦٤٨	١١٩٣٨
الإنتاج القائم*	١١٦٧١	١٢٦٢٣	١٣٨٣١	١٨١٦٠	٢٣٨٤٤	٣٥٠٥٤	٤١٠٩٣
القيمة المضافة*	٦٥٩١	٧٠٢٦	٧٦٠٠	٩٢٥٩	١١٢٨١	١٩١٣٧	٢١٩٧٥
الموجودات الثابتة*	٣٩١٢	٤١٧٨	٣٧٣٧	٥١٧٥	٧١٦٦	٨٠١٥	٨٩٦٤
عوائد العاملين*	١٥٦٥	١٦٧١	١٩٢٢	٢٢٦٠	٢٦٥٧	٥٩١٧	٦٢٩١

السنة	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
عدد المؤسسات	٥٠٦٢	٥٣٠٥	٦٨٤٧	٧٤٢٠	٧٧٨٥	٧٩٣٨
عدد العاملين	١٢١٦١	١٢٤٢٧	١٤٩٧٨	١٦٩٩٥	١٧٠١٧	١٩٨٠٣
الإنتاج القائم*	٤٣٤٥٩	٤٢٦٨٢	٤١٤٩١	٥٧٨٩٧	٥٨٩٨٧	٦٠٠٩٨
القيمة المضافة*	٢٣٢٦٦	٢٥٠٠٠	٢١٣٢٦	٢٥٤١٩	٢٦٧٦٢	٢٩٣٥
الموجودات الثابتة*	٩٤٨٠	٩٧٤٩	١٠٠٢٦	١٦٥٦٦	٢١٢٩٤	٢٧٣٧
عوائد العاملين*	٦٦٧٧	٦٧٢٣	٦٩٣١	٨٣٣٨	٨٥٦٧	٨٨٠٢

* القيمة بالألف دينـار

ملاحظة: تم تقدير بيانات ١٩٧٨ باستخدام الوسط الهندسي، كما تم تقدير بيانات الموجودات الثابتة للفترات ١٩٨٠ – ١٩٨٣ و ١٩٨٥ – ١٩٨٦ باستخدام معدل النمو المركب والوسط الهـنـدسي.

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، السنـوات ١٩٧٦ – ١٩٨٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

المراجع العربية

ابو اسماعيل، أ.، ' اقتصاديات الصناعة ' دار النهضة العربية للطباعة والنشر (١٩٧٢)، بيروت.

الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ' التنمية الصناعية في المملكة الاردنية الهاشمية' ، (١٩٨٩).

البنك المركزي الاردني، ' بيانات أحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٩) عدد خاص (تشرين الاول ١٩٨٩) عمان.

البنك المركزي الاردني، 'النشرة الاحصائية الشهرية'، أعداد مختلفة عمان

الحوراني، م.، ' دراسة تحليلية للبطالة في الأردن'، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي الأول في جامعة اليرموك، (كانون اول ١٩٨٨)، اربد.

الداغستاني، فـ.، الشحاتيت، م.، ' دراسة القدرة والخدمات العلمية والتكنولوجية في الاردن لعام ١٩٨٦ ، الجزء السادس، بعض المؤشرات التكنولوجية للصناعات الاردنية، الجمعية العلمية الملكية (كانون اول ١٩٨٨) عمان.

المالكي، ع.،'حديث الاقتصاد'، الاردنية للتصميم والطباعة (١٩٨٩)، عمان.

المجلس القومي للتخطيط، 'برنامج السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية (١٩٦٣-١٩٦٧)'،
'برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠)'،
'خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥)'،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

'خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠)'،

'خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥-)'، عمـان

المنظمة العربية للتنمية الصناعية، 'التنمية الصناعية في المملكة الاردنية الهاشمية'، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ادارة التوثيق والمعلومات الصناعية (١٩٨٤)، بغـداد.

المومني، ر،' الاقتصاد الاردني واعباء الديون الخارجية(١٩٦٧-١٩٨٨)'، المستقبل العربي، عدد ١٢٤(حزيران ١٩٨٩)، ص.ص ٧٦-٩٥.

بنك الانماء الصناعي، 'التقرير السنوي ١٩٨٨'، عمـان.

حوراني هـ.، ' ازمة الاقتصـاد الاردنـي' ، T.H.O.CO.Ltd (١٩٨٩)، نيقوسيا، قبرص.

دائرة الاحصاءات العامة،' الارقام القياسية لتكاليف المعيشة' ،(تشرين الاول ١٩٨١) ،عمـان

دائرة الاحصاءات العامة، 'التعداد الصناعي ١٩٨٤'، عمـان.

دائرة الاحصاءات العامة، 'الحسابات القومية (١٩٨٣-١٩٨٧)'، عمـان.

دائرة الاحصاءات العامة، 'الدراسة الصناعية ١٩٨٦'، عمـان.

دائرة الاحصاءات العامة،' الدراسة الصناعية ١٩٨٧'، عمـان.

دائرة الاحصاءات العامة' النشرة الاحصائية السنوية'، نشرات مختلفة لسنوات الفترة (١٩٧٦-١٩٨٨)، عمان.

درويش، س.، 'الاقتصاد الصناعي'، تهامة (١٩٨٥)، جـدة.

عبيد، ع.، 'التصنيع، مبرراته ومشاكله في الدول الناميـه'، دار الاحـمـدي - البجيـري اخـوان (١٩٧٣)، بيروت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

عرفات، ع.، ' التنمية الصناعية في الاردن، حالتها الحاضرة وطرق دعمها'. وزارة الاقتصاد الوطني مركز التنمية الصناعية الاردني (١٩٧٠)، عمان.

عيسى، م.،'معدل البطالة بين العاملين في الانشطه الاقتصادية وفي المجموعات المهنية المختلفة وخصائص فئات المتعطلين الاردنيين حسب خبرة العمل السابقة والمستوى التعليمي' وزارة التخطيط، وزارة تخطيط الموارد البشرية (١ايار ١٩٩٠)، عمان.

نصر، م.' مستويات التركيز في الصناعات الاردنية'، ابحاث اليرموك، المجلد السادس، العدد الرابع (١٩٩٠)، ص ص ٧٣-٩٦.

نصر، م.، حماد، خ.،' نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الاردن '، ابحاث اليرموك ، المجلد السادس ،العدد الثالث (١٩٩٠) .

وزارة الاقبصاد الوطني ،'قانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٥' عمان.

وزارة التخطيط، 'خطة التنمية الاقبصادية والاجتماعية(١٩٩٠-١٩٨٦)'، عمان.

وزارة الصناعة والتجارة ،' قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧'.

وزارة الصناعة والتجارة ،'القانون المؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨المعدل لقانون لتشجيع الاستثمار رقم ١١ لسنة ١٩٨٧'، عمان.

وزارة العمل،' التقرير السنوي ١٩٨٧'، عمان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

English References

Abdullah, F., 'Productivity, industrialization, and economic growth in Egypt, Iraq, and Turkey', unpublished dissertation in Economics (1957),.University of Pennsylvania, U.S.A.

Aigner, D.,& Chu,S , 'On estimating the industry Production Function', The American Economic Review, Vol.58, No.4 (1968), PP: 826-839.

Anderson, D., 'Small industry in developing countries: A discussion of issues', World Development, Vol.10, No.11 (1982), PP: 913-48.

Babu, V., & Vani, K., 'Linear estimation of the CES function - Indian manufacturing Sector 1949 - '58 and 1959 - '66'', The Indian Economic Journal, Vol.31, No 2 (1983), PP: 91 -96.

Bergsman, J., 'Commercial Policy, allocative efficiency, and X - efficiency', Quarterly Journal Of Economics, PP: 409 - 33.

Black, J., & Bradley, J., 'Essential mathematics for economists', John Wiley&Sons, 1973.

Braverman, J., 'Maximizing profits in small and medium sized businesses', Van Nostrand Reinhold Company Inc, (1984), New York.

Buhbe, M., & Zreigat, S., 'The industrialization of

Jordan Achievements & obstacles', Friedrich Ebert Stiftung, Research Institute (1989), Bonn, W.G.

Burns, P., & Dewhurst, J., 'Small business and entrepreneurship', Macmillan Education (1989), England.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Chuta, E., & Liedholm, C , 'Employment and growth in small - scale industry; Empirical evidence and policy assessment from Sierra Leone', The Macmillan Press Ltd (1985), Hong Kong.

Dadi, M., 'labour's Share in Indian industry: Theory and fact', The Indian Economic Journal, Vol.20, No.3 (1973), PP: 500-14.

Dano, S., 'Industrial production models', Springer - Verlag (1966), New York.

Desai, P., 'Total factor productivity in postwar Soviet industry and its branches', Journal Of Comparative Economics, Vol.9 (1985), PP: 1-23.

Fitchett, D., 'Capital - labor substitution in the manufacturing Sector of Panama', Economic Development and Cultural Change, PP: 577-92.

Gulhati, R., & Sekhar, U., 'Industrial Strategy for late Starters: The experience of Kenya, Tanzania and Zambia', World Development, Vol.10, No.11 (1982), PP: 949-72

Harper, M., 'Consultancy for small business: The concept training the consultants', Intermediate Publication Ltd(1976), London.

----------, 'Small business in the Third World; Guidelines for Practical assistance', John Wiley & Sons Ltd (1984), London.

----------, & Soon, T., 'Small enterprises in developing countries: Case Studies and conclusions', Intermediate Technology Publications Ltd (1979), London.

Intriligator, M., 'Econometric models, and applications', Prentia - Hall (1978).

Kemme, D., 'Productivity growth in Polish industry', Journal Of Comparative Economics, Vol.11 (1987), PP: 1-20.

Khan, M., 'Technical report; Identification of small and medium scale industrial projects', United Nations Development programme (U.N.D.P), Regional Development planning Project - Jordan - (1988).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Kirrapatrick, C., & Nixon, F., 'the industrialization of LDC's', Manchester University Press (1983), U.K.

Kmenta, J., 'On estimating of the CES production functions', International Economic Review, Vol.8, No.2 (1967), PP: 180-89.

Konovalov, V., 'Poland; Competitiveness of industrial activities: 1961-86', World Bank (1989), Washington, D.C.

Kula, E., 'Social interest rate for public sector appraisal in the United Kingdom, the United States and Canada', Project Appraisal, Vol.2, No.3 (1987), PP: 169-174.

Kumar, T., & Gapinski, J., 'Nonlinear estimation of the

CES production parameters: A Monte carlo Study', The Review Of Economics And Statistics, PP: 563-67.

Lecraw, D., 'Choice of Technology in low wage countries: A non - neoclassical approach', Quarterly Journal of Economics, Vol.373 (1979).

Liebenstein, H., 'X - efficiency, technical efficiency, and incomplete information use: A comment', Economic Development and Cultural Change, Vol.25 (1977), PP: 311 - 16.

Lianos, T., 'Capital - labor substitution in adeveloping country', PP: 139-41.

Malallah, M., & Others, 'The small scale and handicraft industries in Jordan', Submitted to the Industrial Development Bank, the Co - Operative printing Press Workers Society (1976), Amman.

Mansfield, E., 'Micro - economics, theory & applications', W.W. Norton and Company. New York and London (1982).

Marsden, K., 'Progressive technologies for developing countries', International labour Review, Vol. 101, No. 5 (1970) PP: 475-502.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Mc Combie, J., 'On some interpretations of the relationship between productivity and output growth', Applied Economics, Vol.18, No.11 (1986), PP: 1215-25.

Mead, D., 'Of contracts and Subcontracts: Small firms in vertically dis-integrated production / Distribution Systems in LDC's', World Development, Vol.12. NOS.11/12 (1984), PP: 1095-1106.

Meier, G., 'leading issues in economic development', Oxford UN.Press (1984), U.K.

Morawetz, D., 'Employment implications of industrialization in developing countries: A survey', The Economic Journal, Vol.84 (1974), PP: 491-542.

Nadiri, I., 'Some approaches to the theory and measurement of total factor productivity: A survey', Journal of

Economic Literature, Vol.82 (1970), PP: 1137-77.

Nanjundan, s.; Robison, H., & Staley, E., 'Economic research for small industry development', Stanford research institute (1962), C.A., U.S.A

Nelson, R., 'Research on productivity growth and productivity differences: Dead ends and new departures', Journal of Economic Literature, Vol. XIX (1981), PP: 1029-64.

Pack, H., 'The employment-output trade-off in LDC's-A microeconomic approach', Oxford Economic Papers, Vol.26 (1974), PP: 388-404.

--------, 'The substitution of labour for Capital in Kenyan manufacturing', The Economic Journal, Vol.86 (1976), PP: 45-58

Page, J., 'small enterprises in African development: A survey', World Bank Staff Working Paper No.363 (1979), Washington, D.C.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

--------, 'Technical efficiency and economic performance: Some evidence from Ghana', Oxford Economic Papers, Vol.23, No.2(1980), PP: 319 - 39

--------, & Steel, W., 'Small enterprise development: Economic issues from African experience', World Bank Technical Paper No.26 (1984), Washington, D.C.

Pernia, E., & Pernia, J., 'An economic and social impact analysis of small industry promotion: A Philippine experience', World Development, Vol.14, No.5 (1986), PP: 637-51.

Pratten, C., 'Economies of scale in manufacturing industry', Occasional Paper 28, Cambridge University Press (1975), U.K.

Richmond, J., 'Estimating the efficiency of production', International Economic Review, Vol.15, No.2(1974), PP: 515 - 521.

Roskamp, K., 'Labor productivity and the elasticity of factor Substitution in West German industries', The Review Of Economics And Statistics, PP: 366-71

Royal Scientific Society (RSS), 'Investment project profiles with special emphasis on small and medium scale enterprises', (1989), Amman.

Salvatore, D., 'International Economics', Macmillan Publishing Co., Inc., New York & Collier Macmillan Publishers, London (1983).

Sato, K., 'Production functions and aggregations', North Holland Company (1975).

Schaafsma, J., 'Capital - labor substitution and the employment function in manufacturing: A model applied to 1949-72 Canadian data', Quarterly Review Of Economics And Business', Vol.17, No.3, PP: 33-42.

Schmitz, H., 'Growth constraints on small - scale manufacturing in developing countries: A critical review', World Development, Vol.10, No.6 (1982), PP: 429-50.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Schumacher, E., 'Small is beautiful', Perennial Library (1973), New York.

Siegel, I., 'Highlights of the literature; Productivity measurement: An evolving art', Work in America Institute, Inc. (1980), New York.

Staley, E , & Morse, R , 'Modern small industry for developing countreis', Mc Grow Hill Book Company(1965), New York

Steel, W., & Takagi, Y., 'small enterprise development and the emplyment-output trade-off', Oxford Economic Papers, Vol.35 (1983), PP: 423-46.

Storey, D., 'The small firm', Croom Helm Ltd (1983), London.

Subrahmanyam, G., 'Factor substitution and relative shares in the paper-paper board industry', The Indian Economic Journal, Vol.28, No.2 (1980), PP: 77-83

The Organization for Economic Co-operation and Development (O.E.C.D),'Promotion of small and medium sized firms in developing countries through collective actions', (1969), Paris

Thornton, J., 'Value-added and factor productivity in Soviet industry', The American Economic Review, PP: 863-71.

Timmer, C., 'Using a probabilistic frontier production functions to measure technical efficiency', Journal Of Political Economy, Vol.79 (1971), PP: 776-94.

United Nations Industrial Development Organization

(UNIDO), 'Small scale industry', Monograph No.11 (1969 a)

-------, 'Small-scale industry in Latin America', (1969 b).

-------, 'Small-scale industries in Arab Countries of the Middle-East', (1970),

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

-------, 'Small-scale and rural industry development programmes in South east and East Asia-Selected case studies', Regional and country studies branch (1989).

-------, 'First consultation on small-and medium-scale enterprises including co-operatives; Bari, Italy, 9-13 Oct 1989, Vienna

Vries, B., 'Industrialization and employment: The role of small and medium sized manufacturing firms', PP: 47-62.

White, L., 'Appropriate technology, X - inefficiency, and acompetitive environment: Some evidence from Pakistan', Quarterly Journal of Economics, Vol.40 (1976), PP: 575-89.

-----, 'The evidence on appropriate factor proportions for manufacturing in less developed countries: A survey', Economic Development and Cultural Change, Vol.27 (1978), PP: 27-59

World Bank, 'Employment and development of small enterprises', a sector policy paper (1978), Washington, D.C.

----------, 'Small - scale enterprises in Korea and Taiwan'

, World Bank Staff Working Paper No.384 (1980)

Washinton, D.C

----------, 'Price distortions and growth in developing countries', World Bank Staff Working Paper No.575 (1983), Washington, D.C.

----------, 'Jordan; policies and prospects for small and medium scale manufacturing industries', (1987),

Washington D.C.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Abstract

The main characteristics of small-scale industries (SSI) is that they are labor intensive. As such, they are most suitable for the economic environment of many developing countries, including Jordan, who have relative abundance of labor vis-a-vis capital. Another characteristic of SSI is that they spread over various regions of the country, contributing towards the balanced development of those regions and enlarging the circles of groups who benefit from industrial growth. Furthermore, such industries depend to a large extent on local resources and need the minimum infrastructure and scarce managerial skills compared with large-scale industries. In addition to that, the limited size of the market in many developing countries does not require large-scale industries and, thus, production can take place efficiently at relatively small levels.

The SSI drew the attention of many economic researchers and international organizations, especially regarding their role in economic and social development. Many of the studies on the subject found that SSI are as economically efficient as large scale industries, if not more. They also found that SSI can contribute to absorbing a large share of local labor force.

In Jordan, many studies focus on SSI, most prominent of which is that of the World Bank of 1987. However, these studies did not analyze in depth the role of SSI in economic development, especially in participating in generating high growth rates of employment and output, more equitable distribution of income, etc.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

In view of the problems that the Jordanian economy is currently facing, especially the high rate of unemployment, the problems of budget deficit, the instabilities of the country's balance of payments, the high levels of foreign debts, and the high inflation rates, SSI are looked at as an active mean to help solving these problems.

This study aims at analyzing the role of SSI in economic development by testing the extent of efficiency of the those industries in using production resources and their relative ability to create employment opportunities. It also aims at analyzing the extent of SSI responsiveness to changes in the prices of factors of production, compared with those of large-scale industries, and testing the ability of SSI to achieve a more equitable distribution of income.

This study shows, by using appropriate econometric models and by making scientific analysis, that SSI in Jordan (establishments that employ less than 20 workers) has social economic efficiency which exceeds that of the large-scale industries and they (SSI) achieve a higher total factor productivity. This study also shows that labor and capital are not efficiently allocated among large-scale and SSI. The productivity of labor can be increased by directing labor towards large-scale industries, and the productivity of capital can be increased by directing capital towards the SSI. This study also points out that small-small-scale industries (establishments of less than 5 workers) achieve higher rates of total factor productivity growth compared with those of other industries.

This study has found that the cost of creating one employment opportunity in SSI does not exceed (10%) of that in large-scale industries. It has also found that the increase of employment in SSI enhances the growth rates of output.

٢٤١٣٨١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

On the other hand, this study shows that the industrial sector, in general, has a wide range of capabilities to substitute labor for capital. The elasticity of substitution has been estimated to be around (1.21). The large-scale industries scored a higher elasticity of substitution than the SSI (1.38 versus 0.81). This means that SSI are less responsive to changes in input prices than large scale industries. This study has indicated that an increase in the price of capital relative to labor for large-scale industries will lead, in the long run, to a considerable increase in employment in the industrial sector.

On the other hand, this study shows that the share of labor to the value added generated in SSI is larger than that achieved in large-scale industries. This reflects the relative ability of SSI to achieve more equitable distribution of industrial gains.

This study, finally, concludes that the SSI deserves the support and help of government to enable them to compete with large-scale industries and to play an active role in the economic and social development of the country. A number of recommendations are suggested, the most important of which are to find institutional framework to unite the efforts of SSI, to make available the necessary credit facilities, to improve labor productivity through extensive training and consultation services to workers, to help SSI to obtain the appropriate techniques of production, to facilitate obtaining necessary material inputs, to restructure the incentives implied in the government laws and regulations, and to encourage the establishment feasibility-studies centers.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com